

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9327

الثلاثاء، 23 أيار/مايو 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد هاورى/السيدة شاندا (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد فوروبييف
	إكوادور السيد مونزالفو سوسا
	ألبانيا السيدة بريزبرني
	الإمارات العربية المتحدة السيد العلماء
	البرازيل السيد سيلفييرا براويوس
	الصين السيد هي جيشيانغ
	غابون السيد نانغا
	غانا السيدة كوركواي
	فرنسا السيدة لوباتو
	مالطة السيد دي بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة أولدرج
	موزامبيق السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة هوي
	اليابان السيد ماغوساكي

جدوال الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

ضمان أمن المدنيين وكرامتهم في النزاع: معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية
رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم
المتحدة (S/2023/307)

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-14548 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء تعليقاتهم بعد انقضاء ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أوكرانيا عن بالغ تقديرها لمبادرة الرئاسة السويسرية بعقد هذه المناقشة الهامة، ونود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وكما قال الأمين العام اليوم، فإن الحرب تعني الجوع. وإنه لأمر مثير للغضب حقاً أن يواجه أكثر من 117 مليون شخص الجوع الحاد بسبب الحرب وانعدام الأمن. وقد قتل مئات المدنيين مؤخراً في السودان، وتوفي في الصومال العام الماضي 43 000 شخص، نصفهم من الأطفال، نتيجة للقحط. هذا أمر مروع.

وبعد مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار 2417 (2018)، لا تزال مهمة كسر الحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي هدفاً بدلاً من أن تكون واقعاً.

والحرب الروسية ضد أوكرانيا هي واحدة من أقوى الأمثلة. ليست هذه هي المرة الأولى التي تصمد فيها أوكرانيا أمام ممارسة موسكو اللإنسانية المتمثلة في استخدام الغذاء كسلاح. يحيي بلدي هذا العام الذكرى السنوية التسعين للمجاعة الكبرى التي سببها نظام ستالين والتي أودت بحياة الملايين في أوكرانيا. وقد باتت تلك الذكريات المؤلمة الآن واحدة من بين منابع الرئيسية لمقاومة الأوكرانيين لغزاة العصر الحديث.

هناك العديد من الدروس المستفادة من الحرب الروسية التي من شأنها أن تكون مفيدة لمزيد من المداولات حول العلاقة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي.

أولاً، يظل التجويع عنصراً أساسياً في مجموعة الأدوات العدوانية لتقويض القدرات الدفاعية للدولة المعتدى عليها وقمع السكان المدنيين

في المناطق المحتلة. وقد لجأت موسكو، منذ بداية الغزو، إلى إغلاق الممرات الإنسانية ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمحتلة. وقد أدت القيود الصارمة التي تفرضها القوات الروسية على حركة السكان المحليين في الأراضي المحتلة إلى حرمان المدنيين من الحصول على الغذاء والماء الكافيين. كما استُخدم التجويع كأسلوب تعذيب ضد المعتقلين في الأراضي المحتلة وضد أسرى الحرب الأوكرانيين.

ثانياً، يحاول المعتدي تحويل الشواغل العالمية المتعلقة بالأغذية إلى استياء موجه ضد ضحية العدوان وللنيل من دفاعه المشروع عن النفس عن طريق الإشارة إلى احتياجات البلدان والمناطق المتضررة. وهو عنصر من عناصر جهود المعتدي لإقناع العالم بقبول رؤيته لقرار يمثل دعوة للدولة المعتدى عليها للاستسلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحاول المعتدي تقويض المبادرات المتعددة الأطراف للاستجابة للآزمات، مثل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في حالة الحرب الروسية. وفي إطار تلك المبادرة، تحاول موسكو ابتزاز وإعاقة وتقليص إسهام أوكرانيا في الأمن الغذائي العالمي.

ثالثاً، يجب أن نعالج الأثر الطويل الأمد للنزاعات المسلحة على الأمن الغذائي، الأمر الذي يشمل تلوث الأراضي الزراعية بالألغام، فضلاً عن تدمير البنى التحتية الحيوية، مما يقوض إنتاج الأغذية وتوزيعها والحصول على الغذاء والماء.

رابعاً، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة جزءاً لا غنى عنه من الجهود العالمية لمعالجة العواقب الوخيمة التي تخلفها الحرب على السكان المدنيين. ويشمل ذلك، في حالتنا، وساطة الأمم المتحدة، إلى جانب تركيا، في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فضلاً عن الاستجابة الإنسانية للمنظمة لتوفير الدعم المنقذ للحياة للمدنيين الأوكرانيين في الميدان في ظروف خطيرة للغاية.

أما النقطة الخامسة في بياني فهي أنه لا يمكن ضمان إيجاد حل شامل إلا باستعادة احترام ميثاق الأمم المتحدة. ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإسهام في تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن

في مالي والصومال. وأفضت النزاعات إلى تفاقم ندرة المياه من خلال الإضرار بالموارد المائية في القرن الأفريقي. وشبكات الكهرباء والأنظمة الصحية ليست استثناء.

ومع أخذ هذه الصور القائمة في الاعتبار، يود وفد بلدي أن يدلي ببضع نقاط. أولاً وقبل كل شيء، إن ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبلا عوائق أو شروط أمر حاسم لتلبية الاحتياجات الملحة الناجمة عن نقص الأغذية في المناطق المتضررة من النزاع. وفي هذا السياق، يتعين على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، استناداً إلى ولاياتها المتعلقة بالحماية، أن تكون أكثر استباقية في حماية الحيز الإنساني وتعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الميدان من خلال تبادل المعلومات في الوقت المناسب. ثانياً، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في استحداث آلية للرصد والإبلاغ، وهي موجودة بالفعل في سياق الأطفال والنزاع المسلح. ويمكن لهذه الآلية أن توفر لنا صورة أوضح عن أي انتهاكات تتعلق بانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع والأضرار التي تلحق بالخدمات الأساسية. وسيسهم ذلك في تحقيق المساءلة وضمان الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

ثالثاً، ينبغي لأطراف النزاع المسلح أن تتصرف بطريقة تحول دون تأثير عملياتها على الخدمات الأساسية أو، على الأقل، تقلل لأدنى حد من ذلك التأثير. وبما أن تعطيل الخدمات الأساسية ليس مفيداً حتى للأطراف المتحاربة، فإنه يتعين عليها النظر في التعاون مع بعضها بعضاً لحماية تلك الخدمات. ويمكن تحليل الآثار الفعلية للأعمال العدائية على هذه النظم وإدراجها في تقارير الأمين العام.

لقد حان الوقت لترجمة جميع الالتزامات بحماية المدنيين إلى عمل هادف. ويؤمن رئيس جمهورية كوريا إيماناً راسخاً بأننا نستطيع التغلب على مختلف الأزمات العالمية بروح التعاون والتضامن في المجتمع الدولي. وبمناسبة عقد مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في هيروشима في نهاية الأسبوع الماضي، تعهد الرئيس يون بأن تضاعف حكومة بلدي كمية معونة الأرز من 50 000 طن حالياً

إقامة سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا بما يتفق مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة دإط - 6/11). ونعتقد أيضاً أننا لن نتمكن من منع نشوب النزاعات المسلحة في المستقبل، ونتيجة لذلك، الحيلولة دون استمرار معاناة المدنيين، إلا بمسائلة مرتكبي جريمة العدوان.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أختتم بياني بشكر الرئاسة السويسرية على قيادتها الاستثنائية لأعمال المجلس التي أتاحت لنا الفرصة لمعالجة المواضيع التي تتطلب منا عملاً عاجلاً ومشتركاً. وأنا مقتنع بأنه ينبغي لمواطني الاتحاد السويسري أن يفخروا بالطريقة التي يمثل بها قادتهم ودبلوماسيوهم بلادهم على الساحة الدولية من منظور تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر للأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم الزاخرة بالمعلومات.

ما برح مجلس الأمن يتناول، في إطار جدول أعماله، مسألة حماية المدنيين في النزاع المسلح منذ أكثر من 20 عاماً. وقد شدد المجلس على وجه الخصوص في قراره 2417 (2018) على العلاقة السببية بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة. ومع ذلك، وبعد خمس سنوات من اتخاذ ذلك القرار، يرسم التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/345) صورة أكثر قتامة.

فلا يزال النزاع هو المحرك الرئيسي للجوع. وهناك أكثر من 100 مليون شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 19 بلداً وإقليماً. ويمكن للنزاعات المسلحة أن تدمر الخدمات الأساسية أو تجعلها عديمة الفائدة. وتؤدي الأعمال العدائية إلى طرد المزارعين وتدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية المتعلقة بالأغذية

السياسية. وسأقول، في هذا الصدد، إن الهند قدمت مساعدة إنسانية بالغة الأهمية، ولا سيما بتوريد الحبوب الغذائية إلى البلدان التي تواجه نزاعات، بما في ذلك أوكرانيا وأفغانستان واليمن وميانمار.

ثالثاً، يمكن أن يدمر النزاع المسلح والإرهاب، مقترنين بالأحوال الجوية القاسية والآفات الزراعية وتقلب أسعار الأغذية والإقصاء والصدمات الاقتصادية، أي اقتصاد هش، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وزيادة خطر المجاعة. ولذلك، فإن دعم بناء قدرات البلدان التي تواجه هذه التهديدات في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتصلة بالأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية.

رابعاً، يتحتم علينا جميعاً أن نقدر بشكل كاف أهمية الإنصاف ويسر التكلفة وإمكانية الوصول عندما يتعلق الأمر بالحبوب الغذائية. وينبغي ألا تصبح الأسواق المفتوحة حجة لإدامة عدم المساواة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى التمييز ضد بلدان الجنوب.

أخيراً، فإن الهند لن تقصر أبداً، في ضوء التحديات المتزايدة في جميع أنحاء العالم، في مد يد العون لأولئك الذين قد يكونون في محنة. وسنواصل إتباع القول بالعمل عندما يتعلق الأمر بمساعدة شركائنا المحتاجين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وهي شبكة أقليمية تضم 27 دولة عضواً في الأمم المتحدة.

بداية، وبالنيابة عن مجموعة الأصدقاء، أود أن أتقدم بالتهاني الحارة لسويسرا على رئاستها التاريخية والأولى على الإطلاق لمجلس الأمن. ومن دواعي سرور المجموعة البالغ أن تشهد ترؤس أحد أعضائها للمجلس في هذا الشهر. وقد أدارت سويسرا أعمال المجلس بأكفاً الطرق، ونتمنى لها كل التوفيق في الأيام المتبقية من رئاستها.

يجب أن يضاعف مجلس الأمن جهوده الرامية إلى كسر حلقة النزاع المسلح، التي تحرك العديد من الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء

إلى 100 000 طن سنوياً إلى ستة بلدان تعاني من أزمات غذائية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن مشروع "حزام الأرز الكوري" الجديد، والذي سيساهم في زيادة القدرة على إنتاج الأرز على المدى الطويل في سبعة بلدان أفريقية بهدف توفير الأرز لـ 30 مليون شخص في خمس سنوات بطريقة مستقرة.

وإن جمهورية كوريا على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما أولئك الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأنقل أطيب تمنيات رئيس وزراء بلدي إلى رئيس الاتحاد السويسري.

بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي في العالم بالفعل أبعاداً تتذر بالخطر. ومن المتوقع أن يكون عدد الأشخاص الذين سيعانون من انعدام الأمن الغذائي في هذا العام ضعف العدد الذي كان عليه في عام 2020. فالنزاعات الجارية في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أوكرانيا وأفغانستان - في جوارنا - لم تؤد إلا إلى تفاقم الأزمة.

ولذلك، فإن الخطوات التي يتعين علينا اتخاذها واضحة. وأود أن أتطرق إلى أربع نقاط سريعاً. أولاً، تمس الحاجة في الوقت الحاضر إلى التوصل لحلول جماعية ومشتركة من خلال الحوار والدبلوماسية. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد سبل للتصدي للتحدي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي العالمي. ومن ثم، فإننا نرحب بتمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وبوصفها رئيساً لمجموعة العشرين لهذا العام، تبذل الهند جهوداً للتصدي للتحديات الراهنة للأمن الغذائي وأمن الطاقة وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للمجتمعات الضعيفة دون تأخير.

ثانياً، إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة إلى المحتاجين في جميع المناطق المتضررة من النزاع والعنف أمر بالغ الأهمية. كما أننا بحاجة إلى تجنب ربط المساعدة الإنسانية بالمسائل

باحترام المدنيين وحمايتهم والحرص الدائم على تجنب استهداف الأعيان المدنية، بما في ذلك الأعيان اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها مثل المزارع والأسواق وشبكات المياه والمطاحن ومواقع تجهيز الأغذية وتخزينها ومراكز ووسائل نقل الأغذية، فضلا عن الامتناع عن مهاجمة أو تدمير أو إزالة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة أو جعلها عديمة الفائدة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون الإبلاغ عن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وخطر المجاعة وتقديم الأدلة بشأنها سريعا وفي الوقت المناسب، ويجب على المجلس أن يستجيب باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة. وكثيرا ما تكون استجابتنا قليلة جدا ومتأخرة جدا. ومن المناسب التذكير بأن يوم غد، 24 أيار/مايو، يصادف الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2417 (2018). ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني والتنفيذ الكامل لذلك القرار.

كما أن النزاعات المسلحة تسهم حتما في تدهور البيئة، الأمر الذي يؤثر بدوره على الخدمات الأساسية مثل الخدمات المتصلة بإيصال إمدادات الغذاء والماء. وتتفاقم العواقب على المدنيين بسبب آثار تغير المناخ، فضلا عن انهيار النظم الغذائية وسلاسل التوريد.

ويتزايد خوض النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية، حيث يقتل ويجرح عدد لا يحصى من المدنيين. وتردد مجموعة الأصدقاء ما أعرب عنه الأمين العام من قلق، على النحو المبين في تقريره، إزاء العواقب الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة التي تنطوي على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتكرر المجموعة ندائه العاجل لجميع أطراف النزاع لاحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى من لهم تأثير عليهم لكفالة هذا الاحترام. وتلاحظ مجموعة الأصدقاء اعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مؤخرا في دبلن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

العالم وتعمل على إدامتها. ويجب علينا، بوصفنا الأمم المتحدة، أن نفعل كل ما في وسعنا لاستخدام الطائفة الكاملة من الأدوات المتاحة لنا لمنع نشوب النزاعات وإنهاءها.

إن المدنيين دائما ما يتحملون عبء النزاعات في جميع أنحاء العالم. ويعيش اليوم بليوننا شخص - أي ربع البشرية - في أماكن متأثرة بالنزاعات المسلحة. وتواجه أعداد قياسية من المدنيين العواقب الإنسانية للنزاع، بما في ذلك التشرد وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ومن بين جميع المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، يحتاج أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والمعرضون بشكل غير متناسب للمعاناة، وخاصة الأطفال، إلى اهتمامنا الخاص.

ويركز تقرير الأمين العام لهذا العام عن حماية المدنيين (S/2023/345) تركيزا شديدا على النزاع والجوع. ويحدد التقرير عددا متزايدا باستمرار من الأشخاص الذين يواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي الحاد تصل إلى حد الأزمة، ناجمة أساسا عن عواقب النزاعات المسلحة. ويشير التقرير إلى أنه في عام 2022، واجه أكثر من ربع مليار شخص الجوع الحاد في 58 بلدا وإقليما، كان الكثير منها في حالات نزاع مسلح. وعلاوة على ذلك، كان النزاع وانعدام الأمن أهم الدوافع لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد لحوالي 117 مليون شخص في 19 بلدا وإقليما.

ويلزم بذل جهود أقوى لمنع الجوع في النزاعات المسلحة والتخفيف من حدته، بما في ذلك عن طريق حماية مصادر الغذاء واحترام وحماية أعيان عمليات الإغاثة الإنسانية والعاملين فيها، تمشيا مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. وعلى النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني والذي أعادت تأكيده قرارات المجلس ذات الصلة، مثل القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، يحظر استخدام تجويع المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كأسلوب من أساليب الحرب.

وتدعو مجموعة الأصدقاء جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتنثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق

بموجب نظم جزاءات الأمم المتحدة. تلك خطوة محورية لتيسير المساعدة الإنسانية في بعض الظروف الأكثر تعقيدا.

ونشعر بقلق شديد إزاء تزايد عدد الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع المسلح. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى منع انفصال الأسر وحالات الاختفاء، والبحث عن المفقودين والمتوفين وتحديد هويتهم، وتلبية احتياجات الأسر المتضررة، جزءا لا يتجزأ من استجابتنا. إن اتخاذ إجراءات مبكرة في بداية النزاع المسلح أمر بالغ الأهمية. إن التنفيذ الإقليمي والوطني للالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن القرار 2474 (2019)، بشأن الأشخاص المفقودين، أمر أساسي.

وأخيرا، تزايد أهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة بالنسبة للعمليات الإنسانية الكفؤة والفعالة وحماية المدنيين. غير أنه غالبا ما يساء استخدام التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، لسرد الروايات الكاذبة عن المنظمات الإنسانية وعملها، فضلا عن عمل بعثات الأمم المتحدة. إن المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة تعرض للخطر أمن أفراد المساعدة الإنسانية وأفراد بعثات الأمم المتحدة، فضلا عن أمن الأشخاص الذين يفترض أن يخدموهم. يجب مكافحة ذلك بقوة، بما في ذلك الدعوة إلى القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نهني سويسرا على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح بوصفها أحد الاجتماعات المميزة في رئاستها لمجلس الأمن. ونشكر أيضا الأمين العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم وآرائهم المتبصرة.

في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم، التي تتزامن مع النسخة السادسة من أسبوع حماية المدنيين، وجهت إلينا الدعوة لتشاطر آرائنا بشأن التحديات والممارسات الجيدة على حد سواء، بما في ذلك التدابير الوقائية وتدابير التأهب بشأن كيفية ضمان بقاء السكان

وعلاوة على ذلك، يؤدي النزوح القسري إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ومع فرار الناس من القتال، فإنهم يتخلون أيضا عن محاصيلهم، وغالبا عن ماشيتهم، مما يقوض الإمدادات الغذائية لمناطق بأكملها. وعندما يعودون، غالبا ما لا يكون من الممكن زراعة الحقول، حيث يمكن أن تكون مليئة بالألغام أو غيرها من مخلفات المتفجرات.

ويجب أيضا تعزيز حماية المدنيين من خلال حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان، بما في ذلك الهياكل الأساسية المدنية ذات الأهمية الحاسمة لتقديم الخدمات الأساسية المترابطة والضرورية. وفي كثير من الأحيان، يعوق نقص الكهرباء والمياه والسلع الأساسية الأخرى تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الطبية، مما يعرض صحة المدنيين ورفاههم للخطر.

ومن المهم التذكير بأن المجلس قد اتخذ القرار 2286 (2016)، الذي يدين بشدة الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي في حالات النزاع؛ والقرار 2573 (2022) بشأن حماية البنية التحتية المدنية؛ والقرار 2601 (2021)، بشأن حماية المدارس والمرافق التعليمية والمدنيين المرتبطين بالمدارس، بمن فيهم الأطفال والمعلمون. وتدعو مجموعة الأصدقاء الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة إلى النهوض بتنفيذ قرارات المجلس الهامة تلك وما تأسست عليه من التزامات منصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

إن المنظمات الإنسانية تعمل بلا كلل للحفاظ على الخدمات الأساسية للسكان المدنيين المتضررين وإعادة الوصول إليها. وهناك حاجة ملحة إلى مضاعفة الجهود، بما في ذلك في المجلس، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق وتيسير ذلك، فضلا عن توفير سلامة وأمن جميع العاملين في المجال الإنساني، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وتتشي مجموعة الأصدقاء على مجلس الأمن لاتخاذ القرار 2664 (2022) بشأن الإعفاءات الإنسانية من تجميد الأصول

مفتوحة لمجلس الأمن، ظللنا ثابتين في موقفنا بشأن حماية المدنيين. ويجب أن تكون التوقعات المتعلقة بمهام الحماية موجزة وواضحة وأن تكون مرتبطة بالاستراتيجيات السياسية في الميدان وتركيزها منصب على الوقاية. وينبغي للخطوة الجديدة للسلام، التي محورها الإنسان، أن تشجع وتعزز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وأن تكون مدعومة بالتقيد القوي بالقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

وتشكل حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح أولوية بالنسبة للفلبين، تمشيا مع قوانين مثل قانون الفلبين بشأن الجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي الإنساني، والإبادة الجماعية والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية، وقانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح. وفي العام القادم، نأمل في مواصلة تعزيز مشاركتنا النشطة في حماية المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، مع الزيادة المتوقعة في حفظة السلام الفلبينيين في الميدان. كما نكرر دعمنا للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية لأن حظرها يحمي المدنيين والبنية التحتية المدنية، لا سيما في مناطق النزاع الحضرية.

أخيرا، توفر مناقشة اليوم المفتوحة والأحداث الجانبية المتعلقة بحماية المدنيين التي تستمر أسبوعا وسائل هامة لمناقشة المسائل والاتجاهات الرئيسية وتبادل أفضل الممارسات والتفكير في التغييرات السياسية والمعارية المطلوبة لكفالة حماية المدنيين في أوقات النزاع. ويمكننا حقا أن نفعل المزيد من خلال العمل الجاد معا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن السيد بوبوسكي.

السيد بوبوسكي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي، الجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فضلا عن موناكو وسان مارينو.

أود أن أبدأ بالتشديد على قلقنا العميق إزاء عدد ونطاق النزاعات في جميع أنحاء العالم. ومن بين أمور أخرى، أثرت الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا والأزمة في السودان بشكل كبير على حياة ملايين

المدنيين وأمنهم وكرامتهم بشكل أفضل في أوقات النزاع. في الواقع، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاعات المسلحة. ونلاحظ تقييم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بأن 70 في المائة من السكان الذين يعانون من الجوع الحاد على صعيد العالم يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات.

وتؤيد الفلبين جميع الجهود، بما فيها الجهود التي تقودها الأمم المتحدة، لحماية المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة. ويرتكز التزامنا على إخلاصنا للقانون الدولي الإنساني وإيماننا الراسخ بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق أيضا في حالات النزاع المسلح. ولذلك، نؤيد الرأي القائل بأن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر حاسم لمنع الجوع والمزيد من المعاناة في حالات النزاع ولحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية بشكل عام. وننطق أيضا على أن القانون الدولي الإنساني يوفر الإطار القانوني للتخفيف استراتيجيا من آثار النزاع المسلح وينطبق على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي حين أن القانون الدولي الإنساني ينطبق على كل من الدول والجهات المسلحة غير التابعة للدول في أوقات النزاع المسلح، فإن تجربتنا الوطنية تبين أن الجهات المسلحة غير التابعة للدول لديها ميل أكبر لانتهاك القانون الدولي الإنساني، إما بسبب القصور الواضح في الفهم أو غياب حوافز الامتثال. وغالبا ما تكون آليات المساءلة الموجودة في الدول غائبة أيضا في أوساط الجهات من غير الدول. ونرحب بإدانة كل من الدول والجهات المسلحة غير التابعة للدول للأساليب التي تستغل قرب المدنيين والأعيان المدنية من الأهداف العسكرية في المناطق المأهولة بالسكان. ونؤكد من جديد التزامنا المشترك بإنهاء الإفلات من العقاب ونرحب بتأكيد الالتزامات بمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

تأتي حماية المدنيين في مقدمة وصلب عمليات حفظ السلام. وتعتقد الفلبين أن النجاح في عمليات حفظ السلام يجب أن يقاس بمدى نجاحنا في حماية المدنيين ومدى فعالية ضمان استدامة البيئات المؤاتية لازدهار السلام. وعلى مر السنين، سواء في سياق دورة موضوعية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أو مناقشة

ويحتاج الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة إلى اهتمامنا الخاص. ولا يزال الأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاعات المسلحة. وقد لاحظنا زيادة مثيرة للقلق في العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد الأطفال. كما أن الهجمات على المدارس تتزايد. وإلى جانب التداعيات الكارثية للأزمة الاقتصادية، فإنها تشكل تهديدا خطيرا للحق في التعليم. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أيدت "إعلان المدارس الآمنة". والأثر السلبي للنزاع على عدم المساواة بين الجنسين يتطلب اهتمامنا أيضا. وغالبا ما تآكل النساء والفتيات كميات أقل ويكن آخر من يأكل عندما يكون الطعام شحيحا، وكثيرا ما يجري إسكات أصواتهن. وتؤدي النزاعات أيضا إلى تفاقم العنف الجنسي وتعمق إمكانية الحصول على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. وما زلنا ملتزمين بتقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ لمن هم في أمس الحاجة إليها وضمان سماع أصوات جميع السكان المتضررين. وبهذه الطريقة وحدها، يمكن تقديم المعونة بكفاءة وفعالية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أيضا ملتزما بتنفيذ القرار 2475 (2019) وجعل المساعدات الإنسانية شاملة للجميع ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

أخيرا، بينما لا يزال الأشخاص المتأثرون بالنزاع يواجهون مخاطر وتحديات جسيمة، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم الإجراءات الملموسة لحماية حياتهم وكرامتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت جدا لتسليط الضوء على التحديات الحالية التي يشكلها انعدام الأمن الغذائي فيما يتعلق بحماية المدنيين. وقد جعل اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع، قبل خمس سنوات، العلاقة بين الجوع والنزاع في صميم المناقشة. ويوضح آخر تقرير للأمين العام (S/2023/345) عن حماية المدنيين أنه بينما يظل النزاع المسلح السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، فإن عوامل أخرى غالبا ما تؤدي إلى تفاقمه.

المدنيين. وتؤثر تلك النزاعات وغيرها أيضا على الأمن الغذائي، حتى في البلدان غير المتأثرة بالعنف. وحماية البنية التحتية المدنية أمر أساسي لكفالة الأمن الغذائي في وقت النزاع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء العواقب الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة التي تتطلب على استخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان، والتي تدمر تلك الأشياء. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد "الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان". ويُذكر الاتحاد الأوروبي بأن الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني يظل أمرا أساسيا لحماية المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، فضلا عن حماية البنية التحتية المدنية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بإبقاء القانون الدولي الإنساني في صميم عمله الخارجي من خلال مواصلة الدعوة إلى الامتثال له وتحقيق المساءلة عن انتهاكه وإلى التنفيذ المنهجي للقرار 2417 (2018).

وبالإضافة إلى حماية تلك المبادئ الهامة، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة تمويل الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية. ومع اتساع فجوة الاحتياجات والتمويل، ندعو إلى زيادة المساهمات المقدمة من المانحين الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وندعو أيضا إلى مزيد من التكامل بين الإجراءات المتخذة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام لحماية الموارد الأساسية ومعالجة الأسباب الجذرية ومنع نشوب الأزمات الإنسانية. وفي بيئة التشغيل المعقدة الحالية، يتعين علينا دعم العاملين في المجال الإنساني للبقاء والعمل بطريقة فعالة وقائمة على المبادئ. وعلاوة على ذلك، فإن الحيز الإنساني المتاح للعاملات في المجال الإنساني أخذ في التقلص. وأفغانستان واليمن هما أبرز مثالين على ذلك، حيث مُنعت العاملات في المجال الإنساني من أداء وظائفهن بفعالية هناك، مما أدى إلى محدودية الخدمات المقدمة للنساء والفتيات. وتشكل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ولذلك، نشيد بعمل الأمانة العامة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في وضع نهج أكثر انتظاما لتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ وكفالة الوصول من أجل تقديم المساعدة الطارئة على وجه السرعة.

استقرار أسعار الأغذية، والأهم من ذلك أنها ستساعد على ضمان وصول الأغذية بفعالية إلى أشد السكان ضعفاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد بقيادة سويسرا الطويلة العهد والمبدئية للخطة حماية المدنيين، بما في ذلك احترام القانون الإنساني الدولي، الذي يشكل جوهر مناقشة اليوم المفتوحة.

يحظر القانون الإنساني الدولي التجويع كأسلوب من أساليب الحرب ويمنح حماية خاصة للأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، على النحو الوارد في القرار 2417 (2018)، الذي سيحتفل غدا بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماده. ونقر أيضاً بأهمية القرار 2573 (2021) في مناقشة اليوم، الذي يدين الهجمات غير القانونية ضد الأعيان الحيوية لتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء، وإساءة استخدامها. ينص القانون الإنساني الدولي بوضوح على أن هذه الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، والتي تتخذ بوسائل حركية أو بأسلحة إلكترونية، غير قانونية. إنها جرائم حرب ويجب التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها على هذا النحو، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية عندما تكون السلطات القضائية الوطنية غير رغبة أو غير قادرة على القيام بذلك بنفسها.

للأسف، لا يزال انعدام الأمن الغذائي عاملاً رئيسياً في العديد من الأزمات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. يواجه السودان كارثة إنسانية حادة، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في بلد كان يعيش فيه 15 مليون شخص يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي قبل اندلاع الصراع. ننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار واحترام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات، وندعم الجهود الرامية إلى تيسير الحوار الذي يحترم التحول الديمقراطي السلمي، وهو حوار دعا إليه شعب السودان في عام 2019، مع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة.

لا يزال الشعب اليمني يواجه مستويات غير مسبقة من الجوع، الأمر الذي ما برح منذ فترة طويلة سمة من سمات الصراع. ونحن

وسأقتصر على مناقشة اثنين منها يثيران قلقاً خاصاً لبلدي.

الأول هو الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة التي تؤثر على البنية التحتية المدنية وتلوث الأراضي الزراعية وتدمر المحاصيل وتؤثر تأثيراً خطيراً على الإمدادات الغذائية. وفي هذا الصدد، يسلم القرار 2573 (2021) بأن الترابط يمكن أن يكون جزءاً من الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية وأن يؤثر سلباً، بالتالي، على توفير الخدمات الأساسية. ولذلك، يكرر القرار الدعوة إلى الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتصل بحماية المدنيين.

وسيستمر توجيه تلك النداء، ويجب تعزيزه من خلال التزام سياسي متجدد. لذلك، ترحب المكسيك باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وبلدي بوصفه عضواً في المجموعة الأساسية، شارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بذلك الإعلان. ونعتقد أن الإعلان سيكون مفيداً جداً في تعزيز الممارسات الوطنية لصالح السكان المدنيين. ونهيب بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك.

ثانياً، يجب تعزيز حماية البيئة لمنع وتخفيف أثر الصراعات على إنتاج الأغذية وتوزيعها على حد سواء. وإن اتخذ الجمعية العامة لقرارها 104/77، بشأن حماية البيئة في الصراعات المسلحة، الذي صاغته لجنة القانون الدولي، يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في ذلك الصدد. وبالإضافة إلى الصكوك التي ذكرتها، فإن الصكوك الأخرى ذات الصلة تشمل اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، فضلاً عن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين. وبالنظر إلى ذلك التقدم، فقد حان الوقت الآن لتنفيذ الالتزامات السياسية.

ومن الجوهر كسر طوق دوامة الصراع وانعدام الأمن الغذائي من أجل حماية السكان المدنيين من الآثار الضارة للحرب ولمعاوية المسؤولين عن استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب، لأنه أمر غير مقبول.

أود، بالنيابة عن المكسيك، أن أختتم بياني بالترحيب بالتجديد الأخير لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي ستساعد بلا شك على

والولايات المتحدة الأمريكية، وتشترك في رئاسته هذا العام إكوادور وأيرلندا وإكوادور.

نود أولاً أن نشكر سويسرا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة المهمة، ونشكر أيضاً جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم. وقد بينت بوضوح الأثر المدمر للصراع على المواد الغذائية والتغذية.

سنحتفل غدا بمرور خمس سنوات على اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018). وكان ذلك إنجازاً مهماً وتعبيراً واضحاً عن إرادتنا السياسية الجماعية للقضاء على الجوع الناجم عن الصراعات. وباتخاذ المجلس لذلك القرار التاريخي، فقد أقر بالصلة التي لا جدال فيها بين الصراع وانعدام الأمن الغذائي، ودان استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. وتردد مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع توصية الأمين العام بالإفناذ الكامل للقرار 2417 (2018). وفي السنوات الخمس التي انقضت منذ اتخاذه، أصبحت الحاجة الملحة للقرار أكثر وضوحاً. إذ كان ما يقرب من 258 مليون شخص، في 58 بلداً وإقليماً، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022، حيث ارتفع من 193 مليون شخص، في 53 بلداً وإقليماً في عام 2021. وبالنسبة للأغلبية العظمى من الأشخاص المتضررين، فإن الصراع المحرك الرئيسي للجوع. وتتطلب أزمة عالمية بهذا الحجم والتعقيد عملاً جماعياً وفورياً ومتماسكاً. لدينا اليوم فرصة للقيام بذلك. ويود أعضاء مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع التطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، إن عمل المجلس بشأن الصراع والجوع أمر أساسي. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية القيام بعمل واضح وحاسم. وهذا يتطلب من المجلس الركون إلى معلومات حسنة التوقيت عن العوامل الدافعة للجوع، بما في ذلك من خلال المذكرات البيضاء التي يصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتقارير المنتظمة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفي ذلك السياق، ترحب مجموعة الأصدقاء بالتقرير الأخير للأمين العام عن حماية المدنيين

ممتنون لعمل المنظمات الإنسانية، ونؤيد نداءاتها من أجل وصول المساعدات من دون عوائق. نحث أيضاً أطراف الصراع على مضاعفة جهودها واغتنام فرصة السلام التي لاحت في الأفق في الأشهر الأخيرة.

خلف العدوان على أوكرانيا، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، عواقب إنسانية مدمرة، حيث يكافح 6 ملايين شخص للحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوجد زيادة مقلقة في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ويمثل تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب شريان حياة للناس في جميع أنحاء العالم ويدل على أهمية الدبلوماسية حتى في أشد الصراعات، بما في ذلك عندما يصل المجلس إلى طريق مسدود.

إن كفالة الامتثال للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي ووجود نظام شامل ونزيه للعدالة الدولية وممول تمويلًا مستداماً، يجب أن تظل أولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نعرب عن امتناننا لقيادة سويسرا في تعديل نظام روما الأساسي ليشمل جريمة الحرب المتمثلة في التجويع المتعمد للمدنيين في الصراعات المسلحة غير الدولية، ونشجع جميع الدول على الانضمام إلينا في التصديق عليه.

كذلك نشجع المجلس على الاعتراف بشكل أفضل بالبعد الوقائي لخطة حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال ضمان الاحتمال الموثوق للمساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تنتج عن العمليات السيبرانية. ويقدم التقرير المتعلق بتطبيق نظام روما الأساسي على الحرب السيبرانية الذي نشرناه بالاشتراك مع مجلس استشاري بارز توجيهات مهمة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ميثن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، التي يضم إستونيا وإكوادور وألمانيا وأيرلندا والجمهورية الدومينيكية والسويد وسويسرا وفرنسا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنيجر

تسببها النزاعات في جميع أنحاء العالم. وإلى أن يصبح الجوع شيئاً من الماضي وإلى أن نكسر الحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، يجب علينا مضاعفة جهودنا. وستواصل مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع وشركاؤها إبقاء تلك المسألة في صدارة جدول أعمال المجلس ما دام الأمر يتطلب ذلك. سأدلي الآن ببعض الملاحظات الإضافية الموجزة بصفتي الوطنية.

أولاً، فيما يتعلق بمسألة حماية المدنيين، هناك التزام بحماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وقد شدد الأمين العام على أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يسبب ضرراً للمدنيين، وهو ضرر يدمر لفترة طويلة بعد استخدامها وبعد انتهاء النزاعات نفسها. وبالنسبة للمدنيين في المدن التي تشهد حرباً، فإن الأسلحة المتفجرة تهددهم بالموت والإصابة والإعاقة. وبالمثل، عندما تتضرر أو تُدمر البنية التحتية المدنية الحيوية – المنظومات الغذائية وشبكات المياه والصرف الصحي – يتوقف توفير أبسط الخدمات الأساسية والاحتياجات الإنسانية الضرورية. ويمكن أن يتردد صدى هذه الآثار عبر الأجيال، مما يضعف فرص تحقيق السلام ويقوض احترام حقوق الإنسان ويجعل إعادة بناء المجتمعات أكثر صعوبة.

ويجب علينا أن نعكس اتجاه هذا النمط على وجه السرعة. ولهذا السبب، قادت أيرلندا المفاوضات بشأن إعلان سياسي لمعالجة العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ورحبنا بشدة باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ونكرر دعوة الأمين العام لجميع الدول إلى الانضمام إليه. وثمة أهمية حيوية أيضاً لأن نحافظ على زخمنا في تنفيذ الإعلان. وسيتيح مؤتمر أو سلو فرصة حاسمة لإحراز تقدم بشأن ذلك الهدف، وتقدم أيرلندا دعمها المستمر للنرويج في تلك الجهود.

تتعلق نقطتي الأخيرة بالنزاع والجوع. فعلى الرغم من اتخاذ القرار 2417 (2018) قبل خمس سنوات، فإننا متقاعسون في مكافحة الجوع

(S/2023/345) وتأكيد هذا العام على التفاعل بين الصراعات المسلحة والجوع. ومما يجدر ذكره أن الأمم المتحدة ووكالاتها والمجتمع المدني العامل في الميدان تؤدي دوراً حاسماً في جمع الأدلة التجريبية حول انعدام الأمن الغذائي الحاد وتأثيره في سياقات متعددة. وعندما يُستعزى انتباه المجلس إلى تلك المعلومات، من واجبه أن يقوم بالعمل المناسب.

ثانياً، إن الصراع وانعدام الأمن الغذائي مسألتان مترابطتان ترابطاً عميقاً. وكما أوضح العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، فإن أنظمتنا الغذائية مترابطة. ونشوب الصراعات في جزء من العالم يمكن أن يربط آثاراً غير مباشرة على الملايين في جميع أنحاء العالم. وتمثل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب جهداً حيوياً للتخفيف من تلك الآثار. ونناشد جميع الأطراف مواصلة تنفيذ أحكامها بالكامل ومواصلة المناقشات لإيجاد حلول مستدامة تسمح بتشغيلها بفعالية وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

ثالثاً، تدعو مجموعة الأصدقاء إلى اتخاذ خطوات لكفالة المساءلة عن الهجمات على الأهداف المدنية. فمن هايتي إلى بوركينا فاسو إلى السودان، نرى كيفية استهداف الأغذية والإمدادات الغذائية في حالات النزاع، حيث تُنهَب شاحنات إيصال الأغذية وتُحرق الأراضي الزراعية ويُجبر المزارعون على الفرار ويُحرم السكان النازحون من المساعدات الإنسانية. إنها ببساطة مسألة حياة أو موت. ويتحمل المدنيون عبء النزاع، حيث تتأثر النساء والأطفال بشكل غير متناسب بهذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني. وبمناسبة أسبوع حماية المدنيين، يتعين علينا جميعاً أن نجدد التزامنا بضمان المساءلة.

وهناك أمثلة واعدة على الإجراءات الجاري اتخاذها للتخفيف من حدة الجوع في أجزاء كثيرة من العالم، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وفي نهاية المطاف، لا يمكن أن يكون العمل الإنساني وحده هو الحل. فالقضاء على الجوع الناجم عن النزاع يتطلب إنهاء النزاع، ومن أجل ذلك فإننا نحتاج إلى إرادة سياسية. ونشجع جميع الجهات الفاعلة على إيجاد سبل للسلام يمكن أن تنهي المعاناة التي

القانون الدولي الإنساني، بما فيها الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية كلما وحيثما وقعت، ومن خلال القيام بدوره في ضمان المساءلة عنها. ولهذا السبب، وخلال آخر عضوية للنمسا في مجلس الأمن، ركزنا بشكل خاص على حماية المدنيين. وفي ظل رئاسة النمسا للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، اتخذنا القرار 1894 (2009)، بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

ثانياً، كان القرار 2573 (2021)، بشأن حماية الخدمات الأساسية، خطوة أخرى من جانب مجلس الأمن في جهوده لإعادة التفكير في جدول أعمال حماية المدنيين بطريقة شاملة. ولكن من المؤسف أن تنفيذه قد تأخر. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز مرة أخرى الآثار المباشرة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتداعيات ذلك الاستخدام. فعندما تُستخدم هذه الأسلحة، لا يكون أكثر من 90 في المائة من ضحاياها من المدنيين فحسب، بل إنها تدمر أيضاً طائفة واسعة من الخدمات الأساسية، لا سيما شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، مما يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمثل اعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتأييد 83 دولة له معلماً بارزاً. وندعو جميع الدول الأخرى إلى تأييد الإعلان وتنفيذه بإخلاص من أجل منع أو تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، فضلاً عن حماية الخدمات الأساسية.

ثالثاً، لقد اتخذ القرار 2417 (2018) قبل خمس سنوات، ونحن بحاجة ماسة إلى أن نفعل ما هو أفضل لحماية المدنيين من الجوع الناجم عن النزاع. واستُخدمت آلية الإنذار المبكر الواردة في القرار على نحو أكثر تواتراً في السنوات الأخيرة، وهذا أمر إيجابي. ونشجع الأمين العام على زيادة استخدامها لتمكين المجلس وجميع الدول من التصرف بشكل استباقي. ونرحب بجهود الأمين العام للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، والتي تواصل شنّها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ومبادرة

الناجم عن النزاعات. ومن المخزي أن المجلس كثيراً ما غض الطرف وتهرب من مسؤوليته. فلا يزال النزاع المسلح أهم العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم. وهذا صحيح في السودان. وهو صحيح في هايتي. وينطبق أيضاً على الصومال وإثيوبيا وجنوب السودان واليمن وسورية. والقائمة تطول. إن مسؤوليتنا واضحة. إذ يجب أن نكسر على وجه السرعة الحلقة الشريرة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. ويوفر لنا القرار 2417 (2018) الأدوات. والإرادة السياسية الجماعية هي ما نحتاجه لاستخدام تلك الأدوات. وبينما لا يمكننا أن نصلح الضرر الذي حدث بالفعل، بوسعنا أن نكفل ألا تستمر أخطاء الماضي في مطاردة مستقبلنا. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراء ملموساً وألا يدخر وسعاً في جهوده الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات. فحياة الملايين من الناس على المحك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ألبوسلشنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ولمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المتبصرة. وبعد عامين، كان من الجيد أن نسمع مرة أخرى من الأمانة العامة واللجنة الدولية للصليب الأحمر على أعلى مستوى.

وتؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل الكويت بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

أود أن أتناول بإيجاز أربع نقاط بصفتي الوطنية. أولاً، هناك قاعدة بسيطة، ولكنها تستحق التكرار، وهي أنه لا يمكن استهداف المدنيين والأعيان المدنية. إن القانون الدولي الإنساني واضح ويجب أن تتمسك به جميع أطراف النزاع المسلح وفي جميع الظروف. وللجنة الدولية للصليب الأحمر دور رئيسي في هذا الصدد - بالتعاون مع الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدول لنشر القانون الدولي الإنساني والسعي إلى الامتثال له، بما في ذلك من خلال حواراتها الثنائية السرية - وكذلك لمجلس الأمن من خلال إدانة انتهاكات

يشكل جريمة حرب. ومع ذلك، فإننا نشهد في نزاعات متعددة استخدام إمكانية الحصول على المياه النظيفة والغذاء، وهما أمران يكتسبان أهمية حاسمة لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، كسلاح. وعلاوة على ذلك، نشهد بشكل متزايد أدلة على تورط الدول والأطراف الأخرى في النزاعات في منع وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك بمنع مرور المعونة أو استهداف العاملين في المجالين الإنساني والطبي والأصول الخاصة بهم. ولهذه الأعمال التي تتم عن انعدام الضمير آثار مثيرة للقلق على السكان المدنيين الضعفاء.

علاوة على ذلك، أدت النزاعات الدولية والنزاعات داخل الدول إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، كما تسببت في ارتفاع أسعار الأغذية عالمياً وأثرت على قدرة المنظمة على إيصال المساعدة إلى أكثر المجتمعات المحلية ضعفاً في جميع أنحاء العالم.

تود مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية أن تشدد، في ذلك السياق، على النقاط التالية.

أولاً، تدعو مجموعة الأصدقاء جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى السماح وتيسير الوصول السريع ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني والمعدات والإمدادات الإنسانية وإيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى السكان المحتاجين وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. يعني ذلك إزالة العوائق البيروقراطية التعسفية التي تعرقل العمليات الإنسانية والسماح بتدفق المساعدة والخدمات الإنسانية إلى مناطق النزاع وحماية العاملين في المجال الطبي والمدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني من الهجمات.

ونشيد باتخاذ القرار 2664 (2022) بشأن الإعفاءات الإنسانية من تجميد الأصول بموجب نظم جزاءات الأمم المتحدة. فعندما يتعلق تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في سياقات النزاع بالسلم والأمن الدوليين، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور بناء في تشجيع حماية إيصال المساعدات الإنسانية.

البحر الأسود لنقل الحبوب قصة نجاح، وقد رحبت النمسا بتمديدتها في الأسبوع الماضي.

ونقطتي الأخيرة هي أنه لم يعد بإمكاننا التظاهر بأن مجلس الأمن ينبغي ألا يكون منتدى لمناقشة تغير المناخ. ويتعين علينا مواجهة الحقائق. فتغير المناخ يفاقم مواطن الضعف ويمكن أن يوجب النزاعات المسلحة. ولذلك، يلزم مناقشة تغير المناخ في هذه القاعة. ونحن مدينون بذلك للمدنيين الذين ينبغي للمجلس أن يحميهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الاتحاد السويسري على تنظيم حدث اليوم الذي يأتي في الوقت المناسب تماماً، وأشكر مقدمي الإحاطات على تقييمهم الصريح للحالة المزرية.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي تتألف من 55 دولة عضواً والاتحاد الأوروبي وتشترك في رئاستها لهذا العام بوتسوانا وكرواتيا وكوستاريكا.

يؤكد القراران 2417 (2018) و 2573 (2021) من جديد المسؤولية الرئيسية للدول عن حماية سكانها في جميع أنحاء أراضيها ويسلطان الضوء على الصلة بين النزاع المسلح والعنف وبين انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة. ونود أن نشيد بسويسرا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة المهمة لتوجيه الانتباه إلى ذلك الجانب.

وقد التزمت جميع الدول الأعضاء بتولي المسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي. ومع ذلك، فإننا نشهد اليوم التآكل المتفشي في احترام أرواح المدنيين والأعيان المدنية والتجاهل المروع في بعض المناطق للقواعد والقوانين التي وضعتها الدول للحد من آثار النزاعات المسلحة وحماية سكانها من الجرائم الفظيعة. فتجريب المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني ويمكن أن

المتحدة تحسين تعاونها بين الإدارات واستجابت بشكل شامل باستخدام جميع الأدوات والآليات المتاحة لها، بما في ذلك المساعدة الإنسانية وكفالة تبادل جميع المعلومات والقدرات ذات الصلة التي توفرها جميع كيانات الأمم المتحدة فضلاً عن العمل على أساسها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد الشندويلي (مصر): شكراً السيد الرئيس.

بداية، اسمحوا لي أن أتوجه لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة، التي تكتسب أهمية خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تزايد في الأزمات التي يعاني المدنيون بصورة أساسية من تداعياتها. واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر كذلك لمقدمي الإحاطة على المعلومات التي قدموها للمجلس.

يأتي انعقاد هذه الجلسة في وقت تتزايد فيه النزاعات المسلحة وغيرها من الأزمات التي تُلقي بظلالها على حماية المدنيين وتعرض المزيد من التحديات على تطبيق القانون الدولي الإنساني وتؤدي لتفاقم مختلف التداعيات كالنزوح وانعدام الأمن الغذائي وعرقلة الوصول للخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والغذاء والمياه والتعليم، مما يزيد من معاناة المدنيين لا سيما المرأة والأطفال.

يوضح تقرير الأمين العام (S/2023/345) - وبكل أسف - أنه قد ارتفع عدد الضحايا المدنيين جراء استمرار النزاعات المسلحة في مختلف أرجاء العالم، ويعد عدد كبير منها في منطقة الشرق الأوسط، حيث نوه التقرير، بصفة خاصة، إلى أن العام الماضي شهد استشهاد العدد الأكبر من المدنيين الفلسطينيين منذ عام 2005 في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما تجدد مصر معه المطالبة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والعمل بصورة فورية على وقف كافة الانتهاكات التي يتعرض لها والتي تعد تعدياً صارخاً على القانون الدولي الإنساني وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي.

تؤكد مصر الارتباط الوثيق بين تنامي معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وبين مخاطر النزاعات المسلحة خاصة في الدول التي

ثانياً، يتعين على المجتمع الدولي أن يحث ويدعم الدول التي يواجه فيها المدنيون الجوع الناجم عن نزاعات على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتخصيص الموارد اللازمة لتلبية احتياجات السكان.

فعلى الصعيد العالمي، تتزايد الاحتياجات الإنسانية بشكل حاد. عليه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتوقع الاحتياجات المتزايدة وبالتالي منعها فضلاً عن الحد من الهشاشة العالمية. وينبغي أن يكون توفير الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الأزمات مسؤولية مشتركة للجميع. كما تزيد ندرة الموارد والتهديدات التي تتعرض لها العمليات الإنسانية من خطر الجرائم الفظيعة. وبغية التخفيف من شدة هذا الخطر، ينبغي للدول الأعضاء أن تستجيب على وجه الاستعجال للنداءات الإنسانية للمنظمة علاوة على زيادة التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به.

ثالثاً، يجب أن تراعي الجهود الرامية إلى منع ارتكاب الفظائع وحماية المدنيين الاعتبارات الديمغرافية، لا سيما وأن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشير إلى أن للنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات التي يجب احترام حقوقهن وحمايتهن. وينبغي النظر في احتياجاتهن وتلبيتها وتعزيز مشاركتهن الكاملة والمتساوية والأمنة والهادئة في جميع العمليات المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك قيادة الاستجابة الإنسانية وإيصالها. فالتمييز وعدم المساواة الجنسين، بما في ذلك القمع المنظم للنساء والفتيات، من عوامل الخطر الهامة التي يمكن أن تسهم في ارتكاب الجرائم الفظيعة. ومن شأن معالجة الأسباب الجذرية للتمييز والعنف الجنسين، فضلاً عن الاستماع إلى أصوات النساء وإعلائها بشأن خبراتهن واحتياجاتهن الفريدة في حالات الفظائع، أن تعزز استراتيجيات الوقاية. وتحت المجموعة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة على كفالة مشاركة السكان المتضررين، بمن فيهم النساء والفتيات، في وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وأنشطة حماية المدنيين.

أخيراً، يمكن تعزيز الوقاية الفعالة من ارتكاب الجرائم الفظيعة والتصدي الفعال لها في الوقت المناسب إذا واصلت منظومة الأمم

المسلحة، وطالب الدول باعتماد إجراءات فعالة لحماية هؤلاء العاملين وضمان الوصول غير المعرقل إلى الرعاية الطبية في حالات النزاعات المسلحة وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني.

يؤكد استمرار النزاعات المسلحة أهمية تبني نهج شامل لمواجهة هذا التحدي البالغ بما يأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للنزاعات ويساهم في حماية المدنيين على المدى الطويل ويضمن تعزيز التنمية المستدامة والنمو وفرص العمل وكذلك القضاء على الفقر بالتوازي مع دعم الحلول السياسية للآزمات لضمان عدم تجددّها.

ومن جانب آخر، فإن تزايد النزاعات يحتم تعزيز الاستثمار في المؤسسات الوطنية المعنية بمواجهة النزاعات من أجل دعم الاستقرار وتعزيز الامتثال للقانون الدولي، خاصة في ظل الدور المتنامي للفاعلين من غير الدول في تأجيج النزاعات المسلحة واستهداف المدنيين وتهديد الاستقرار، مع انخراطهم في عمليات تهريب الأسلحة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. ولا يأتي ما تقدم بمعزل عن الدور المحوري لعمليات حفظ السلام في دعم جهود حماية المدنيين في النزاع المسلح من خلال بناء القدرات ودعم مؤسسات الدولة، مع التزامها بمبدأ الملكية الوطنية. واستناداً إلى ذلك، تستمر مصر في دعم الجهود الأممية في هذا الإطار، وتواصل مسؤولياتها بين كبرى الدول المساهمة بعناصر في عمليات حفظ السلام، إدراكاً لدور هذه البعثات في دفع الاستقرار والتحول من النزاع إلى السلام.

في الختام، تؤكد مصر ضرورة دفع كافة الجهود الدولية لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح، بالإضافة إلى العمل بصورة موازية على ضمان منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وتسويتها من خلال الوسائل السلمية والفعالة، فضلاً عن دفع أنشطة التنمية والنمو الطويل الأجل لضمان استدامتها. وتظل مصر ملتزمة بدعم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب باكستان بعقد الرئاسة السويسرية لهذه المناقشة الهامة بشأن النزاع والأمن الغذائي.

تمر بتحديات مختلفة، وهو الأمر الذي يؤكد ضرورة تكاتف الجهود الدولية من أجل سرعة تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل ما خلفته جائحة فيروس كورونا وغيرها من الآزمات الدولية من تحديات إضافية أدت إلى ما يشهده العالم اليوم من أزمة غير مسبوقه في انعدام الأمن الغذائي، مما يهدد الاستقرار الدولي وينذر بوقوع المزيد من الآزمات والنزاعات المسلحة.

ومن ثم تؤكد مصر ضرورة مواجهة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي عبر منظور شامل يأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق التكامل بين مواجهة المجاعات وبين توفير المزيد من الدعم للدول النامية، خاصة تلك المستوردة للسلع الغذائية، لتحقيق الأمن الغذائي ودفع الزراعة المستدامة. كما تنوه مصر أيضاً بمخاطر ندرة المياه في عدد من المناطق، خاصة شمال أفريقيا، وانعكاسها المباشر على الأنشطة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما وأن عدداً من التقديرات تؤكد تأثر 2.5 مليار شخص من ندرة المياه وتنوه بمخاطر نزوح أكثر من 700 مليون شخص بحلول عام 2030 بسببها، وهو الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون المائي الفعال عبر الحدود.

يؤدي استمرار النزاعات المسلحة، من جانب آخر، إلى تحديات أخرى تتعلق بتعطيل توفير الخدمات الأساسية، ومن بينها الرعاية الصحية. فقد أشار تقرير الأمين العام إلى استمرار تعرض العاملين في المجال الطبي والمنشآت الطبية لانتهاكات بالغة في النزاعات المسلحة مما يؤدي لوفاة وإصابة عدد منهم وتدمير للمنشآت الطبية ويلقي بظلاله البالغة على توافر الرعاية الصحية للمدنيين.

إدراكاً لذلك، فقد عملت مصر إبان عضويتها الأخيرة في مجلس الأمن - مع أعضاء

آخرين - على طرح القرار 2286 (2016) بشأن حماية العاملين بالمجال الطبي والمنشآت الطبية في النزاعات المسلحة، والذي قام بالبناء على الأطر القانونية القائمة والملزمة لأطراف النزاعات

الإرهاب في أفغانستان وانطلاقاً منها، لا يمكن للعالم أن يسمح بأن يرحل الشعب الأفغاني تحت وطأة الفقر الذي طال أمده. وينبغي تمويل النداء الإنساني الذي وجهه الأمين العام من أجل أفغانستان تمويلاً كاملاً. يجب إنعاش الاقتصاد الأفغاني بسرعة من خلال الإفراج عن أصول أفغانستان في الخارج، وإنعاش نظامها المصرفي، واستئناف إعادة بناء هياكلها الأساسية، وتنفيذ مشاريع الربط المتفق عليها.

وتشيد باكستان بمبادرة الأمين العام بشأن حبوب البحر الأسود لتخفيف أثر الحرب الأوكرانية والقيود المصاحبة لها على الأمن الغذائي. ونأمل أن ينفذ هذا الاتفاق بأمانة وبشكل كامل. وقبل كل شيء، نترغب في باكستان في إنهاء مبكر للحرب في أوكرانيا وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاتيتي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الثابتة في المناقشة.

تأتي هذه الإحاطة في وقت تتصاعد فيه النزاعات في جميع أنحاء العالم. وبينما تتهمك الأمم المتحدة والدول الأعضاء في حل تلك النزاعات والتخفيف من حدتها وإدارتها، يجب أن نتذكر أن مسؤوليتنا الرئيسية هي حماية المدنيين الأبرياء العالقين في وسط النزاع.

فالصراع ليس مميتاً للمدنيين فحسب، بل إنه يجرّد الضحايا والناجين أيضاً من إنسانيتهم وسبل عيشهم وكرامتهم. ومما يؤسف له أن المدنيين يتعرضون للنزاعات والفظائع بشكل متزايد على الرغم من أن القانون الدولي الإنساني يملّي على جميع الدول حماية المدنيين في حالات النزاع.

ويزداد الأمر سوءاً عندما يستغرق مجلس الأمن والدول وأطراف النزاع وقتاً أطول في محاولات اتخاذ القرارات والتدخل. وهذا يؤخر المساعدات الإنسانية، ويترك المدنيين مشردين أو جوعى أو يتضورون

اليوم، هناك أكثر من 250 مليون شخص يذهبون إلى الفراش جوعى كل يوم. ويوجد 70 في المائة منهم في مناطق النزاع المسلح. ومعظمهم من الأطفال.

إن الصلة بين الجوع والنزاع راسخة وواضحة للعيان في العديد من حالات النزاع الحديثة والمعاصرة.

وحتمية منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها وإنهائها لم تكن أبداً بهذا الوضوح في أي وقت مضى. ومع ذلك، لا تزال حالات نزاع جديدة تضاف إلى المسائل القديمة والمتجذرة في جدول أعمال مجلس الأمن؛ واستمر الجوع في النمو، مع انتشار النزاعات وغيرها من الأسباب المصاحبة للفقر والحرمان التي تشمل ما يقرب من بليون شخص - واحد من كل ثمانية أشخاص - معظمهم في جنوب الكرة الأرضية.

ويجب أن يظل المسعى الرئيسي في مجلس الأمن والمحافل العالمية الأخرى هو تعزيز وصون السلم والأمن وحل الصراعات والمنازعات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ أتكلّم باسم منطقتي، فإن مفتاح ضمان السلام والاستقرار في جنوب آسيا هو الحل العادل والمبكر لنزاع جامو وكشمير وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن جيش احتلال قوامه 900 000 جندي يفرض الحرمان والجوع على الشعب الكشميري، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوقه الإنسانية والمصادرة التدريجية لممتلكاته وسبل عيشه. ولذلك، من المحزن أن نرى بعض ممثلي مجموعة الـ 20، وليس كلهم، يسمحون لأنفسهم بأن يُستخدَموا في محاولة الهند تصوير شعور زائف بالحياة الطبيعية في جامو وكشمير المحتلة. وقد حذر المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بقضايا الأقليات، السيد فرناند دي فارين، في 15 أيار/مايو، من تلك المحاولة لتطبيع الاحتلال العسكري. وقال: "يجب شجب الوضع في جامو وكشمير وإدانته، لا تجاهله".

إن عواقب 40 عاماً من الصراع أمر جلل أيضاً في أفغانستان. إذ يعيش ما يقرب من 95 في المائة من سكان أفغانستان في فقر مدقع. وحتى في الوقت الذي نسعى فيه إلى ضمان حقوق المرأة وإنهاء

والفتيات بكل تنوعهن من الازدهار والمشاركة بشكل هادف في عمليات السلام وبناء السلام وجهود التعافي“.

رابعا وأخيرا، لكل من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والصليب الأحمر والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني أدوار فريدة تؤديها في ضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ويمكن لهذه المنظمات والدول الأعضاء أيضا توطيد شراكاتها وزيادة التنسيق لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الميدان أن تقدم رؤى آنية للاحتياجات المحلية، في حين يمكن للمنظمات الإقليمية أن تستخدم نفوذها لتعزيز الحل السلمي للنزاعات. وستحمي هذه الجهود المتضافرة المرافق التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

وفي الختام، اسمحو لي أن أكرر التأكيد على أن الدور الرئيسي لمجلس الأمن هو حماية المدنيين في النزاعات. وهذه المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا من الناحية القانونية والأخلاقية. ومن المؤسف أن الأوضاع يمكن أن تزداد سوءا بينما نقضي المزيد من الوقت في التركيز على المناقشات والقرارات بدلا من اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير الحماية الكافية للمدنيين وإنشاء ممرات للمعونة الإنسانية. وينبغي لمجلس الأمن وأعضائه أن يعدلوا كيفية تناول الحماية والتدخل الإنساني. إلا أن ما ينبغي أن يظل ثابتا في التدخلات هو الاستجابة السريعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر سويسرا على تنظيم هذه المناقشة الهامة وبالإعراب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات وللأمين العام على إسهاماتهم.

نحن نعتقد أن التركيز القوي على انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وحماية البنية التحتية المدنية الحيوية والخدمات الأساسية يكتسي الآن أهمية بالغة. وقبل أن أخوض في التفاصيل أود أن أشدد مرة أخرى على أن المدنيين والبنية التحتية المدنية أثناء النزاعات المسلحة محميون بموجب القانون الدولي الإنساني. ولذلك فإن الهجمات التي

جوعا عمدا. وعوضا عن ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتوفير الحماية للمدنيين بكفاءة وعلى وجه السرعة وإفساح المجال أمام المعونة الإنسانية.

واسمحو لي أن أعرض أفكارنا.

أولا، لتعزيز تنفيذ أكثر انتظاما للأطر والصكوك القائمة لحماية المدنيين، يجب على مجلس الأمن أولا أن يلتزم بإجراء تقييم نزيه للآليات الحالية. وينطوي ذلك على الاعتراف بالثغرات في التنفيذ واقتراح حلول عملية تعالج النزاعات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء نظام أكثر صرامة للرصد والتقييم لقياس كفاءة وفعالية تلك الآليات والقرارات. وإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الحوار وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية.

ثانيا، يمكن ضمان بقاء السكان المدنيين وحفظ كرامتهم أثناء النزاع المسلح من خلال مجموعة من التدابير. وتشمل التحديات الحفاظ على حياد المساعدات الإنسانية، وضمان الوصول الآمن ودون عوائق إلى مناطق النزاع، وحماية عمال الإغاثة.

ويمكن أن يؤدي استخدام نظم الإنذار المبكر إلى تنبيه السكان إلى الخطر المباشر، في حين يمكن لمبادرات بناء القدرة على الصمود تزويد المجتمعات بالأدوات اللازمة لتحمل الصدمات.

ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعيش أكثر من 70 في المائة من السكان المتضررين من الجوع في مناطق النزاع. يجب أن يكون هناك نظام إيكولوجي متين يتم من خلاله توريد وتوزيع الأغذية والضروريات من أجل البقاء في الوقت المناسب وبشكل متسق.

ثالثا، تؤدي النساء دورا حيويا كمقدمات للرعاية وقائدات في مجتمعاتهن المحلية، مما يجعل مساهماتهن أساسية في معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية. وعلى حد تعبير السيدة ميشيل باشلييت، الرئيسة السابقة لشيلي ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقا،

”إن الفهم الكامل لتجربة المرأة في النزاعات أمر بالغ الأهمية للاستجابات الشاملة ولتعزيز بيئة مواتية لتمكين النساء

ويجب في هذه المرحلة أن نكرر السؤال التالي: كيف نجعل مجلس الأمن يحقق الغرض الذي أنشئ من أجله بينما يبدي أحد أعضائه الدائمين تجاهلاً مطلقاً للأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني؟ إن عدوان روسيا على أوكرانيا هو مثال على استخدام الغذاء وإنتاج الغذاء كسلاح، وذلك في انتهاك للقرار 2417 (2018)، الذي يدين استخدام انعدام الأمن الغذائي والمجاعة كتكتيك عسكري.

وكما أكد رئيس جمهورية بولندا في المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة،

”منذ بداية الغزو، تدمر روسيا عمدا وباستهتار المحاصيل الجديدة والمعدات الزراعية، وقد تسبب الغزو نفسه في انخفاض كبير في الحصاد الأوكراني ...

”ومن سيعاني من عواقب ذلك؟ الأشخاص الذين تمس حاجتهم إليها. إنه سلاح اقتصادي؛ فالغذاء يُستخدم سلاحاً ...“ (A/77/PV.5، الصفحة 28).

على الرغم من أننا نرحب بتمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ونأمل أن يفيد تنفيذها العديد من المدنيين الذين يعتمدون على الحبوب من أوكرانيا، لكننا نعتقد أنه فقط من خلال إنهاء العدوان الروسي وإنهاء الحصار المفروض على جميع الموانئ الأوكرانية على ساحل البحر الأسود سيتم ضمان تصدير الحبوب من أوكرانيا واستعادة التوازن في أسواق الغذاء العالمية. وفي هذا السياق، فإن إزالة المتفجرات في المناطق الملوثة، بما في ذلك الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة من أوكرانيا، تشكل تحدياً كبيراً.

وتواصل بولندا جهودها لمعالجة آثار الأعمال القتالية الحربية على المدنيين والنظم الغذائية والبنية التحتية للطاقة والتشرد. إننا نساعد أوكرانيا، ونواصل مشاريعنا الإنسانية في الشرق الأوسط، ونستجيب لأزمات أخرى في جميع أنحاء العالم. تواصل بولندا مساعدتها للشركاء من الشرق الأوسط المتضررين من عواقب أزمة اللاجئين الناجمة عن الحرب في سورية. وستواصل بولندا أيضاً دعم سكان البلدان المتضررة من الأزمات الطويلة الأجل، ولا سيما تلك المعرضة لخطر المجاعة، مثل اليمن وسورية وأفغانستان.

تستهدف المدنيين والأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين تشكل جرائم حرب، وينبغي محاسبة مرتكبيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفاً حازماً ضد هذه المشكلة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أتناول أربع نقاط.

أولاً، تقدر بولندا تقديراً كبيراً للقرارين 2417 (2018) و 2573 (2021). وندعو إلى تنفيذهما تنفيذاً كاملاً، لأن ذلك في رأينا يمكن أن يحد من خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الناجمين عن النزاعات، ويكفل حماية أفضل للبنية التحتية المدنية، ويؤدي إلى تحقيق الوقف الدائم للقتال للأغراض الإنسانية بغية تيسير تقديم المساعدة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

ثانياً، تشدد بولندا على أهمية الاستثمار في بنية تحتية موثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود كشرط أساسي لضمان رفاه وسلامة السكان المدنيين الذين يواجهون النزاعات المسلحة. وفي قرار الجمعية العامة الذي بادرت به بولندا وتم اتخاذه مؤخراً (قرار الجمعية العامة 77/282)، شددت الجمعية على الدور الحاسم لنظم الهياكل الأساسية في ضمان إيصال السلع والخدمات الأساسية.

ثالثاً، نشدد على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحدد الشروط المسبقة الأساسية للسلام والاستقرار الدائمين. ومن المهم للغاية العودة إلى المسار الصحيح في تنفيذ خطة عام 2030، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والحصول على الخدمات الأساسية، وذلك من أجل التخفيف من حدة النزاعات وإنهائها، وإعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية، وتوفير الرفاه واحترام حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات.

رابعاً، تؤيد بولندا الجهود الرامية إلى ضمان امتثال جميع الأطراف في النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني، وتود أن ترى مجلس الأمن يتخذ تدابير ملموسة في هذا الصدد. وينبغي تعزيز وحدة المجتمع الدولي بشأن الاحترام غير المشروط للقانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وسترحب بولندا ببذل جهود مشتركة لمساءلة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني واتفاقيات جنيف.

يتعين احترام القانون الدولي الإنساني من جانب الجميع وتحت كل الظروف. ولا يُسمح في هذا الصدد بأي تنازلات.

تشعر الجزائر بالقلق إزاء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم. ويدعو بلدي إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل مواجهة آفة الجوع وانعدام الأمن الغذائي ومعالجة أسبابهما الجذرية، وخاصة التخلف. علاوة على ذلك، فإن المساعدة الإنسانية هي أمر حاسم في سياق حالات الطوارئ الإنسانية. إننا ندعو إلى انتقال سلس من الإغاثة إلى التنمية الذي يأخذ في الحسبان أولويات البلدان المتضررة والمجتمعات المضيفة التي تتحمل معظم العبء.

ونشدد أيضا على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، كما ورد في قرار الجمعية العامة 182/46 وعلاوة على ذلك، فإنه من غير المقبول على الإطلاق أن يتعرض العاملون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية للعرقلة أو الاستهداف. وندين أي عمل من هذا النوع وندعو إلى كفالة توفير الحماية وتحقيق المساواة.

وأود، تعليقا وتعقيبا على المذكرة المفاهيمية التي أعدت لمناقشة اليوم (S/2023/307، المرفق) أن أشاطركم النقاط التالية.

أولا، يكتسي التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 2417 (2018) و 2573 (2021)، أهمية أساسية في الحفاظ على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع المسلح. ويجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته عن تنفيذ قراراته واحترامها.

ثانيا، تشكل المساواة عنصرا أساسيا لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، ينبغي تعزيز الأطر القانونية، مما سيكفل تقديم جميع مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة من خلال إرساء سياسة فعالة لعدم التسامح إطلاقا.

ثالثا، يكتسي التنسيق مع السلطات الوطنية أهمية حاسمة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي. وندعو إلى مواصلة المساعدات

وكما حدث في السنوات السابقة، ستواصل بولندا أيضا دعم من هم في أمس الحاجة من خلال تقديم تبرعات مالية طوعية إلى المنظمات الدولية. وفي السنوات الأخيرة دعمت بولندا ماليا أنشطة برنامج الأغذية العالمي في أفغانستان وطاجيكستان وسورية وكينيا ولبنان واليمن. لقد ساهمنا في عام 2022 بمبلغ مليون دولار لتخفيف أزمة الأمن الغذائي التي يعاني منها عدد من البلدان الأفريقية. إننا نتضامن مع البلدان والمجتمعات المتضررة بشدة من العدوان الروسي على أوكرانيا.

وعلى الرغم من أن مناقشة اليوم تركز على انعدام الأمن الغذائي إلا أنها تتزامن أيضا مع الذكرى السنوية السابعة لاتخاذ القرار 2286 (2016) بالإجماع بشأن حماية الرعاية الصحية في حالات النزاع. إن الفجوة بين مبادئ القانون الدولي الإنساني والواقع آخذة في الاتساع. ولذلك يجب علينا تعزيز دعمنا ودعوتنا للامتثال الكامل للالتزامات القانون الدولي الإنساني التي تحمي الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني الذين يضطربون حصرا بواجبات طبية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن حماية المدنيين وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني يمثلان لبولندا أولويتين طويلتي الأمد. ولا تزال بولندا ملتزمة بأداء دورها والإسهام في المبادرات والأنشطة الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد قواوي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بسويسرا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأتمنى للوفد السويسري مزيدا من النجاح في الفترة المتبقية.

كما يعلم أعضاء المجلس، أسهمت الجزائر في نشأة القانون الدولي الإنساني ذاته. فلقد كان هنري دونان يعيش في الجزائر عندما سافر ليشهد أهوال معركة سولفرينو وقرر إنشاء أول منظمة إنسانية. وكان الأمير عبد القادر مصدر إلهام للقواعد الأساسية التي دونت القانون الدولي الإنساني، وخاصة من خلال الاحترام الذي أبداه في معاملة السجناء وفي التمييز الذي أرساه بين المقاتلين وغير المقاتلين.

القتل والإصابات وحالات الاختفاء القسري والتعرض لمعاناة هائلة. ووثقت الأمم المتحدة زيادة مقلقة في عدد القتلى المدنيين، حيث سجلت مقتل 16 988 مدنيا على الأقل في 12 نزاعا، وهي زيادة بنسبة 53 في المائة مقارنة بالعام السابق.

ويبرز التقرير أيضا الآثار المستمرة والمدمرة للنزاعات المسلحة على الأمن الغذائي، التي تسفر عن استمرار الجوع في العديد من المناطق. وتفاقم الاضطرابات في قطاعي الزراعة والتجارة من الحالة، مما يتسبب في نقص الإمدادات الأساسية والمنتجات الزراعية. وتؤكد تلك الإحصاءات المثيرة للقلق ضرورة الملحة إلى بذل جهود ملموسة للتصدي لأثر النزاعات المسلحة على الأمن الغذائي وحماية السكان المدنيين.

ومع ذلك، يواصل الإرهاب والاحتلال والأعمال الانفرادية غير القانونية ووجود القوات الأجنبية غير الشرعية إلحاق الخراب بالمدنيين وهاكلهم الأساسية في منطقة الشرق الأوسط - المليئة بالتوترات.

ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، يواصل النظام الإسرائيلي ممارسات القمع والتوسع والفصل العنصري، منتهكا بشكل ممنهج حقوق الإنسان للفلسطينيين. ويؤكد تقرير الأمين العام أن العام الماضي شهد سقوط أكبر عدد من القتلى المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 2005. وعلاوة على ذلك، تبعث الحالة في غزة على الأسى العميق، فقد أصبحت فعليا أكبر سجن في العالم. ويفاقم تدمير الهياكل الأساسية الحيوية الحالة الإنسانية المتردية أصلا، تاركا سكان غزة في حالة من الضعف الشديد.

وفي الجمهورية العربية السورية، كان لاستمرار الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلا عن نهب القوات الأجنبية غير الشرعية للموارد الطبيعية السورية، أثر سلبي على الحالة الإنسانية في سورية، مما فاقم التحديات التي يواجهها الشعب السوري وأعاق قدرة الحكومة السورية على توفير الخدمات الأساسية للمحتاجين. وعلاوة على ذلك، يواصل النظام الإسرائيلي اعتداءاته وهجماته الإرهابية على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية

الإنسانية والإنمائية مع الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للتصدي لمسألة انعدام الأمن الغذائي على نحو أفضل.

رابعا، سيسهم تعزيز التعاون وزيادة إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إحراز تقدم كبير في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية.

خامسا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تعاوضه وتعاونه مع غيره من هيئات ووكالات الأمم المتحدة من قبيل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة. وعلى الرغم من الأثر الذي قد تخلفه النزاعات على الأمن الغذائي، فإنه يظل يشكل مسألة إنمائية تتطلب اتباع نهج متمحور حول التنمية.

وجميعنا متفقون على أنه من غير المقبول أن يموت الناس من الجوع في زمننا وعصرنا هذا. لذلك يجب أن نضاعف جهودنا الرامية للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، لا سيما من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد برئاسة سويسرا لمبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر الأمين العام ومقدمتي الإحاطتين الآخرين على إحاطاتهم الثاقبة.

تكتسي حماية المدنيين أثناء النزاع أهمية حاسمة لما له من تأثير مدمر على حياتهم. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين على جميع أطراف النزاع أن تكفل إمكانية حصول المدنيين على السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الطبية. ويحظر عليها أيضا مهاجمة الأعيان المدنية من قبيل الإمدادات الغذائية ومصادر المياه والمستشفيات.

وعلى الرغم من الالتزامات المحددة في القانون الدولي الإنساني، يشير تقرير الأمين العام (S/2023/345) إلى أن النزاعات المسلحة في عام 2022 تسببت في عدد كبير من الخسائر، بما فيها حالات

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لسويسرا على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. فما كان يمكن أن يكون هناك وقت أنسب لمناقشة موضوع هذا العام بالنظر إلى حجم المظالم الناجمة عن الجوع وانعدام الأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم في السنوات الأخيرة.

بداية، تجدر الإشارة إلى أن النزاعات لا تزال تشكل تهديدات جسيمة للأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وقد تفاقمّت الحالة جراء جائحة مرض فيروس كورونا والاضطرابات في الإنتاج الزراعي وسلاسل الإمداد والظواهر المناخية القسوى.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عاجلة لكسر الحلقة المفرغة للنزاع المسلح والأمن الغذائي. وتواصل تركيا، بوصفها بلدا رائدا في المجال الإنساني، الاضطلاع بدورها في التخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن تلك الحلقة. وقد شكّلت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إنجازا بارزا في تخفيف الضغط الناجم عن انعدام الأمن الغذائي على ملايين الناس وخفض أسعار الغذاء العالمية. وقد سهلت المبادرة حتى الآن التصدير الآمن لأكثر من 30 مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية من أوكرانيا. وسنواصل عن كثب دعم الأمين العام فيما يبذله من جهود وما يضطلع به من عمل مع الأطراف من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق لمساعدة المحتاجين في مختلف أنحاء العالم.

وفي سورية، يسرنا أيضا أن نتعاون مع الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لملايين الأشخاص الضعفاء من خلال آلية الأمم المتحدة للمساعدات عبر الحدود. ويأتي الأمن الغذائي والتغذية، فضلا عن الحماية، في طليعة تلك المساعدات. وقد أدت الزلازل المدمرة التي ضربت تركيا وسورية في شباط/فبراير إلى تفاقم الحالة الإنسانية في سورية، وخاصة في الشمال الغربي. وقد أصبح ضمان تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية من دون انقطاع أكثر أهمية من أي وقت مضى. وسنواصل العمل في حوار

بدون عقاب وبدون أن يترتب عنها أي تبعات من المجتمع الدولي. وندين تلك الجرائم الشنيعة بشدة، لأنها تستهدف الهياكل الأساسية المدنية وتنتهك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، مما يشكّل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين.

وفي أفغانستان، لا بد من أن تظل المعونة الإنسانية محايدة وغير مشروطة بغية ضمان حصول الشعب الأفغاني على المساعدة التي يحتاجها. فلن يلحق أي تسييس للمساعدات الإنسانية الضرر إلا بالشعب الأفغاني، الذي يعتمد عليها في بقائه. وبالمثل، يجب إعادة كامل الأصول المجمدة للشعب الأفغاني بدون أي شروط. وفي غضون ذلك، يجب على سلطات الأمر الواقع أن تفي بالتزاماتها، لا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات.

وسعيا لتوفير حماية فعالة للمدنيين، من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لإنهاء النزاع وإيجاد حل سياسي، بالإضافة إلى توسيع نطاق العمليات الإنسانية. وتتوقف فعالية العمليات الإنسانية لحماية المدنيين على التعاون الدولي وتوفير القدر الملائم من التمويل في الوقت المناسب وإتاحة الموارد. بيد أن التدابير القسرية الانفرادية، مع الأسف، تعرقل تحقيق تلك العناصر.

وللتدابير القسرية الانفرادية عواقب وخيمة، خاصة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، تؤثر على المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وتعرقل تلك التدابير غير القانونية أيضا نظم الرعاية الصحية والمنظمات الإنسانية، وتقيد إمكانية الحصول على الإمدادات الطبية وتعوق إيصال المساعدات. ويمكن للمجتمع الدولي، من خلال رفع الجزاءات الانفرادية، أن يهيئ بيئة تمكّن الاستجابات الإنسانية السريعة والفعالة وتكفل وصول المساعدات الحيوية إلى المحتاجين إليها من دون تأخير أو قيود لا داعي لها.

وأخيرا، نحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على أن تمتثل لكامل التزاماتها بموجب القانون الدولي، فضلا عن احترام مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدات الإنسانية، بما فيها المساعدات الطبية.

الخامسة، سبب وجيه للاحتفال. فقد وصل انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مستويات غير مسبوقة، مؤثرا على عدد قياسي بلغ حوالي 350 مليون شخص - مرتقعا من 135 مليون في عام 2019. إن آثار الحرب العدوانية الروسية المدمرة ضد أوكرانيا على أسعار المواد الغذائية والأسمدة وأزمات المناخ والتنوع البيولوجي وعوامل أخرى تكون الآن مزيجا خطيرا. وأود أن أدلي بثلاث نقاط في ذلك السياق.

أولا، لدينا أصلا أدوات قوية لضمان حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وهي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكن كثيرا ما تنتهك تلك القواعد العالمية. ويتطلب منا وجود نظام متعدد الأطراف عادل وفعال إدانة هذه الأعمال ومحاسبة مرتكبيها من خلال آليات العدالة الجنائية الدولية، بل وكذلك سياسيا، هنا في مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد أصبحت الدعوة إلى العمل من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ، التي أطلقتها ألمانيا وفرنسا في عام 2019، وثيقة مرجعية قوية لجهودنا الرامية إلى تعزيز الالتزام العالمي بالقانون الدولي الإنساني. ويتقاسم الموقعون عليه أولوية، وهي الحفاظ على الحيز الإنساني وضمان الوصول إلى المحتاجين. وقد وقعت، حتى الآن، 52 دولة على الدعوة إلى العمل ولا يزال باب التوقيع عليها مفتوحا. وآمل أن ينضم إلينا الكثيرون في هذه القاعة.

ثانيا، يجب علينا أن نصبح أفضل في تنفيذ الصكوك القائمة لحماية المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية. ولذلك ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثات حفظ السلام والمنظمات غير الحكومية أن ترصد الحوادث وتبلغ عنها باستمرار. ونحتاج كذلك إلى تحديد الثغرات القائمة وسدها. لقد ارتفع عدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا جراء التفجير والقصف في المناطق الحضرية في العام الماضي بنسبة 83 في المائة. ولذلك، تحت ألمانيا الدول الأعضاء على الانضمام إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والالتزام بعملية متابعة موضوعية.

وثيق مع جميع الأطراف لتمديد تفويض مجلس الأمن في تموز/يوليه. وتظل الحاجة إلى حماية المدنيين الفلسطينيين مهمة حتمية تواجه الأمم المتحدة. ومما يبعث على القلق العميق أن عمليات برنامج الأغذية العالمي في فلسطين معرضة لخطر التعليق بسبب نقص التمويل. ومن العار أنه لا يمكن علاج حتى أعراض أطول نزاع طويل الأمد مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة، ناهيك عن أسبابه الجذرية.

وينبغي لنا، في مواجهة التهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين، وفي المقام الأول اتساع حجم النزاعات المسلحة ونطاقها، أن نحدث نهجنا التقليدي وأن نضاعف جهودنا لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال الذين يتحملون وطأة النزاع. لقد اعترف مجلس الأمن بحماية المدنيين بوصفها مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين منذ ما يقرب من 25 عاما. غير أن سجل الإنجاز العالمي يظهر أنه كان ينبغي لنا أن نفعل ما هو أفضل، في ربع قرن. ولذلك، فإننا نحث الجميع، ومجلس الأمن قبل كل شيء، على استخدام الإطار المعياري الذي بني على مر السنين والمعاقبة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وإبقاء منع نشوب النزاعات ومعالجتها على رأس جدول أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، ويمتن وقد بلدي أيضا للرؤى الناقبة التي قدمها مقدمو الإحاطات هذا الصباح.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المدير العام للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعمونة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبيانات التي أدلى بها ممثلو أيرلندا والكويت وكرواتيا باسم مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع ومجموعة أصدقاء حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، على التوالي.

لقد أحيا اتخاذ القرار 2417 (2018) بشأن النزاع والجوع، في عام 2018، آمالا عريضة. ولكن لا يوجد، في الذكرى السنوية

الإنسان المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي بحظر أنواع معينة من السلوك من أجل منع نقص الأغذية أو الحرمان من الحصول على الغذاء في حالات النزاع المسلح. وللأسف، شهدنا تجاهلاً تاماً للقانون الدولي الإنساني من قبل روسيا خلال حربها العدوانية على أوكرانيا، التي ندينها بأشد العبارات.

فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ربما واجه ما بين 702 و 828 مليون شخص في العالم الجوع في عام 2021، ويفتقر ما يقرب من 30 في المائة من سكان العالم إلى الإمدادات الغذائية الكافية. وقد كانت التوقعات أكثر قتامة منذ عدوان روسيا المستمر والمتعمد ومن غير سابق استغزاز وغير المبرر ضد أوكرانيا، والذي دفع أسعار الغذاء والأسمدة العالمية إلى أعلى مستوى. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بتمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لمدة شهرين إضافيين. ولكن يمكننا أن نرى مدى هشاشة المبادرة، لأن روسيا، كما هي عاداتها، تستخدم ذلك الاتفاق الهام كأداة أخرى للضغط على المجتمع الدولي.

وتشكل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وجميع بروتوكولاتها الإضافية جزءاً من تشريعات جورجيا المحلية. وتقود لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالقانون الدولي الإنساني في جورجيا، وهي هيئة حكومية دائمة، الجهود وتتسق عمل الكيانات ذات الصلة الرامية إلى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ومن بين أولوياتها الرئيسية تنفيذ برامج القانون الدولي الإنساني والأنشطة التعليمية، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتتضمن معظم البرامج التعليمية والتدريبية المقدمة للأفراد العسكريين في جورجيا دورات خاصة عن القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الجوانب الرئيسية لتعزيز حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

ولكن على الرغم من تصميم حكومة جورجيا على حماية سكانها في أعقاب العدوان العسكري الروسي الشامل على جورجيا في آب/أغسطس 2008، ما زلنا ممنوعين من توفير الحماية للسكان المقيمين في منطقتي جورجيا اللتين تحتلها روسيا - أبخازيا وتسخينفالي -

ثالثاً، نحن بحاجة ماسة إلى زيادة قدرة الزراعة والنظم الغذائية على الصمود واستدامتها والاستثمار في التأهب. وتعتقد ألمانيا أن الإصلاح الهيكلي لأنظمتنا الغذائية العالمية، بما في ذلك سلاسل التوريد والقيود التجارية، فضلاً عن الهيكل المالي الذي يدعمها، أمر حيوي. وبناء على مؤتمر الاتحاد من أجل الأمن الغذائي العالمي الذي عقد في برلين في 24 حزيران/يونيه من العام الماضي، بدأ التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي، الذي أنشئ خلال الرئاسة الألمانية لمجموعة السبعة مشاركته داخل البلدان، مؤخراً. ومن خلالها، ندعم شركاءنا في وضع تدابير تجعل نظمهم الزراعية والغذائية أكثر مرونة واستدامة. كما تعمل ألمانيا بنشاط على تعزيز النهج التي تراعي الفوارق بين الجنسين. إن معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لضمان حماية أكثر فعالية وكذلك الوصول العادل إلى أدوات تحقيق الأمن الغذائي.

وستواصل ألمانيا دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتوفير المساعدة الإنسانية والحماية للمتضررين من النزاعات. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إلى العمل معاً لتحقيق الأهداف وضمان أن تظل حماية المدنيين في طبيعة جهودنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد أبيسادزي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة سويسرا على عقد هذه المناقشة الهامة وأن أرحب بمحور مناقشة اليوم.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

يمثل القرار التاريخي 2417 (2018)، الذي تناول لأول مرة الصلة بين النزاع والجوع، خطوة هامة نحو منع انعدام الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين المدنيين المحاصرين في المناطق المتضررة من النزاع. ويكمل القانون الدولي الإنساني معايير حقوق

والآثار السلبية لتغير المناخ وتدمير البنية التحتية المدنية وتفاقم أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي. ويوجز التقرير الأخير للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345) ذلك الواقع المرير وحقيقة أن النزاعات المسلحة لا تزال محركاً رئيسياً للجوع. ومن واجبنا المشترك أن نضمن شريان حياة للمدنيين في النزاعات المسلحة للحصول على الغذاء والخدمات الأساسية. وقد أدرج التقرير المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، المعنون "رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد حالات نزاع"، إثيوبيا وأفغانستان وجنوب السودان والصومال ونيجيريا وهايتي واليمن باعتبارها من بؤر الجوع الساخنة التي تثير أقصى قدر من القلق، حيث يواجه السكان أو يُنتظر أن يواجهوا المجاعة أو يتعرضون لخطر السقوط في ظروف كارثية لأنهم يواجهون بالفعل انعدام الأمن الغذائي الشديد.

ويوضح العدوان الروسي على أوكرانيا أيضاً العلاقة بين الحرب وانعدام الأمن الغذائي والبنية التحتية المدنية الحيوية. فقد استهدفت روسيا بشكل منهجي شبكات المياه والقطاع الزراعي ومحطات الكهرباء وقطعت خدمات الطاقة والتدفئة والرعاية الصحية وإمدادات مياه الشرب والاتصالات في أوكرانيا. وأسفرت تلك الهجمات عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وتزايد انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وحرمت السكان من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات التي يقدمها العاملون في مجال المعونة الإنسانية.

ونشعر بالفزع إزاء التقارير الأخيرة الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تفيد بأن أكثر من 500 مدني ربما يكونون قد أُعدموا على يد قوات مالي والأفراد العسكريين الأجانب في مالي في آذار/مارس 2022. وهناك تقارير عديدة عن تورط مجموعة فاغنر العسكرية الروسية في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان أخرى، وهو ما يتفق أيضاً مع السلوك اللإنساني لمرتزقة مجموعة فاغنر في سورية وأوكرانيا. ومن الأهمية بمكان ضمان إجراء تحقيقات وافية في كل هذه الجرائم ومحاسبة جميع مرتكبيها.

الذين حرموا من الحد الأدنى من الضمانات لأمنهم وما زالوا يعانون من الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان على نحو مستمر، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الحياة وانتهاكات الحق في الملكية وانتهاكات حقهم في الصحة والقيود المفروضة على التعليم بلغتهم الأصلية والتمييز العرقي.

صادف تاريخ 19 أيار/مايو الذكرى السنوية السابعة المأساوية لمطاردة المواطن الجورجي جيجا أوتخوزوريا وقتله بوحشية على يد نظام الاحتلال الروسي في منطقة أبخازيا، ولكن مرتكب الجريمة لا يزال طليقاً. وشهدنا أيضاً عواقب مأساوية أخرى للاعتقالات وعمليات الاختطاف. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا يزال هناك مواطنون جورجيون رهن الاحتجاز غير القانوني منذ فترات طويلة في كلتا المنطقتين اللتين تحتلهما روسيا. ويقوض مسلك روسيا واحتلالها غير المشروع المستمر للمنطقتين الجورجيتين، فضلاً عن الخطوات التي تتخذها لضمهما فعلياً، المبادئ الأساسية للقانون الدولي بوقاحة ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة وخارجها.

في الختام، اسمحو لي أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل لمساعي المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للسكان المدنيين في النزاعات المسلحة. وجورجيا على استعداد للإسهام في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر سويسرا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة والشكر موصول للأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشير إلى أنه نتيجة لأكثر من 100 نزاع مسلح في جميع أنحاء العالم، لا يزال المدنيون يعانون من الإصابات والاختفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والموت وغير ذلك من أشكال المعاناة. ويرافق ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والمواد الحيوية الأخرى

بالإجماع، وهو أول قرار من نوعه بشأن حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين في مناطق النزاع. ومما يؤسف له أن النزاعات المسلحة المستمرة لا تزال تسبب أضراراً للبنية التحتية الحيوية والتجمعات السكنية وتعطل خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية الأساسية وتؤجج الجوع والتشريد القسري وتضاعف من انتشار الأمراض المعدية. ولا تكمن المشاكل في غياب القواعد التنظيمية فحسب، بل في عدم التقيد بالقواعد المعمول بها التي تحكم سلوك الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة.

ولذلك، تدعو فييت نام جميع الأطراف إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القرار 2573 (2021). ويجب ألا تكون سلامة المدنيين ووسائل بقائهم رهينة لأي طرف في النزاع المسلح. ويجب ألا تُستخدم الأغذية وإمدادات المياه والموارد والمرافق ذات الصلة بأي شكل من الأشكال كأدوات للحصول على مزايا عسكرية واستراتيجية. وتحمل أطراف النزاعات المسلحة المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسلطتها ويمكن تجنب العواقب المدمرة، إذا أوفت تلك الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويجب على مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن يدين الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة على الأعيان المدنية التي لا غنى عنها وأن يتخذ التدابير اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات. ويتعين على الجمعية العامة، في إطار ولايتها ذات الصلة بموجب الميثاق، أن تضاعف جهودها لتعزيز نظام القانون الدولي الإنساني. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع وتيسر توثيق التنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي، سواء في تسوية النزاعات أو في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، لدعم الانتعاش وبناء قدرة المدنيين على الصمود.

ختاماً، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن أفضل طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

وعلياً أن نولي اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة. ففي أوكرانيا وأماكن أخرى، تواجه النساء والفتيات النازحات قسراً خطراً متزايداً من العنف الجنسي والجنسي باستمرار. ويشكل ما تردد عن قيام روسيا بعمليات ترحيل قسري ونقل للأطفال غير المصحوبين بذويهم جرائم حرب. ولم يعد بوسع العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على الغذاء والخدمات الطبية وغيرها من أنواع المساعدة الإنسانية. ومنذ الأيام الأولى لحرب روسيا ضد أوكرانيا، خصصت لاتيفيا بسرعة أموالاً لإعادة التأهيل البدني والعاطفي لضحايا الحرب، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات اللواتي عانين من العنف الجنسي الذي ارتكبه الجنود الروس.

وفي ذلك السياق، نقدر أيما تقدير عمل الأمم المتحدة ووكالاتها في جهودها لتوفير المعونة الإنسانية للناس في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم. ويساورنا قلق عميق إزاء حقيقة أن الحيز المتاح للعمليات في المجال الإنساني يقلص بسرعة، وأفغانستان واليمن مثالان صارخان على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، ندين بشدة الهجمات المتزايدة على العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية. وينبغي وقف هذه الأعمال فوراً ويجب محاسبة جميع مرتكبيها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): نشكر سويسرا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة ونرحب باهتمام مجلس الأمن المستمر بحماية المدنيين في النزاع المسلح.

يمكن أن نلاحظ من تجربتنا الخاصة أنه على الرغم من أن الآثار المباشرة للنزاعات تقاس في كثير من الأحيان بعدد الضحايا المباشرين للعنف، فإن الضرر الواسع النطاق الذي يلحق بالبنية التحتية والخدمات الأساسية هو الذي له عواقب طويلة الأجل، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال. وبدافع من هذا القلق البالغ، عملت فييت نام، خلال رئاستها لمجلس الأمن في نيسان/أبريل 2021، عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل اتخاذ القرار 2573 (2021)

الدولي الإنساني. إن حماية المدنيين في النزاع المسلح مسألة معقدة وصعبة. ومع ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل العمل على ضمان ألا يصبح المدنيون ضحايا للنزاعات المسلحة. وبالإضافة إلى حماية المدنيين من آثار الأعمال القتالية، يجب على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً أيضاً ضمان أمنهم ورفاههم في النزاعات. ويشمل ذلك ضمان حصولهم على المياه والغذاء والمأوى والرعاية الصحية. ويشمل أيضاً حمايتهم من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني.

إننا نمر بمرحلة حرجية وغير مسبقة من أزمة الغذاء العالمية. وربما تكون أزمة الغذاء الحالية هي الأسوأ منذ عقد من الزمان، ومع تزامن آثار تغير المناخ مع القيود التجارية والنزاعات يتم التراجع بسرعة عن سنوات من التقدم في المعركة ضد الجوع والفقر. إن انعدام الأمن الغذائي وعواقبه أكثر انتشاراً في البلدان المتأثرة بالنزاعات أو الكوارث، وبالتالي لا يمكن القول إن الأمن الغذائي مسألة حاسمة بالنسبة للسلام والأمن. وفي أيار/مايو 2022، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه "عندما تشن الحرب، يجوع الناس" (S/PV.9036، الصفحة 2). وأكد أيضاً أن إطعام الجياع استثمار في السلام والأمن العالميين. إن هناك مستوى مرتفعاً من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي وقد تأثرت أفريقيا به بشكل خطير للغاية لأن النزاع وانعدام الأمن العام، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، لا تزال تؤرق القارة.

والحصول على طعام جيد ومغذٍ هو أمر أساسي للوجود البشري. يترابط الجوع والصحة ترابطاً وثيقاً. وبالنسبة للأطفال، فإن انعدام الأمن الغذائي مدمر بشكل خاص. ويمكن أن يكون لنقص الطعام المغذي آثار خطيرة على الصحة البدنية والعقلية للطفل. لذلك فإن الحق في الغذاء هو حق أساسي من حقوق الإنسان، معترف به بموجب القانون الدولي. وتشكل مسألة انعدام الأمن الغذائي أيضاً شاعلاً رئيسياً في المناطق المتأثرة بالنزاع. وفي كثير من الحالات، يعطل النزاع المسلح الإنتاج الزراعي والتوزيع، مما يؤدي إلى نقص الأغذية وسوء التغذية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية

وقد يعني السلام بالنسبة لنا، كسياسيين، أشياء مختلفة كثيرة، ولكن بالنسبة للمدنيين، فإنه يتمثل في الأشياء الأساسية: الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم. وتؤمن فييت نام إيماناً راسخاً بأنه لا يمكننا وضع حد للدمار الذي تسببه النزاعات المسلحة للسكان المدنيين وإرساء أساس مستدام للسلام والأمن والتنمية إلا بالعمل معاً لدعم الميثاق والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني شخصياً أن أشارك في حوار اليوم لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح حول موضوع ضمان أمن المدنيين وكرامتهم في النزاع ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية. في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدارت بها سويسرا شؤون رئاسة مجلس الأمن حتى الآن، وأن أشكركم على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت. كما أود أن أشكر الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مبدأ أساسي في القانون الدولي الإنساني. وهو مكرس في اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين، وكذلك في القانون الدولي العرفي. يطلب المبدأ من جميع أطراف النزاع المسلح اتخاذ كل التدابير الملموسة الممكنة لحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال المدنيون ضحايا للنزاعات المسلحة. وفي عام 2022 وحده، سجلت الأمم المتحدة أكثر من 10 000 ضحية مدنية في النزاعات المسلحة.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة بشكل عام، ومجلس الأمن بشكل خاص، مسؤولية حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويمكن الوفاء بتلك المسؤولية من خلال عدد من التدابير، بما في ذلك ضمان احترام جميع الأطراف في النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون

مليون شخص في 19 بلداً وإقليماً. وإذا ظلت هذه المسألة دون حل، فقد تؤدي إلى حلقة مفرغة. ولا تزال النزاعات التي طال أمدها تعطل النظم الغذائية والخدمات الأساسية، في حين يؤدي الافتقار إلى الغذاء والخدمات الأساسية إلى مزيد من العنف. وفي هذا الصدد، أودّ أن أتشاطر معكم بعض النقاط ذات الصلة.

أولاً، لا ينبغي أبداً استخدام التجويع كسلاح حرب. ويمكن لمجلس الأمن أن يعزز وينفذ المعايير لجميع الأطراف المشاركة في نزاع ما لضمان الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية. ويمكن لتلك المعايير أن تقي من الأوضاع الحاصلة في العديد من مناطق النزاع حيث تتضرر القطاعات الزراعية، وغالباً ما يكون ذلك متعمداً، ما يدفع الناس إلى مغادرة أراضيهم ويؤدي إلى تلاشي أي أمل في السلام. ويمكنها أيضاً أن تقي من الأوضاع التي يُعاق فيها الوصول إلى الضروريات الأساسية، كما هو الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثانياً، تتطلب معالجة انعدام الأمن الغذائي والنزاعات نهجاً شاملاً. ويشمل ذلك تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستعادة وتأمين إمكانية الحصول على الغذاء، وتعزيز التسوية السلمية للنزاعات، والاستثمار في الزراعة المستدامة والنظم الغذائية كجزء من جهود بناء السلام. ويجب أن يرتبط منع نشوب النزاعات وحفظ السلام بطريقة مجدية ببناء السلام والتنمية المستدامة.

ثالثاً، يجب أن نمنع الأثر المتتالي للنزاعات على الأمن الغذائي العالمي. وتشيد إندونيسيا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام والأطراف ذات الصلة لضمان استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فضلاً عن تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن تيسير التجارة. وقد ساعدت كلتا المبادرتين على تحقيق الاستقرار في السوق العالمية، ما سمح باستئناف توزيع الحبوب والأسمدة، وبالتالي درء الجوع الذي يمكن أن يؤثر على الملايين. ومع ذلك، لا يمكن التوصل إلى حل حقيقي إلا عندما يسود السلام.

وأخيراً، يجب أن ندمج حماية المدنيين، بما في ذلك حمايتهم من الجوع، في سلسلة السلام. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة والمجلس

والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، أن تقدم المساعدة الغذائية للمدنيين المحتاجين وأن تعمل على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاع. تشهد أفريقيا واحدة من أكثر الأزمات الغذائية إثارة للقلق منذ عقود. ويعاني ملايين الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. إننا نواجه حالياً حالة طوارئ. وهناك تقدم بطيء في تحقيق هدف خفض الجوع في العالم إلى النصف، ولا سيما في أفريقيا. وتعتقد سيراليون أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي أن تقوم به جميع الجهات المعنية ذات الصلة على الصعيد الوطني ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وحماية أرواح الملايين من الناس وسبل عيشهم وتطلعاتهم.

وهناك حاجة ملحة للتخطيط بشكل صحيح للتغيرات الهيكلية في النظم الغذائية العالمية، ويجب أن تكون هذه الخطط متجذرة في الممارسات الغذائية والزراعية المستدامة. وينبغي أن تكون زيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها، والحد من استهلاك الطاقة وزيادة كفاءتها، وتوسيع نطاق حصول البلدان النامية على التمويل، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات مثل أزمة تغير المناخ والنزاعات، في صميم معالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي. لذلك يود وفد بلدي أن يكرر النداء العاجل الموجه إلى الدول الأعضاء للانضمام إلى الجهود المتنامية مع فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي أنشأه الأمين العام، حتى نتمكن بجهودنا المتضافرة والتزامنا الثابت من معالجة ذلك الخطر العالمي بصورة فعالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برباوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر سويسرا على عقد جلسة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

يضعنا أحدث تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2023/345) أمام حقيقة قاتمة وهي أن النزاعات المسلحة كانت أهم محركات انعدام الأمن الغذائي الذي أثر على ما يقرب من 117

التحديات التي تواجه تقديم إجابات لعائلات المفقودين، الذين ينتظر بعضهم منذ عقود. ويتطلب ذلك إرادة سياسية وإتاحة المعلومات، بما في ذلك المحفوظات، فضلاً عن الموارد والخبرات.

قبل أربع سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار 2474 (2019) بشأن الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة. ويوجز القرار التدابير الرامية إلى منع هذه المسألة ومعالجتها ويعيد تأكيد الالتزامات البالغة الأهمية بموجب القانون الدولي الإنساني، مثل تلك المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الهام، غالباً ما يستمر تجاهل مصير الأشخاص المفقودين واحتياجات أسرهم، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب طويلة الأجل على السلام المستدام. ولذلك، يلزم أن تبذل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها جهود أكبر لتنفيذ القرار 2474 (2019).

وبصفتنا التحالف العالمي، نعتزم تسليط الضوء على المجالات الرئيسية التي يمكن، بل وينبغي، إحراز تقدم فيها، مثل الصلة بين الأشخاص المفقودين وعمليات السلام أو إنشاء آليات وطنية لتحديد مصيرهم وأماكن وجودهم. إن معالجة مسألة الأشخاص المفقودين عنصر أساسي في القانون الدولي الإنساني. ويقف أعضاء التحالف العالمي على أهبة الاستعداد لتبادل خبراتهم والعمل مع الآخرين بغية تنفيذ استجابة أكثر فعالية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشارة بسويسرا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن انعدام الأمن الغذائي والخدمات الأساسية، من حيث صلتها بأمن المدنيين في النزاع، وأن أهنئ فخامة الرئيس آلان بيرسيه على ترؤسه هذا الحدث. كما أود أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على آرائهم المتبصرة.

على نحو ما ذكر الرئيس صباح اليوم، فإن القاسم المشترك بين النزاعات هو، للأسف، معاناة المدنيين. إن النزاع أمر مروع؛ وآثاره

قادرين على تيسير التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان على حماية المدنيين واستدامة السلام وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية وتوافر الأغذية ومرونة النظم الغذائية. ولتحقيق تلك الأهداف، نحتاج أيضاً إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وبصورة مستدامة إلى مناطق النزاع.

ويتطلب التصدي للجوع والمجاعة في مناطق النزاع أن يعمل جميع أعضاء المجتمع الدولي يداً بيد. ويجب ألا نسمح بتخلف أحد عن الركب. وإنونيسيا على استعداد للمساهمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن التحالف العالمي من أجل المفقودين، وهي مجموعة دول عبر إقليمية تتألف من: أذربيجان والأرجنتين وإستونيا وبيرو وجمهورية كوريا وسويسرا وكرواتيا وكولومبيا والكويت والمكسيك ونيجيريا، وبلدي النرويج. تم إنشاء المجموعة في عام 2021 لتركيز الاهتمام على قضية الأشخاص المفقودين - وهي مأساة إنسانية عالمية ومأساة لحقوق الإنسان - ولتعزيز تنفيذ الالتزامات والتعهدات ذات الصلة. إن تقرير الأمين العام لهذا العام عن حماية المدنيين (S/2023/345) يسلط الضوء على الأعداد الهائلة من الأشخاص الذين فقدوا في العام الماضي بسبب النزاع المسلح، في استمرار لاتجاه مثير للقلق في السنوات والعقود السابقة. كما يسلط الضوء على المبادرات الرامية إلى منع مصيرهم هذا ومعالجته. وقد رحب التحالف العالمي بتوصية التقرير بـ:

”وضع أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية تراعي الأشخاص المشمولين بالحماية ... وكفالة الفعالية في البحث عن الأشخاص المفقودين وتحديد هويتهم وإدارة شؤون المتوفين على النحو السليم“ (S/2023/345، الفقرة 90 (د)).

ومع ذلك، ما من شك في أن العدد المتزايد باستمرار من الأشخاص المفقودين يفوق بكثير الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة. ويعرف العديد من أعضاء التحالف العالمي بشكل مباشر

أولاً، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تحترم التزاماتها - الإنسانية والقانونية - بحماية المدنيين في حالات النزاع وكفالة إمداداتهم الغذائية، وأن تفي بتلك الالتزامات. وعلى نحو ما قال الأمين العام في وقت سابق من هذا الصباح، فإن "تجاهل القانون يعني تقويضه". وينبغي عدم إغفال القانون الدولي الإنساني، بل أن نستمر في تعزيزه. ونشيد بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد. وينبغي ألا يعاني المدنيون في حالات النزاع، ولا في جميع الحالات، من الجوع والمجاعة. وينبغي اتخاذ خطوات للحد من أثر النزاع على سبل العيش والإنتاج الزراعي والهياكل الأساسية ذات الصلة حيث إن ذلك ستكون له عواقب على المدى الطويل على الأمن البشري والانتعاش الاقتصادي والسلام الدائم في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

ثانياً، لم يعد أثر النزاع، بما في ذلك على الأمن الغذائي للمدنيين، مقتصرًا في المقام الأول على مناطق النزاع أو المناطق المجاورة لها. فنظرًا لسلسلة الإمداد العالمية الحالية وعالمنا المترابط، باتت العواقب عالمية. وعلى سبيل المثال، تأثر 17 في المائة من إمدادات المنتجات الغذائية والأعلاف على الصعيد العالمي بالقيود المفروضة على التصدير في العديد من البلدان نتيجة للنزاعات، وفقًا للتقرير العالمي لعام 2023. وكان لتضخم أسعار المواد الغذائية وارتفاع تكاليف المعيشة الناجمين عن ذلك أشد الآثار على البلدان الضعيفة، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل.

ثالثاً، بالتالي، من المهم أن تظل العمليتان التوأم المتمثلتان في تعزيز الوسائل السلمية والنهوض بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الأمن الغذائي، تشكلان أولوية في العمليات الحكومية الدولية هنا في الأمم المتحدة - من تحسين قدرة المنظمة على عقد الاجتماعات من أجل التوصل لحل سلمي للنزاعات، إلى تعزيز أدواتها المتعلقة بالوسائل السلمية، إلى وضع رؤية استراتيجية للأمم المتحدة تمكنها من استكشاف ما وراء الأفق الزمني لتحديد المشاكل التي يُحتمل أن تؤثر على السلام والاستقرار العالميين. وينبغي أن تكون هذه كلها عناصر رئيسية في "الخطة الجديدة للسلام".

الدمرة على المدنيين الأبرياء أكثر ترويعاً. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان تعزيز سبل التقليل إلى أدنى حد من أثر النزاع على المدنيين، مع التركيز بقوة على معالجة انعدام الأمن الغذائي والنهوض بالأمن البشري. وضمان أمن المدنيين وكرامتهم في حالات النزاع ليس هو التصرف السليم من منظور إنساني فحسب، بل إنه أيضاً التزام بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

أود أن أتناول اتجاهين هامين قبل أن أقدم ثلاث ملاحظات.

يتمثل الاتجاه الأول في تزايد انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. فوفقاً للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023، يعاني ما يقرب من 258 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مستوى الأزمة، أو ما هو أسوأ. ووفقاً للتقييمات الأولية التي أجراها الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المرجح أن يصل عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع إلى 650 مليون نسمة في عام 2030. وهذا الاتجاه هو أحد الأسباب التي جعلت الجمعية العامة تدعو المجتمع الدولي، في قرارها 76/264 المتخذ في العام الماضي، إلى تقديم الدعم العاجل للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي.

ولا يقل الاتجاه الثاني أهمية عن الأول - فالنزاع محرك أساسي لانعدام الأمن الغذائي هذا في العديد من البلدان المتضررة، كما أنه يشكل المحرك الرئيسي له في بعض البلدان.

ويشير تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345)، الصادر في وقت سابق من هذا الشهر، إلى أن النزاع وانعدام الأمن هما أهم محركين لانعدام الأمن الغذائي لنحو 117 مليون شخص في 19 بلداً. ويضخم ذلك الصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة ويعزز الحاجة إلى اتخاذ خطوات لحماية المدنيين. ويشدد مجلس الأمن على ذلك بحق منذ اتخاذه القرار 2417 (2018).

وفي ضوء تلك الاتجاهات، أود أن أبدي الملاحظات الثلاث

السريعة التالية:

تفاقم النزاعات. ولا ينجم انعدام الأمن الغذائي عن الحرب، بل إنه يكمن في صميم الديناميات الكامنة وراء النزاع العنيف، حيث يكون الأشخاص الضعفاء هم الأكثر تضررا.

ويتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتنتج العديد من الأزمات الغذائية الحالية عن النزاعات المسلحة. ولعل التأثير الأكثر وضوحا للنزاعات العنيفة أو أزمات الأمن الغذائي التي طال أمدها أو كليهما يتمثل في تدمير الأراضي الزراعية وشبكات الري والبنية التحتية. كما نشهد تشريدا جماعيا للسكان ومجاعة واسعة النطاق بسبب النزاعات العنيفة التي تترتب عليها عواقب سلبية، غالبا ما تكون دائمة، على الأمن الغذائي للسكان المتضررين.

وقد يكون انعدام الأمن الغذائي المزمّن عاملا حاسما في إطالة أمد النزاع العنيف وتفاقمه، مما يخلق حلقة مفرغة من العنف والجوع. وتتأثر تلك الحالات بتغير المناخ، الذي يؤدي إلى أزمات اقتصادية وصحية، تستمر لفترة طويلة بعد تسوية تلك النزاعات. ويؤدي الدمار الذي تخلفه الحرب وتدهور الأراضي الزراعية والبنية التحتية ذات الصلة، فضلا عن توسيع مناطق الحرب، إلى نزوح واسع النطاق، كما نرى حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وأفغانستان وسورية والسودان ونيجيريا وإثيوبيا وجنوب السودان وأوكرانيا. ولا أريد أن أكون مقصرا ولا أذكر في منطقتنا، هايتي، التي أشار إليها ممثل منطقتنا في مجلس الأمن، إكوادور، على وجه التحديد هذا الصباح. ولا بد أيضا من الإشارة إلى استخدام الأسلحة والذخائر التقليدية، فضلا عن الأسلحة الكيميائية، التي لها أثر ضار على البيئة والصحة على حد سواء. ويمكن أن يصبح انعدام الأمن الغذائي أيضا سلاحا عندما تستهدف النزاعات العنيفة قطاعات معينة من السكان أو مجموعات عرقية أو دينية أو سياسية أو عندما تعوق وصول المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة أو الخدمات الأساسية للسكان المتضررين.

وفي مواجهة ذلك الواقع، يتحتم تعزيز التنفيذ المنهجي للصكوك والأطر القائمة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وحماية

وفي الوقت نفسه، ينبغي الاستمرار في دعم برنامج مُعجل ينطوي على التزام متجدد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز القوي على النهوض بالأمن الغذائي، خلال مؤتمر القمة المقبل المعني بأهداف التنمية المستدامة وما بعده - من تعزيز سلاسل الإمداد الغذائية الآمنة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وخاصة قنوات توزيع الإمدادات الإنسانية إلى مناطق النزاع، إلى تهيئة بيئة اقتصادية وقواعد تجارية مواتية لسلاسل الإمداد هذه وتعزيز الزراعة المستدامة والإنتاج الغذائي بمساعدة الابتكار والتكنولوجيا. تلك هي عناصر التنمية المستدامة التي محورها الإنسان والتي تركز على الأمن الغذائي للجميع، والتي ينبغي السعي إلى تحقيقها.

في الختام، يحدونا الأمل في أن يستمر المدنيون، سواء في حالات النزاع أم لا، في التمتع بالأمن الغذائي وتحقيق الأمن البشري وحمايتهم - إلى أقصى حد ممكن - من الآثار المدمرة للنزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة غونساليس (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر البعثة الدائمة لسويسرا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى السماح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس بالإعراب عن أفكارها بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة، وهو حماية المدنيين، وربطه باثنين من الجوانب الأساسية وذات الصلة: الأمن الغذائي والخدمات الأساسية.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

كشفت العديد من الأزمات الغذائية في العقود الأخيرة عن أوجه قصور المجتمع الدولي فيما يتعلق بإدارة الأمن الغذائي في حالات النزاع. فكثيرا ما تكون الحكومات الوطنية وأطراف النزاعات غير قادرة أو غير راغبة في الاستجابة بشكل كاف للأزمات الغذائية. وتواجه عمليات المساعدات الإنسانية صعوبات في منع هذه الأزمات وتجنب

والمساعدة الغذائية حيوية للحد من آثار النزاعات في الأجلين القصير والطويل، وهي مسألة هامة من مسائل القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يوضع في الاعتبار تحسين التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واكتساب فهم أفضل للآليات المحلية للاستجابة للأزمات الغذائية والنزاعات والمنظورات المحلية فيما يتعلق بالسلام عندما يتعلق الأمر بتخطيط وتنفيذ عمليات المعونة واستراتيجيات الاستجابة على الصعيد الوطني. ويجب تأمين الممرات الإنسانية، بما في ذلك تعاون المنظمات الإنسانية مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى زيادة الوعي بآثار النزاعات على الأمن الغذائي والخدمات الأساسية، وربما يلزم أن يكون هناك قدر أقل من التسييس، وبالتالي تعزيز الإرادة السياسية والتنفيذ الفعال للقرارات 2417 (2018) و 2573 (2021) و 2664 (2022) المتعلقة بالإغفاءات الإنسانية من تجميد الأصول الذي تقرر عملاً بنظم جزاءات الأمم المتحدة، وهي مهمة في تسهيل المساعدة الإنسانية. ويجب على الدول أن تنفذ جميع هذه القرارات تنفيذا كاملاً وأن تدمجها في سياساتها وبرامجها الوطنية وأن تدعم المبادرات الإنسانية والمبادرات المرتبطة بالتنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والوكالات الإنسانية.

إن دور منظومة الأمم المتحدة وشركائها في التنفيذ والمنظمات غير الحكومية حيوي عندما يتعلق الأمر بضمان استجابة عالمية لأزمة انعدام الأمن، ولا سيما في النزاعات المسلحة. ومجلس الأمن هو محور ذلك الجهد ويجب أن يحمي تلك المبادئ والحقوق وأن يكفل التزام أعضاء المنظمة في ذلك الصدد.

وفي الختام، تحت أوروغواي الدول المنخرطة في نزاعات مسلحة مرة أخرى على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بصفة عامة في النزاعات، وعلى احترام ضرورة ضمان وصول المساعدة الإنسانية بصفة خاصة. وندعو إلى وقف الأنشطة التي تحد من العمليات الإنسانية التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وتعرضها للخطر.

الخدمات الأساسية. ونحتاج أيضاً إلى ضمان تعاون أفضل بين مجلس الأمن وأطراف النزاع وبقية الأعضاء.

ونشدد على أهمية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهي اتفاق تم التوصل إليه تحت رعاية الأمم المتحدة، ووقعته روسيا وأوكرانيا وتركيا في 22 تموز/يوليه 2022 وتم تمديده مؤخراً في 18 أيار/مايو، لتسهيل تصدير الحبوب والأغذية والأسمدة ذات الصلة من الموانئ الأوكرانية. غير أنه يمكن زيادة صفقه، خاصة بعد الاستماع إلى التعليقات التي أدلى بها في جلسة رفيعة المستوى في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9321). ومن الحيوي أيضاً، في ذلك الصدد، تبادل المعلومات وتعزيز الشراكات التي من شأنها أن تسمح باتباع نهج شامل ومنسق.

وكما ذكرت ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر صباح اليوم، ينبغي أن نعزز المفاوضات الدبلوماسية والوساطة لمنع نشوب النزاعات. وينبغي لنا أيضاً أن نعزز مبادرات بناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتهيئة بيئة مؤاتية لكفالة الأمن الغذائي والخدمات الأساسية.

وعلى المستوى القانوني، يجب على جميع أطراف النزاع تعزيز التزامها بضمان الحصول على الغذاء كحق من حقوق الإنسان. يمنح القرار 2417 (2018) إطاراً جديداً لوكالات الأمم المتحدة والدول ويجب استخدامه بفعالية لتحديد ما إذا كان يجري تقديم المساعدة إلى المدنيين في النزاعات.

وينبغي أن نشير أيضاً إلى حقيقة أن عدم المساواة في النظم الغذائية يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما يجعلهن أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتفاقم ذلك بسبب تغير المناخ والعوامل المذكورة أعلاه. ولا يجب أن نعالج تلك المسائل من منظور جنساني بسبب التأثير السلبي غير المتناسب الذي يتعرضن له في هذه الحالة، بل لأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات يمكن أن يزيد الأمن الغذائي ويحسن التغذية ويجعل النظم الغذائية أكثر قدرة على الصمود واستدامة للجميع، سواء في أوقات السلم والنزاع المسلح.

يتم نقلها عبر مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وكلما زاد عدد الطرق المفتوحة أمام الحبوب لتصبح متاحة للمحتاجين، ابتعدنا عن حافة أزمة غذائية أو سوء تغذية. وفي ذلك السياق، نجد نتائج التقارير الأخيرة لليونيسيف عن الارتفاع الشديد في مستويات سوء التغذية الحاد بين 2.3 مليون فتاة وصبي في أفغانستان مروعة.

وترتبط حماية المدنيين في النزاعات ارتباطاً وثيقاً بالمناخ والأمن، وهو واقع يعاني منه للأسف الأطفال والمسنون والنساء والفتيات والرجال والفتيان. إن الزلازل التي ضربت سورية وتركيا وإعصاري فريدي، اللذين ضربا ملاوي وموزمبيق في آذار/مارس، والإعصار موتشا الذي ضرب بنغلاديش وميانمار الأسبوع الماضي، أمثلة واضحة على مفاقمة الظواهر الجوية القصوى لمحنة المدنيين.

وتعني حماية المدنيين أيضاً الحد من ثقافة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. ونرحب بالتوصية المحددة الواردة في تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بما يلي:

”التحقيق في ادعاءات ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، ومقاضاة الجناة، وضمان جبر ضرر الضحايا وتقديم ضمانات بعدم التكرار، وتعزيز قدرة الدول ومواردها فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، والانضمام، حسب الاقتضاء، إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كطرف فيه، والتعاون الكامل مع هذه المحكمة وغيرها من آليات التحقيق والآليات القضائية“ (S/2023/345، الفقرة 90 (ي)).

ويردد وفدي أيضاً نداء الأمين العام الوارد في نفس التقرير إلى البلدان بأن تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من آليات التحقيق والقضاء. يتعين علينا جميعاً أن نتخذ هذه التدابير لكفالة أمن المدنيين وكرامتهم في النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا للرئاسة السويسرية على اختيار هذا الموضوع الهام وعلى إيلائها، طوال شهر أيار/مايو بأكمله، هذه الأهمية لهذه المسائل المواضيعية.

إن رومانيا مؤيد قوي لتعددية الأطراف وركائز الأمم المتحدة الثلاث - السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ويواجه بلدي هذه الحقائق على حدوده الخارجية مع أوكرانيا، حيث يقتل المدنيون أو يجرحون أو يتضورون جوعاً.

وبالإضافة إلى النقاط التي أثارها وفد الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف بضع نقاط.

إن ضمان حقوق المدنيين في حالات النزاع يعني السماح بوصول الجهات الفاعلة الإنسانية بدون عوائق إلى المناطق التي يحتاج فيها المدنيون إلى هذه المساعدات. وبالنظر إلى الحروب والأزمات الجارية أمام أعيننا، ينبغي أن يكون الوصول بدون عوائق متاحاً للجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل في السودان وأوكرانيا واليمن وأفغانستان لصالح السكان. نحن بحاجة إلى تحسين قدرات العاملين في المجال الإنساني على البقاء في الميدان وتقديم المساعدات وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني. والواقع أن القانون الدولي الإنساني يحظر استخدام الحصول على الغذاء كسلاح والتجوع كوسيلة من وسائل الحرب. ونرحب باستمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، ولكن من الضروري زيادة القدرة على التنبؤ بإمكانية الحصول على الغذاء على الصعيد العالمي.

ويشكل الحصول على الغذاء من دون عوائق جزءاً من مجموعة واسعة من صكوك القانون الدولي الإنساني، لأنه يكفل كرامة الإنسان وأمنه.

في العام الماضي، سهلت رومانيا وحدها عبور أكثر من 16 مليون طن من الحبوب من أوكرانيا، وهو ما يمثل نصف الحبوب التي

محكمة مرتكبي هذه الجرائم. ونرحب بالتحقيقات التي تجريها السلطات القضائية الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية في الهجمات الروسية الواسعة النطاق على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وبشكل عام، لا تزال لكسمبرغ ملتزمة التزاما راسخا بـ "إعلان المدارس الآمنة"، ونشجع جميع الدول الأعضاء التي لم توقع عليه بعد على أن تفعل ذلك.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم لكسمبرغ الكامل للولاية الحاسمة للجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في النزاعات. ونحن فخورون بأننا تمكنا من تعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع اللجنة الدولية بافتتاح بعثة إلكترونية في لكسمبرغ، وهي مكتب تابع للجنة الدولية مخصص للفضاء الإلكتروني في هذا العام. ويمكن للمجلس أن يواصل الاعتماد على دعمنا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في شكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني على إحاطاتهم القيمة والرصينة في وقت سابق اليوم. وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لا تزال حالة المدنيين في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم مثيرة للقلق. ويرسم آخر تقرير للأمين العام (S/2023/345) صورة قائمة جدا حيث يشير إلى زيادة بنسبة 53 في المائة في وفيات المدنيين في عام 2022، فضلا عن نزوح أكثر من 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم قسرا ومواجهة ربع بليون شخص للجوع الحاد. والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة هم الأكثر تضررا.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط. أولا، فيما يتعلق باحترام القانون الدولي الإنساني، فإن عدم الاحترام غير المسبوق لحياة المدنيين وتجاهل القواعد والقوانين التي تهدف إلى حماية المدنيين

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تود لكسمبرغ أن تشكر سويسرا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين خلال رئاستها لمجلس الأمن.

ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك بياني مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

وأود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2023/345) وتوصياته. إن استنتاجه واضح: يجب أن نعزيز حماية المدنيين. ونشكر أيضا رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على بيانها وندائها بجعل احترام القانون الدولي الإنساني أولوية سياسية. كما نعرب عن امتناننا للسيدة عائشة مونكايللا لإبرازها الدور الذي تضطلع به المرأة في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية.

إن توفير الحصول المستدام على الخدمات الأساسية الجيدة أولوية للتعاون الإنمائي والعمل الإنساني في لكسمبرغ. ولتمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من العمل في سياقات متزايدة الصعوبة، لا بد من الابتكار. ولهذا السبب، أطلقت لكسمبرغ، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، مسرعا للابتكار الإنساني في هذا العام لدعم استنباط حلول جديدة لإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات.

وقد أدان مجلس الأمن، في قراره 2417 (2018) و 2573 (2021)، بشدة استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، وهو أمر يمكن أن يشكل جريمة حرب. وسلطت الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا الضوء على الروابط بين النزاع والجوع والبنية التحتية المدنية الحيوية. وقد أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في أوكرانيا وفي أنحاء العالم. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود الرامية إلى ضمان استمرارية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

ويمكن أن تشكل الهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب

المدى الطويل. ومعالجة جميع الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية. ونعتقد أنه ينبغي مناقشة آثار تغير المناخ على السلام والأمن في هذه القاعة. ويجب أن تكون جميع تدخلات حفظ السلام وبناء السلام مراعية للمناخ وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. وينبغي لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية أن تزيد من اهتمامها بالمخاطر المتصلة بالمناخ في مناطق عملياتها.

وتؤيد سلوفينيا تعزيز الصلة بين التنمية الإنسانية والمساعدة على إحلال السلام ووضع الأمن الغذائي في صميم هذا العمل. وزادت سلوفينيا من دعمها المالي للأمن الغذائي ستة أضعاف في العام الماضي، وخصصنا حصة من هذه الأموال للإجراءات الوقائية وبناء القدرة على الصمود في البلدان التي تواجه انعدام الأمن الغذائي. ونرحب أيضا بتمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهي مبادرة هامة للأمن الغذائي العالمي، وخاصة بالنسبة لأشد البلدان ضعفا.

وكان عام 2022 من بين أكثر الأعوام انعداما للأمن الغذائي على الإطلاق، وهو ما ترتب عليه آثار مدمرة على المدنيين. وأدت النزاعات المسلحة والتراجع الاقتصادي والتعافي من الجائحة وآثار تغير المناخ إلى عاصفة لا فكاك منها من الأزمات. إن منع معاناة المدنيين ليس أمرا اختياريًا؛ إنه مسؤوليتنا الجماعية، بغض النظر عما إذا كانت حالة ما مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أم لا.

ونفهم أيضا أن مناقشة اليوم هي متابعة لاجتماع معقود بصيغة آريا بشأن حماية المياه، نظمتها سويسرا بالاشتراك مع موزامبيق. ونفهم الأمن الغذائي والأمن المائي على أنهما وجهان لعملة واحدة - وهما جانبان رئيسيان من جوانب مناقشة حماية المدنيين - ونقدر النهج المنتظم الذي تتبعه الرئاسة.

أخيرا، ستواصل سلوفينيا، بوصفها بلدا مرشحا لعضوية مجلس الأمن، تعزيز جدول الأعمال والإسهام بشكل إيجابي في حماية المدنيين في حالات النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

أمر مثير للقلق. وندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. والقرار 2417 (2018) واضح. فهو يدعو إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك كفالة وصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى المدنيين على نحو آمن ودون عوائق. ويدعو إلى حماية البنية التحتية المدنية ذات الأهمية الحاسمة لإيصال المساعدات الإنسانية ولحُسن عمل المنظومات الغذائية وشبكات المياه، ويقر بالصلة بين النزاع والجوع والحاجة إلى كسر هذه الحلقة المفرغة وتحقيق المساءلة ضد أولئك الذين يستغلون المجاعة كوسيلة حرب.

واعترافا بهذا التحدي، استضافت سلوفينيا في وقت سابق من هذا العام مؤتمرا دوليا بشأن التحديات القانونية وحماية البنية التحتية والبيئات الحيوية أثناء النزاعات المسلحة واحترام القانون الدولي الإنساني. وكانت الرسالة واضحة. فالاحترام الكامل للقانون الدولي شرط مسبق لصون السلام والأمن والاستقرار.

ثانيا، فيما يتعلق بحماية البيئة الطبيعية، تولي سلوفينيا، بوصفها بلدا واعيا بيئيا، اهتماما خاصا بتعزيز البيئة في النزاعات المسلحة. وتتسبب الآثار السلبية الناجمة عن تدمير البنية التحتية الحيوية، وتلوث التربة، وتلوث المياه، وتعطل نظم الصرف الصحي في عواقب وخيمة ودائمة ستظل محسوسة للأجيال القادمة. ونعتقد أن الموارد والمنشآت المائية ينبغي أن تحظى باهتمام خاص في جهود منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. كما أن التلوث بالذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية يشكل تحديا خطيرا لإنتاج الأغذية. وبالتعاون مع شريكنا، المنظمة السلوفينية "ITF لتعزيز الأمن البشري"، سنواصل التصدي لآفة الألغام المضادة للأفراد في المناطق المتضررة من الألغام في 30 بلدا في جميع أنحاء العالم.

ثالثا، فيما يتعلق بالعمل المبكر ومعالجة الأسباب الجذرية، في حين أن النزاعات هي من بين العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي والجوع، لم يعد من الممكن اعتبارها عوامل منعزلة. فالعوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية تعمق انعدام الأمن الغذائي وآثاره على

إلى تفاقم خطر العنف الناجم عن انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والهجرة. ويمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى التي تؤثر على إنتاج المواد الغذائية.

وبالمثل، تتسبب النزاعات المسلحة في تشريد قسري غير مسبوق للأشخاص واللاجئين، مما قد يؤدي إلى تعطيل إنتاج المواد الغذائية وزيادة انعدام الأمن الغذائي.

العنصر الثالث الذي يجب أخذه في الحسبان الجماعات المسلحة والإجرامية التي تستخدم السيطرة على إنتاج الأغذية وتوزيعها كجزء من استراتيجياتها الحربية. ويمكن لمجلس الأمن، إلى جانب الوكالات المتخصصة الأخرى، أن يعمل على تعطيل اقتصادات تلك الحرب، وضمان وصول المواد الغذائية إلى من هم بأمر الحاجة إليها.

أخيراً، نود أن نشدد على أهمية منع نشوب الصراعات نفسها. لذلك، نحض مجلس الأمن على العمل الموحد، إلى جانب المنظمات الإقليمية، ولجنة بناء السلام، وقبل كل شيء، العمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المرأة على أساس دائم، للتوصل إلى حلول طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سيكريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف التالي بصفتها الوطنية.

نشكر سويسرا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في أوانها بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

لا تزال النزاعات وراء الأسباب الرئيسية للجوع، مما يؤثر على الأسواق العالمية وسلاسل التوريد، حيث تؤدي الحرب المستمرة في أوكرانيا إلى تفاقم ما يسمى بأزمة الغذاء والوقود والأسمدة. وتزداد تلك الأزمة تفاقمًا عندما يقترن الصراع بعوامل أخرى، مثل تغير المناخ.

السيدة نرفايس أوخيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بفرصة المشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة. ونحيط علماً بالإحاطات والبيانات التي استمعنا إليها اليوم.

ما من شك في أن حماية المدنيين جزء أساسي من عمليات السلام. والتقيّد والامتثال في هذا المجال واجب إنساني؛ وقد أصبح هذا قاعدة أساسية لحفظ السلام وبالتالي لمنظومة الأمم المتحدة. وتعزيز سيادة القانون والمساءلة والامتثال الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني أمر أساسي لحماية المدنيين.

وبناء على ما تقدم، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ الأحكام المتعلقة بحماية المدنيين في تشريعاتها الوطنية وأن تكفل تنفيذها في النزاعات المسلحة. والواقع أننا ندرك المناسبات التي أنشأ فيها مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو كلاهما آليات متابعة عندما انتهكت القوات المتحاربة حماية المدنيين. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن السجل الدولي للأضرار يسمح بالرصد الشامل للنزاعات. وبالمثل، يتعين على المزيد من البلدان الموافقة على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة متخصصة يمكنها مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب مثل الهجمات على البنية التحتية المدنية والخدمات الأساسية وعرقلة الإمدادات الغذائية.

ونقدر إسهامات القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، اللذين يركزان على التخفيف من آثار النزاع على انعدام الأمن الغذائي. ويتحتم على مجلس الأمن أن يتصدى للمخاطر الناشئة في النزاعات والتي تؤثر على الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية على حد سواء.

ونعتقد أنه يمكن إيلاء الاعتبار للمنظور الجنساني وكيف يمكن لانعدام الأمن الغذائي أو غياب الخدمات ذات الصلة التأثير بشكل متفاوت على المرأة.

إن تغير المناخ في صدارة هذه المخاطر الناشئة، حيث يؤدي تأثيره، بالاقتران مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية و/أو السياسية،

أود أن أشدد على أن اليونان ملتزمة بشكل خاص بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة بشدة من الجوع الناجم عن الصراعات، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي. وفي ذلك الصدد، نساهم مالياً في إعادة بناء ميناء بنغازي في ليبيا وهو مركز ييسر توفير المواد الغذائية للمنطقة الأوسع.

بالإضافة إلى ما سبق، وفي إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي أدت دوراً حيوياً في خفض الأسعار العالمية للأغذية والأسمدة، تحمل أساطيل المصالح اليونانية العاملة في مجال النقل البحري في جميع أنحاء العالم 50 في المائة من إجمالي حجم المنتجات التي تصدرها أوكرانيا حالياً.

أخيراً، نشارك في جميع المناقشات ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن البرنامج الجديد للسلام. إن منع نشوب الصراعات أنجع الوسائل لمنع المجاعة. ولئن كانت المساعدة الإنسانية ضرورية، يظل الحل يكمن في إحلال السلام. واليونان، بوصفها مرشحة لمجلس الأمن للفترة 2025-2026، ما فتئت ملتزمة بتعزيز السلم والأمن الدوليين وبالحل السلمي للنزاعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد ماينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أقدم بالتهنئة إلى سويسرا على رئاستها لمجلس الأمن وعلى الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة.

يجب أن يظل مجلس الأمن ملتزماً بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وبتعزيز الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن مكافحة الإفلات من العقاب.

تود الأرجنتين أن تشدد، مرة أخرى، على قيمة وأهمية اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي مثلت خطوة ملحوظة إلى الأمام بالنسبة للمجتمع الدولي في التطور المعياري للقانون الإنساني الدولي. ورغم مرور سبعة عقود على تلك الاتفاقيات، لا تزال الصراعات قائمة، ومن

وفي ذلك السياق، يظل تنفيذ القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021) أمراً حاسماً. ولا يزال الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي يكتسي أهمية قصوى، وينبغي لجميع الأطراف في الصراعات المسلحة أن تتقيد بالمبادئ الإنسانية. وإسهام لجنة الصليب الأحمر الدولية في ذلك الصدد ذو أهمية قصوى. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام لعمليات إزالة الألغام، بحيث تكون الأراضي الصالحة للزراعة آمنة للأنشطة الزراعية.

وينبغي ألا يُدخر أي جهد لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. ونحن بحاجة إلى حماية الهياكل الأساسية المدنية من أي هجمات، بينما ينبغي أن تظل سلامة العاملين في المجال الإنساني على رأس أولوياتنا. وينبغي التركيز على حماية أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال. ومما يبعث على القلق بشكل خاص سلامة العاملات في المجال الإنساني، اللواتي لا غنى عن دورهن في توفير الخدمات الأساسية للنساء والفتيات.

يمكن للتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي أن تؤدي دوراً بناءً، بما في ذلك من خلال نشر المعلومات المهمة. ومع ذلك، يجب أن نظل يقظين حتى لا تستخدم هذه الأداة على حساب المدنيين من خلال نشر معلومات مضللة أو حتى من خلال الهجمات السيبرانية التي يمكن أن تهدد الهياكل الأساسية المدنية الحيوية.

وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى العمل الاستباقي، وتعزيز الروابط بين الإنذار المبكر والعمل المبكر في الأزمات الغذائية التي تحركها الصراعات. ومن هذا المنطلق، ينبغي لكل حكومة أن تتبع سياسات وقائية وأن تتخذ إجراءات طارئة لتأمين الغذاء لسكانها. وإذا كانت حكومة ما تقتصر إلى القدرة على منع حدوث أزمة غذائية أو التخفيف من حدتها، فينبغي لها أن تيسر عمليات الإغاثة وفقاً للقانون الإنساني الدولي. ويتطلب تحسين الأمن الغذائي التنسيق والتكامل بين الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نشثي على عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ويبرز تقرير الأمين العام أنه بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار 2417 (2018)، لا يزال الصراع المسلح المحرك الرئيسي للجوع. يحظر القانون الإنساني الدولي تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب ويوفر الحماية للأصول اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والمياه النظيفة. وعلى الرغم من أحكام القانون الإنساني الدولي تلك، كثيرا ما يحدث الجوع نتيجة للصراع المسلح على نحو مثير للقلق، إما لأن المتحاربين يتسببون فيه عمدا، منتهكين بذلك التزاماتهم، أو لأنه ينشأ كنتيجة غير مباشرة للدمار الذي تسببه الحرب. الأمر الواضح أن احترام قواعد القانون الإنساني الدولي يمكن أن يساعد على تخفيف آثار الصراع المسلح على الأمن الغذائي.

من العناصر المهمة في حماية المدنيين التحقيق في الوقائع ومساءلة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. وفي ذلك الصدد، ترى الأرجنتين أن من المناسب الإشارة إلى أن القانون الإنساني الدولي يوفر أداة للتحقيق في الأحداث التي يمكن أن تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف من جانب كيان محايد، أي اللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

وتود الأرجنتين أيضا أن تبرز الدور الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب. إن المحكمة الجنائية الدولية أداة رئيسية في السعي لتحقيق العدالة، وغالبا ما يكون مجلس الأمن هو سبيل الوصول إلى المحكمة. وفي مناطق النزاع، تواصل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ارتكاب هجمات على المدنيين، ويمكن لسجلات الضحايا أن تلقي الضوء على السلوك أثناء الأعمال العدائية وتساعد في تحديد الأطراف المسؤولة. وتشجع الأرجنتين جميع الأطراف في النزاعات على تسجيل الخسائر ومتابعتها بطريقة متسقة بالتعاون مع الهيئات ذات الصلة المأذون لها. ويشكل تسجيل الضحايا أداة أساسية للإنذار المبكر بالجرائم الفظيعة الواسعة النطاق المحتملة ولفهم التهديدات الأخرى التي يتعرض لها المدنيون.

بعد مرور أكثر من 20 عاما على اتخاذ القرار 1265 (1999)، وهو أول قرار لمجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاعات

المؤسف أنه في حالات كثيرة لا يزال المدنيون هدفا للهجمات، مع وقوع وفيات غير مقبولة في صفوف السكان المدنيين؛ ومن المؤسف أنه لا تزال توجد حالات قتل غير مقبولة في صفوف السكان المدنيين. إذ يتم تجنيد الأطفال كجنود وإساءة معاملتهم؛ ويشرد فيها الآلاف وحتى الملايين من الناس؛ وهي حالات يصبح في ظلها فيها وصول المساعدات الإنسانية مستحيلا أو مقيدا بشكل خطير. ويتفاقم العديد من تلك الحالات بسبب الإفلات من العقاب.

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2023/345) ونقدر توصياته واستنتاجاته. ويبرز تقرير الأمين العام أنه في عام 2022، عانى أكثر من 250 مليون شخص من الجوع الحاد في 58 بلدا وإقليما، وكثير منهم عانوا جراء نزاعات مسلحة. ويذكر التقرير أيضا أن الصراع وانعدام الأمن أهم عاملين أديا إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، مما أثر على ما يقدر بنحو 117 مليون شخص في 19 بلدا وإقليما.

ويولد الصراع المسلح انعدام الأمن الغذائي بتدمير المزارع والطرق والموانئ، وشل الاقتصاد، وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية. ويمكن أن يصبح انعدام الأمن الغذائي، بدوره، محفزا للعنف وعدم الاستقرار والهجرة، وقد يكون عاملا في تجنيد الجماعات الإرهابية.

في السنوات الأخيرة، ركّز مجلس الأمن اهتمامه على الصلة بين الصراع والجوع. وفي عام 2017، عندما حذر الأمين العام المجلس من خطر المجاعة في مختلف المناطق، أعرب المجلس في بيان رئاسي عن أسفه لفشل أطراف تلك النزاعات في ضمان الوصول المستدام وغير المقيد إلى المساعدات الغذائية المنقذة للحياة (S/PRST/2017/14).

وفي أيار/مايو 2018، اتخذ المجلس القرار 2417 (2018)، الذي يشير إلى الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. ودان القرار بشدة استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من أساليب الحرب، فضلا عن المنع غير القانوني لوصول المساعدات الإنسانية، وحث جميع أطراف النزاع على حماية البنية التحتية المدنية الحيوية لضمان الأداء السليم للنظم الغذائية.

المسلحة، لا يزال المدنيون يمثلون الغالبية العظمى من ضحايا النزاع. ولا تكمن المشكلة في الإطار المعياري الحالي، بل في ترجمة وتنفيذ المعايير في الممارسة العملية. وبغية ترجمة أوجه التقدم المعياري التي تحققت في السنوات الـ 20 الماضية إلى نتائج ملموسة، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، أن يدعو إلى تنفيذ أكثر صرامة للإطار المعياري القائم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة زكرياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة هذا الصباح.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المدير العام للمديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي، والبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الكويت وكرواتيا باسم مجموعة أصدقاء حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، على التوالي. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط بصفتي الوطنية.

أولاً، نرحب بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2023/345) عن حماية المدنيين. وتشجعنا بعض الخطوات الإيجابية، مثل اعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والتجديد مؤخراً لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وإنشاء موزامبيق للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما ذكر الرئيس نيوسي صباح اليوم. بيد أن الحالة العامة لا تزال تبعث على القلق الشديد. إذ زادت وفيات المدنيين بنسبة 53 في المائة في عام 2022، وكان نصفهم نتيجة الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا. ويعيش ثلثا الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتتحمل الدول المسؤولية.

ثانياً، في هذا الصدد، يجب على الدول أن تحمي وتحترم وتفي بحق الإنسان في الغذاء ومياه الشرب المأمونة والمراق الصحية

المعترف به بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نكفل الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بينما نعزز الجهود الرامية إلى نشر وتنفيذ القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021) بغية كفالة التنسيق بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة، فضلاً عن أوجه التآزر مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. ونحتاج أيضاً إلى تنسيق الجهود في مجالات السلام والتنمية والعمل الإنساني، بغية ضمان التكامل ومعالجة الأسباب الجذرية مع مراعاة آثار تغير المناخ أيضاً.

وأخيراً، علينا أن نجتمع بين العمل القصير الأجل والحلول الطويلة الأجل لكي نكون فعالين. إننا بحاجة إلى الرؤية الاستراتيجية والمساءلة. ونحن بحاجة إلى تنسيق نُظُمي بقدر أكبر للإغاثة في حالات الطوارئ وحماية العاملين في المجال الإنساني. ويجب أن تنص نظم الجزاءات على إعفاءات لأسباب إنسانية، تماشياً مع القرار 2664 (2022). ويجب احترام حق المدنيين في التعليم والصحة أثناء النزاعات المسلحة. إننا بحاجة إلى استراتيجيات تؤكد على التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، مع تعبئة التكنولوجيا لضمان أن تكون منظومات الغذاء والمياه قادرة على الصمود ومتوازنة بيئياً. علاوة على ذلك، يتعين علينا استيعاب الجميع. المدنيون ليسوا جماهير مجهولة، إنهم مجتمعات مزقتها النزاعات. ويتعين علينا الإصغاء إليهم والعمل معهم على المستوى المحلي. باختصار، يجب أن ندعم البلدان الضعيفة مع احترام أولوياتها الوطنية وملكيته، وتوسيع نطاق العمليات الإنسانية وحماية سبل العيش بينما نشجع الحوار السياسي. هذا هو الطريق الذي ينبغي أن نسلكه إذا أردنا كسر الحلقة المفرغة للنزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة مارشاند (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على الأهمية التاريخية التي تمثلها رئاستكم لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة مونكايللا على إحاطاتهم.

والأعيان التي لا غنى عنها لبقائهم. ورحبنا في العام الماضي باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اتفقت الدول بموجبه على اعتماد وتنفيذ سياسات وممارسات لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين، بما في ذلك تقييد استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أو الامتناع عن استخدامها. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى الإعلان.

ثانياً، يجب على المجلس أن يكثف جهوده لإنهاء ويلات النزاعات المسلحة، وأن يستخدم كامل مجموعة الأدوات المتاحة له من أجل التصدي للأزمات الإنسانية والغذائية التي توجعها النزاعات. ولا بد من النهوض بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، اللذين يؤكدان من جديد حظر استخدام تجويع المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كأسلوب من أساليب الحرب.

ثالثاً، ينبغي للدول أن تعزز آليات المساءلة على الصعيدين المحلي والدولي. ينبغي لها إجراء تحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة باستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، بما في ذلك الحرمان غير القانوني من الحصول على المساعدات الإنسانية. وعندما تخفق السلطات القضائية الوطنية في اتخاذ إجراء، فإن المجلس لديه الأدوات اللازمة لتفعيل مجموعة من آليات التحقيق والمساءلة الدولية. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعديل نظام روما الأساسي الذي يدرج الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب في النزاعات المسلحة غير الدولية بوصفه جريمة حرب، وندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى النظام الأساسي والتصديق على ذلك التعديل.

ختاماً، ينبغي للمجلس أن يستفيد بشكل أفضل من مهمتي الإنذار المبكر والمنع الواردتين في القرار 2417 (2018)، وأن يطلب إحاطات منتظمة بشأن السياقات التي يكون فيها النزاع هو المحرك الأساسي للجوع. وللأمين العام أيضاً دور مهم يؤديه في تنبيه المجلس في حالات وجود خطر حدوث مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالة لانعدام

ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به المدير العام للمديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي، والبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الكويت وكرواتيا باسم مجموعة أصدقاء حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، على التوالي.

لا يزال المدنيون يدفعون ثمننا باهظاً في النزاعات المسلحة. وفي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي أكبر عدد من النزاعات التي شهدناها منذ الحرب العالمية الثانية، يعيش بليوناً شخصاً، أي ربع سكان العالم، في مناطق متضررة من العنف. ووصل عدد الأشخاص النازحين إلى مستويات قياسية. وتؤدي النزاعات المسلحة إلى خسائر في الأرواح البشرية وإلى النزوح والعنف جنسي. إنها تؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية، وتدمير البنية التحتية الحيوية، وانقطاع الخدمات الأساسية للمدنيين، ونقص خطير في الغذاء والماء، مع تأثير غير متناسب على النساء والفتيات وغيرهن من الأشخاص الضعفاء. وقد أدت الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا إلى تفاقم هذا النمط، مما أدى إلى نزوح جماعي وتفاقم انعدام الأمن الغذائي لملايين الناس في جميع أنحاء العالم. تتطلب تلك التحديات استجابة قوية من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وكما يؤكد الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين (S/2023/345)، لا تزال النزاعات المسلحة السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. يجب علينا كسر حلقة النزاع والجوع، ودعم اقتصادات البلدان الضعيفة والتوصل إلى حلول شاملة لمكافحة الدوافع المتعددة لانعدام الأمن الغذائي في النزاعات. ونرحب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، وندعو جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تنفيذها.

(تكلمت بالإنكليزية)

فيما يتعلق بمناقشة اليوم، يود بلدي أن يشدد على أربع نقاط. أولاً، يظل الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف في النزاعات المسلحة أمراً حاسماً لحماية المدنيين والموارد

المصلحة المعنيين، بما في ذلك لجنة بناء السلام، بغية تحقيق التطلمات المحددة في تلك النقاط الثلاث وإنقاذ أهداف التنمية المستدامة من الأثر السلبي للنزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

السيدة براندت (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وكذلك بلدكم، سويسرا، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية بمناسبة الذكرى السنوية لاتخاذ القرار 2417 (2018).

نؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أيرلندا، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، والكويت بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

نود أيضا أن نضيف بضع نقاط بصفقتنا الوطنية، إذ تفخر مملكة هولندا بمشاركتها في صياغة مشروع القرار 2417 (2018) فضلا عن دورها في اتخاذه خلال عضويتنا في مجلس الأمن. لكن ولسوء الحظ أصبحت الحالة بعد خمس سنوات أسوأ مما كانت عليه في عام 2018. وكما أشار آخرون، فقد وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة ولا يزال النزاع السبب الرئيسي الوحيد لتلك الاحتياجات التي حطمت جميع الأرقام القياسية، بما في ذلك في البلدان التي تواجه خطر المجاعة الآن. إن الأثر المباشر وغير المباشر للنزاع المسلح على الجوع يبين كما أوضح ممثل الأرجنتين ذلك على نحو بليغ للتو. ويعني كل ذلك أن القرار 2417 (2018) أصبح أكثر أهمية اليوم مما كان عليه قبل خمس سنوات. أود أن أسلط الضوء على عدة نقاط في ذلك الصدد.

أولا، إن الصلة بين النزاع والجوع مسألة أمن دولي تهمننا جميعا، وأنها ليست مسألة تقتصر على المنظمات الإنسانية وحدها. بالتالي يجب علينا جميعا أن نعمل على كسر الحلقة المفرغة بين النزاع والجوع.

الأمن الغذائي على نطاق واسع في سياق نزاع مسلح ما. وفي ذلك الصدد، رحبنا أيضا بتعيين منسق الأمم المتحدة لشؤون منع المجاعة والتصدي لها في العام الماضي، بوصف ذلك تدبيرا إيجابيا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كمبوديا.

السيدة إيت (كمبوديا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لسويسرا على عقد مناقشة اليوم بشأن ضمان أمن المدنيين وكرامتهم في النزاع. لقد كانت أحدث المعلومات التي قدمها الأمين العام وآراء مقدمي الإحاطات والمتكلمين متعمقة وهامة.

إن من المحزن أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد من 193 مليون في عام 2021 إلى 258 مليون في عام 2022 نتيجة للنزاعات المسلحة إلى حد كبير. وتبين تلك الزيادة - بالرغم من اتخاذ مجلس الأمن للقرارات ذات الصلة - أوجه قصور خطيرة في جهودنا لمعالجة قضايا السلم والأمن. أود أن أتناول ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، ينبغي حث جميع الأطراف في جميع النزاعات على تحمل مسؤوليتها على قدم المساواة في تيسير الوصول الآمن للمنظمات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين مع ضمان الحياد الكامل لعملها الإنساني. وربما يتخذ ذلك شكل إقامة مخيمات آمنة في مناطق النزاع مع توفير ممرات آمنة للمدنيين وإيصال المساعدات.

ثانيا، ينبغي للدول الأعضاء أن تعطي الأولوية لمنع زيادة تصعيد النزاعات القائمة بحث الأطراف المعنية على التوافق المشترك فيما يتعلق بالأسباب الجذرية لنزاعاتها حتى يمكن معالجتها بفعالية. إن القول أسهل من الفعل ولكن ينبغي لنا أن نتأثر في ذلك الطريق.

ثالثا، نحث على بذل كل الجهود الممكنة لمنع الإضرار بالبنية التحتية المدنية والخدمات الأساسية وإنتاج الأغذية وسلاسل الإمداد بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. فليس ثمة نقص في القوانين والأعراف الراسخة، بل إن هناك قصورا في الالتزام بالتقيد بها.

عليه يأمل وفد بلدي أن يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بدور رائد يشمل جميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة وأصحاب

للمجلس استمرار دعم مملكة هولندا في ذلك الصدد. كما أود أن أكرر ما قاله زميلي الكمبودي للتو: ما أسهل القول وأصعب الفعل ولكن يجب علينا أن نثابر في ذلك الطريق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم.

تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

لا تزال إستونيا تشعر بقلق بالغ إزاء حالة المدنيين في الحالات التي تناولها تقرير الأمين العام (S/2023/345) بما في ذلك في أفغانستان والصومال والسودان وسوريا وأوكرانيا. ونشدد على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية وتمكين العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم النساء، على تنفيذ أنشطتهم بصورة آمنة وخالية من القيود. كما يجب ضمان المساءلة التامة لأجل وضع حد للهجمات على المدنيين وردع من يناهضون جهود السلام. وفي الحالات التي أحيلت بالفعل إلى المحكمة الجنائية الدولية، يكتسي المزيد من الدعم من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أهمية قصوى.

وفقا للتقديرات المتحفظة جدا الواردة في تقرير الأمين العام، فإن ما يقرب من نصف الضحايا المدنيين المبلغ عنهم في العالم في عام 2022 كانوا نتيجة مباشرة لعدوان روسيا على أوكرانيا. ففي أوكرانيا قتلت روسيا المدنيين وعذبتههم واغتصبتهم وقصفتهم عمدا، فضلا عن استهداف البنية التحتية المدنية وتشريد المدنيين قسرا بمن فيهم الأطفال. لهذا السبب أدرج بوتين ولفوف بيلوفا على رأس قائمة المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية. كما تعد تلك الجرائم البشعة أيضا السبب في إدراج روسيا في مرفقات التقرير السنوي المقبل للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح بوصفها طرفا يواصل ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

كما تسبب العدوان على أوكرانيا في خفض صادرات أوكرانيا من الحبوب بمقدار الثلث على الأقل. نرحب بتمديد مبادرة البحر الأسود

ثانيا، يشير القرار 2417 (2018) إلى أن استخدام تجويع المدنيين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في النزاعات المسلحة غير الدولية، ويذكرنا بأنه شأن العنف الجنساني، غير مقبول أبدا بما في ذلك في أوقات الحرب. وتقع علينا مسؤولية جماعية عن التمسك بتلك المعايير، ليس بالأقوال فحسب بل عمليا، فضلا عن المسؤولية عن كفالة المساءلة عند الإخلال بها.

ثالثا، يساعد القرار 2417 (2018) في توقع حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد الناجمة عن النزاع المسلح والتصدي لها على وجه السرعة. بل إن ذلك يلزم أعضاء مجلس الأمن بإيلاء الاهتمام الكامل لتقارير الأمين العام عن تلك المسألة.

لقد كان القرار 2417 (2018) معلما تاريخيا ولكن من الواضح أنه ينبغي أن نعمل المزيد لتعزيز تنفيذه. وفي ذلك الصدد، لدي اقتراحان. أولا، يدعو القرار الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عندما يؤدي النزاع إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد. وإذ نرحب بالجهود التي بذلت حتى الآن في ذلك الصدد، خاصة تلك الواردة في تقرير الأمين العام لهذا العام عن حماية المدنيين (S/2023/345) نرى أن تقديم المزيد من التقارير بوتيرة منتظمة بموجب القرار أمر ضروري.

ثانيا، من المهم أن يؤدي ذلك الإبلاغ إلى اتخاذ إجراء سريع من جانب المجلس تمشيا مع القرار 2417 (2018). وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ تلك التقارير على محمل الجد وأن يتخذ إجراءات ملموسة عندما يُستخدم الجوع سلاحا من أسلحة الحرب. عندها فقط سوف يحقق القرار هدفه المنشود: تغيير حياة السكان كما فعل في عام 2018، عندما ساهمت إجراءات المجلس في تجنب المجاعة في اليمن.

في الختام، لا بد من الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للقرار في هذه الأوقات التي تتزايد فيها الاحتياجات الإنسانية. بالتالي يجب علينا جميعا أن نعمل على كسر الحلقة المفرغة بين النزاع والجوع. ونأمل أن يعزز هذا الأسبوع - الذي يركز على حماية المدنيين ومناقشة اليوم المفتوحة - التزامنا وأن يلهمنا لتحقيق تلك الأهداف الجماعية. وأؤكد

الدولي الإنساني. ومع ذلك، ما زلنا نشهد صراعات نشطة في جميع أنحاء العالم، يعاني فيها المدنيون أكثر من غيرهم، مما يؤدي إلى نزوح الملايين من ديارهم. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2023/345)، كان هناك ما لا يقل عن 16 988 حالة وفاة بين المدنيين في عام 2022 في 12 نزاعاً مسلحاً. ومن المثير للصدمة أن ما يقرب من نصف تلك الوفيات نجمت عن العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي أسفر عن سقوط 7 957 ضحية. قد تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. وهجمات روسيا المستمرة على المدنيين في أوكرانيا، إلى جانب التدمير المتعمد لـ 700 من منشآت البنية التحتية الحيوية والعمليات السببرانية التي تستهدف الكهرباء والإنترنت وخدمات النقل، كلها تمثل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

ويتأثر الأطفال بشكل خاص بالنزاعات المسلحة. وفقاً لتقرير صادر عن اليونسف، تعطل تعليم ما يقرب من 5,7 مليون طفل في أوكرانيا، ويواجه 1,5 مليون طفل مشاكل الصحة العقلية. ونريد أيضاً أن نسلط الضوء على محاولات روسيا الواسعة النطاق لاختطاف الأطفال ونقلهم من أوكرانيا إلى روسيا. ونحن نؤيد تماماً التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية وقرارها بإصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس روسيا، فلاديمير بوتين، ومفوضته الحالية لحقوق الطفل، ماريا لوفوفا بيلوفا، بتهمة ارتكاب جرائم حرب محتملة تتطوي على ترحيل ونقل غير قانونيين للأطفال من المناطق المحتلة من أوكرانيا. ونشدد أيضاً على أهمية مقاومة جميع محاولات روسيا لاستخدام منظومة الأمم المتحدة للتستر على تلك الجرائم الخطيرة وإلقاء اللوم عليها.

وأدانت وثيقة حاسمة أخرى، هي القرار 2417 (2018)، المتخذ في عام 2018، بشدة الاستخدام المتعمد للتجوع كأسلوب للحرب وعرقلة المعونة الإنسانية الرامية إلى التخفيف من حدة الجوع بين السكان المدنيين المتضررين من النزاعات. ونؤيد تأييداً تاماً جهود الأمين العام الرامية إلى كسر الحلقة التي تربط النزاعات المسلحة بانعدام الأمن الغذائي والسعي إلى إيجاد حلول سياسية تعزز اقتصادات الدول الضعيفة. إن توسيع نطاق مبادرة حبوب البحر الأسود تطور

لنقل الحبوب، بيد أنه يتعين على أوكرانيا والعالم إنهاء الحرب الروسية هذه كي يتمكن المزارعون من العودة إلى حقولهم واستئناف تجارتهم الزراعية العادية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يساعد على تحسين الأمن الغذائي العالمي بشكل كبير. وما تزال روسيا تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا وتسببت في أعداد هائلة من الوفيات بين العاملين في مجال الرعاية الصحية وبالتالي تجاهلت عمداً القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021).

ومن بين 25 صحفياً قتلوا في النزاع، كما سجلت اليونسكو، قتل 10 في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، للأسف، لم يتحقق بعد تنفيذ القرار 2222 (2015) بشأن حماية الصحفيين.

ختاماً، فإن لكل دولة عضو دوراً تؤديه في دعم وحماية المدنيين المتضررين من النزاع المسلح. ومنذ شباط/فبراير 2022، فتحت إستونيا حدودها لأكثر من 70 000 لاجئاً أوكراني، وهو ما يعادل أكثر من 5 في المائة من سكاننا. كما أننا نصدر 35 تصريح إقامة سنوياً للصحفيين المحتاجين من أجل حماية الصحافة الحرة ودعم وسائل الإعلام المستقلة في جميع أنحاء العالم. وسنواصل دعمنا لتحسين الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك من خلال برنامج الأغذية العالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أقدم بخالص الشكر للرئاسة السويسرية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم الهامة.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد انقضى أكثر من 20 عاماً منذ اتخذ القرار 1265 (1999) بالإجماع. وكان ذلك القرار خطوة هامة في معالجة مسألة حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح. ومنذ ذلك الحين، اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي تشدد على ضرورة حماية المدنيين والتقيد بالقانون

بحماية الأشخاص العالقين في النزاعات، فضلا عن إدارة تلك النزاعات وحلها، بما في ذلك من خلال عمليات السلام التي تشارك فيها الأمم المتحدة. ومن الحيوي أيضا أن يضع مجلس الأمن والأطراف الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، مبادئ توجيهية واضحة لضمان عدم إجلاء موظفي الأمم المتحدة وأفرادها ردا على اندلاع الأعمال العدائية بطريقة تعرض حماية المدنيين ورفاههم للخطر.

وعلى المستوى القانوني، من مصلحتنا المشتركة، كمجتمع دولي، أن نكفل احترام قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك القواعد الواردة في اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف. وللدول الأطراف في صكوك القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، فضلا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، أدوار هامة تؤديها. ولكن يتعين على المجتمع الدولي ككل أن يعمل من أجل الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والمساءلة عن الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية والبيئة.

ومن واجب أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة، احترام قواعد القانون الدولي الإنساني التي تنطبق على حماية المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن البيئة، ومنع الانتهاكات التي ترتكبها قواتها وأفرادها. تلك القواعد - بما في ذلك حظر أساليب ووسائل الحرب التي قد تسبب أضرارا جسيمة وطويلة الأجل للبيئة على نطاق واسع؛ ويجب أن يطبق في جميع الأوقات أثناء العمليات العسكرية حظر الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية والبيئة، طالما بقيت هدفا مدنيا، مع إمكانية تطبيق مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط. وتشمل القواعد أيضا حظر نهب الموارد الطبيعية، ومنع الدول القائمة بالاحتلال من إلحاق ضرر جسيم ببيئة الأراضي المحتلة، وحظر الاستغلال غير المشروع من جانب الدول القائمة بالاحتلال للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة، واشتراط أن يكون استخدام هذه الموارد مستداما لفائدة السكان المدنيين المحميين في الأراضي المحتلة.

إيجابي، ونحن ممتنون للأمم المتحدة وتركيا وغيرهما من المشاركين على عملهم المتقاني. ومع ذلك، سيكون من الضروري أيضا أن نتوقف روسيا عن استخدام الغذاء كسلاح وأن تبدي التزاما حقيقيا بالامتثال الكامل للاتفاق. ونحث البلدان، ولا سيما البلدان النامية، المشاركة في إنتاج الأسمدة على اغتنام الفرصة لتعزيز قدراتها الإنتاجية والقيام بدور أقوى في السوق العالمية للأسمدة. ولن يسهم ذلك في تحقيق الأمن الغذائي العالمي فحسب، بل سيعزز أيضا استقرار النظم الزراعية في جميع أنحاء العالم.

وتؤيد ليتوانيا تأييدا تاما توصيات الأمين العام الواردة في تقريره، والتي تشمل الدعوة إلى إجراء تحقيقات في جرائم الحرب المزعومة والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية. ومن الأهمية بمكان محاسبة المسؤولين عن ذلك، وتقديم تعويضات للضحايا، ووضع تدابير لمنع ارتكاب فظائع مماثلة في المستقبل. وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس اختصاصها كلما كان ذلك مناسباً. كما نعترف ونقدر جهود الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني. إن تقانيهم في حماية المدنيين وحماية البنية التحتية المدنية ومعالجة انعدام الأمن الغذائي جدير بالثناء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى سويسرا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية على تقديمهم أفكارا ثاقبة قيمة إلى المجلس.

تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين والأعيان المدنية على عاتق الدول والأطراف من غير الدول في النزاعات. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية ذات الصلة، ولا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية، تضطلع بدور بالغ الأهمية في تنفيذ تلك الحماية ودعمها، استنادا إلى ولاياتها.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، ينبغي أن تكون حماية المدنيين والأعيان المدنية في مناطق النزاع في صميم آلياتها ومبادراتها المتعلقة

الهجمات على المدنيين هي في أغلب الأحيان ليست مجرد هجمات عشوائية، بل هي هجمات تُشن على الأبرياء، وتسفر عن خسائر في الأرواح، وإصابات مدى الحياة تسبب أضرارا دائمة، والتشريد القسري، وتعطيل توفير الخدمات الأساسية وعدم الحصول عليها، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، فضلا عن سبل كسب الرزق، والتي هي متضررة أصلا بفعل الضغوط الاقتصادية العالمية السائدة، مثل ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة وانعدام الأمن الغذائي. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على الحصول على الغذاء والتقارير المتعلقة بالاستخدام الدائم للجوع والتجوع كأداة للحرب و/أو الحصول على المساعدة الإنسانية في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء الأثر السلبي للنزاعات المسلحة - ليس على الأمن الغذائي فحسب، بل أيضا على التغذية، والتي تؤثر في المقام الأول على أكثر الفئات ضعفا.

لقد أبرز تقرير الأمين العام أيضا أن النزاع المسلح هو المحرك الرئيسي للجوع. وتأسف جنوب أفريقيا بشدة لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي نتيجة للنزاعات المسلحة والهجمات التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية. ونأسف لاستمرار تجاهل اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وهو ما يؤكد من جديد ضرورة امتثال أطراف النزاعات لالتزاماتها وواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن المهم أن يكفل مجلس الأمن، متشيا مع تلك الولاية، التمسك بالقانون الدولي وأن يعمل في انسجام ضد انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني.

إننا نقدر الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأمن في اتخاذ القرارات، عند الاقتضاء، لتعزيز ولايات بعثات حفظ السلام المتعلقة بحماية المدنيين، خاصة وأن تنفيذ تلك العمليات يتم في بيئات متقلبة بشكل متزايد. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيثما تُكلف بذلك، في حماية المدنيين في حالات النزاع، مع التسليم بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، فضلا عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تقع على عاتق الدول المضيفة.

وفي هذا الصدد، يود الأردن أن يذكر الأعضاء بانطباق شرط مارتنز بشأن حماية المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن حماية البيئة. ويشمل ذلك حظر وسائل وأساليب الحرب، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة غير المحظورة تحديدا بموجب قواعد المعاهدات ذات الصلة. وفي هذا السياق، يدين الأردن سياسات إسرائيل وإجراءاتها غير القانونية ضد السكان المدنيين المحميين والبنية التحتية المدنية الأساسية والبيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل الاستغلال غير القانوني لغالبية الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الموارد المائية. ومجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، له سلطة ومسؤولية اتخاذ إجراءات في الحالات التي تقوض فيها حماية المدنيين والأعيان المدنية.

ومع تكاثر النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم نظل نشهد الفظائع التي يواجهها السكان المدنيون نتيجة لهذه النزاعات. ولذلك يجب أن ننظر إلى حمايتهم بطريقة كلية تأخذ في الحسبان الثغرات الموجودة في نظم الحماية القائمة بغية زيادة كفاءة الآليات الحالية إلى أقصى حد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ونشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

يناقش مجلس الأمن هذه المسألة الهامة في وقت لا يزال فيه العالم غارقا في حالات نزاع جديدة ومتكررة وطويلة الأمد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والشباب. ويتناول تقرير الأمين العام (S/2023/345) بالتفصيل الإحصاءات المقلقة بشأن النزاعات المسلحة وآثارها على المدنيين وسلامة المدنيين وسبل عيش الناس في جميع أنحاء العالم. وينطبق ذلك على الأراضي المحتلة في فلسطين والصومال، على سبيل المثال. ويعرض التقرير مسارا تصاعديا للمعاناة الإنسانية، وهو ما يثير قلقا بالغا.

وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها بسرعة ودون عوائق، ويجب أن تيسر عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق الدول في أراضيها.

وبما أننا بحاجة إلى أن نرى تغييرا في سلوك أطراف النزاعات في التمسك بالقانون الدولي الإنساني فثمة حاجة ملحة بنفس القدر لأن يرتقي المجلس إلى مستوى مهمته المتمثلة في تقديم دعم أفضل وأوسع نطاقا للعمل الإنساني. إن القرارات التي تتخذ هنا أو عدم القدرة على التوصل إلى قرار يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة ومدمرة في جميع أنحاء العالم، كما شهدنا عدة مرات. وينبغي للجهود الرامية إلى ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني واحترامه أن تسير جنبا إلى جنب مع خطوات لتعزيز المساءلة عن جميع الانتهاكات وضمان اتباع نهج يركز على الناجين ويراعي الاعتبارات الجنسانية.

وينبغي استكمال الخطوات المتخذة على الصعيد الوطني بآليات دولية. ونرحب في هذا الصدد بالمساهمة المستمرة للمحكمة الجنائية الدولية في دارفور والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وفي أوكرانيا منذ آذار/مارس، ونؤيد إنشاء سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. منذ عام 2021، عندما ظهر موضوع معالجة تأثير النزاع على الجوع لأول مرة في مجلس الأمن (S/2021/250)، يوجد الآن فهم جماعي مشترك ومتزايد بشأن الآثار القصيرة والطويلة الأجل للنزاع على النظم الغذائية والتأثيرات المختلفة على النساء والفتيات والفتيان والرجال.

وترى بلغاريا أن تعزيز تفعيل القرار 2417 (2018)، بما في ذلك من خلال تعزيز القيادة السياسية وتوحيد التقارير، أمر أساسي لتمكين مجلس الأمن من اتخاذ إجراء حاسم والتوصل إلى حلول. والخطوة الأخرى لتعزيز التنفيذ الأكثر منهجية للأطر والصكوك القائمة تتمثل في تنفيذ الاقتراح الداعي إلى تقديم ورقات بيضاء منتظمة إلى مجلس الأمن عن النزاع والجوع وتعيين جهة تنسيق مخصصة في الأمانة العامة لتنسيق وقيادة جهود الإبلاغ بموجب القرار 2417 (2018).

وفي الختام، نشيد بالبلدان على اتخاذها خطوات لحماية المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية، وهي دروس يمكن استخلاصها من حالات نزاع أخرى ومحاکاتها فيها، وذلك من أجل زيادة الحماية إلى أقصى حد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيدة بيشكوف (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيانين اللذين تم الإدلاء بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. وأود بصفتي الوطنية تسليط الضوء على النقاط الإضافية التالية.

أود في البداية أن أشكر سويسرا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى. كما أود الترحيب بتوصيات التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/345) وأن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم وأفكارهم هذا الصباح.

لا تزال النزاعات تؤثر على أجزاء عديدة من العالم وتبين كيف أن العنف وعدم الاستقرار يفاقمان التحديات الإنسانية، بما في ذلك الجوع الناجم عن النزاعات. فبينما شهدنا في عام 2022 انخفاضا في عدد الضحايا المدنيين في بعض السياقات، مثل سورية واليمن، إلا أنه في سياقات أخرى، مثل أوكرانيا والصومال، يصل عدد القتلى من المدنيين إلى أرقام قياسية مفرعة. بالإضافة إلى الزيادة المقلقة في عدد القتلى المدنيين في النزاعات، مقارنة بعام 2021، فإن الجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني لتقديم المساعدة وحماية المدنيين في كل مكان تواجه عوائق متداخلة، من انعدام الأمن والعنف إلى العقوبات البيروقراطية.

واليوم، بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار 2417 (2018) وبعد مرور عامين على اتخاذ القرار 2573 (2021)، نتفاجم معاناة المدنيين وتزايد انتهاكات المعايير الأساسية. ولذلك تضم بلغاريا صوتها إلى الدعوة المطالبة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واحترامهما من جانب أطراف النزاعات الدولية وجميع أعضاء المجتمع الدولي. يجب على أطراف النزاعات أن تكفل

وتلتزم حكومة الرئيس غوستافو بيترو أوريغو التزاماً تاماً بالأهداف المبينة للتو، ولذلك سعت إلى تسريع تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل المنصوص عليه في اتفاق السلام الموقع في عام 2016 مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وحتى آذار/مارس 2023، استثمرت الدولة الكولومبية أكثر من 4,8 ملايين دولار لشراء أكثر من 3 500 هكتار من الأراضي الخصبة لتسفيد منها 6 195 أسرة ريفية استفادة مباشرة. ويتطلب إحراز تقدم في هذه الجهود عقداً اجتماعياً متجدداً، تتعاون فيه الدولة والقطاع الخاص وكبار ملاك الأراضي من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في بلدنا في إطار نماذج مستدامة تسهم في مكافحة تغير المناخ وتتيح وسائل الإنتاج والتكنولوجيا للمجتمعات الريفية.

وتود كولومبيا أن تبرز أيضاً الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نظم غذائية زراعية قادرة على الصمود. ففي كانون الثاني/يناير 2023، وقعنا مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مذكرة إعلان نوايا بشأن ميثاق السلام والأمن الغذائي وحقوق الإنسان في الغذاء لتوفير إطار قوي للتعاون الفني لكي تساعد الوكالة البلد في تحقيق الأهداف الأساسية لخطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2022-2026، ومن بينها التخطيط العمراني فيما يتعلق بمصادر المياه وتمكين المرأة الريفية.

ويستند مفهوم التخطيط العمراني هذا إلى تحديد وتعزيز ترابط النظم الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في كولومبيا نتيجة لتنوعها البيولوجي والثقافي الواسع الذي يجب حمايته أيضاً في سياق النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يجب أن تتغلب التدابير الرامية إلى إحراز تقدم نحو ضمان حقوق الإنسان في الغذاء على الديناميات التجارية المتمثلة في استغلال الأراضي وتسليع الغذاء، كما يجب أن تستهدف كفاءة حصول جميع المجتمعات المحلية على قدر كاف من الغذاء المناسب والصحي، مما يفرض تدريجياً إلى تحقيق السيادة الغذائية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): السيدة الرئيسة، نهني بلكم الصديق على ترؤس المجلس. ونرحب بعقد هذه الجلسة برئاسة فخامة السيد

وتؤكد بلغاريا بقلق بالغ أن النزاعات العسكرية المستمرة لها تأثير مدمر على البنية التحتية المدنية التي لا غنى عنها، وتؤكد من جديد دعمها للقرار 2573 (2021). إننا ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لأحكامه، وخاصة بالنظر إلى الأضرار العديدة التي لحقت بالكهرباء والرعاية الصحية والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والتهديد الكارثي الناجم عن الأعمال القتالية في محطة زابوريجيا للطاقة وحولها.

وفي الختام، ستظل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة تحتل مرتبة عالية بين أولويات بلغاريا، وندعو جميع الدول وجميع أطراف النزاعات، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير الحكومية، إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والتطبيق الكامل للقوانين والأدوات المتاحة لنا لتحقيق ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): ترى كولومبيا أن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وضمان حق الإنسان في الغذاء شروط لازمة لتحقيق السلام الناجز والتنمية المستدامة. ويهدف الكفاح العالمي ضد الجوع إلى منع نشوب النزاعات المسلحة والأهلية والاجتماعية. ويعالج هذا الكفاح أحد المسببات الرئيسية للنزاعات بغية القضاء عليها من جذورها ويستند إلى الصلة التي لا انفصام لها بين حفظ السلام والتنمية.

وتصر كولومبيا على أن السلام لن يتحقق بدون التنمية ولا التنمية بدون السلام. ونرى أنه يجب على مجلس الأمن أن يكفل اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لتعزيز هذا النهج بوصفه جزءاً لا يتجزأ من ولايته من أجل توفير الحماية للمدنيين والرعاية الشاملة للسكان المعرضين لمستويات أعلى من المخاطر. وينطوي الحل المستدام لهذا الكفاح على القضاء على الفقر بجميع أبعاده وسد فجوة عدم المساواة عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية للسكان الذين عانوا تاريخياً من التهميش، لا سيما النساء الريفيات والشباب والأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المؤلفة من المنحدرين من أصل أفريقي.

كما تدعم دولة قطر قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المدنيين المتأثرين بالنزاعات من خلال المساهمات لصالح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بما يفوق 18 مليون دولار. هذا بالإضافة إلى الدعم المباشر الذي تسارع دولة قطر لتقديمه لتخفيف وطأة الأزمات الإنسانية. وقد تعهدت دولة قطر هذا العام بتقديم 43 مليون دولار أمريكي استجابة لمناشدة الأمين العام بتقديم مساعدات إلى عدد من الدول التي تعاني من المجاعة لأسباب، منها النزاعات.

في الأسابيع الأخيرة، شهد العالم الأثر المفزع للعنف على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة. وقد أدانت دولة قطر بشدة العدوان الإسرائيلي ودعت الأطراف إلى وقف التصعيد والتهدة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وشددت على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لحماية المدنيين الفلسطينيين وإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها السافرة واحترام قرارات الشرعية الدولية، كما سعت لدعم جهود ضمان التهدة وعدم عودة العنف ورحبت باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه.

وفي السودان الشقيق، تترك الأحداث الراهنة أثرا خطيرا على المدنيين. ولذلك، دعت دولة قطر الأطراف كافة إلى وقف القتال فوراً وممارسة أقصى ضبط النفس والاحتكام لصوت العقل وتغليب المصلحة العامة وتجنب المدنيين تبعات القتال. ودعت إلى تسهيل انسياب المساعدات الإنسانية إلى المتأثرين بالقتال. كما قدمت دولة قطر هذا الشهر عشرات الأطنان من المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السودان الشقيق بعد اندلاع العنف.

وختاماً، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد حرص دولة قطر على إعلاء مبادئ القانون الدولي المتعلقة بحماية المدنيين والعمل بشتى السبل نحو تحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود أن أعبر عن امتناني العميق لسويسرا على عقد هذه الجلسة الهامة. وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام

آلان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري. كما نشكر معالي الأمين العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيسة شبكة المنظمات التي تقودها النساء في حوض بحيرة تشاد على مشاركتهم القيمة صباح اليوم.

تُعَدُّ حماية المدنيين من المسائل التي تتصدر جدول أعمال مجلس الأمن، وفقاً للولاية المنوطة به لصون السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يقتضي التصدي لتعرض المدنيين للقتل والعنف والتهجير والانتهاكات الخطيرة التي تُعرض أمنهم وكرامتهم للتهديد جراء انعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية بسبب النزاعات. ولذلك، نرحب بتكريس مجلس الأمن قرارين يعالجان هاتين المسألتين الهامتين، هما القراران 2417 (2018) و 2573 (2021). ونؤكد ضرورة تنفيذ أحكامهما في جميع الأحوال ومن قبل جميع أطراف النزاعات.

ولا شك أن السبيل الأمثل لتجنب المدنيين أشكال المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات هو منعها وتسويتها. إلا أنه في غياب التسوية، تظل مسؤولية أطراف النزاعات التقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الامتناع عن تجويع السكان المدنيين أو الإضرار بالأعيان المدنية الضرورية لإيصال المياه وإنتاج الأغذية وتوزيعها وتوفير الطاقة والرعاية الصحية والتعليم وضمان حرية تنقل المدنيين وحصولهم على المساعدات الإنسانية بأسرع الطرق وبدون عراقيل.

تبذل دولة قطر جهوداً في مختلف المجالات نحو تعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع، لا سيما من خلال السعي المستمر لإحلال الأمن والسلام والاستقرار، حيث تستند جهود سياستها الخارجية إلى مبدأ التسوية السلمية للنزاعات، كما تدعم المبادرات الرامية إلى ضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات ضد المدنيين لردع تكرارها.

وتولي دولة قطر أهمية لتعزيز حماية التعليم. فقد شاركت دولة قطر في تقديم قرار الجمعية العامة 74/275، الذي أقر 9 أيلول/سبتمبر من كل عام بوصفه اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات وحث أطراف النزاعات المسلحة على احترام المدنيين، بمن فيهم الطلاب والعاملون في مجال التعليم واحترام الأعيان المدنية مثل المؤسسات التعليمية.

رابعاً، استنزاف قدرة الحكومة على الصمود بسبب الانكماش الاقتصادي إلى النصف نتيجة للحرب، ومع استمرار الهجمات الإرهابية الحوثية على المنشآت والموانئ النفطية، خسر البلد - منذ منتصف العام الماضي - حوالي بليون دولار كانت مخصصة لتحسين الخدمات العامة ودفع المرتبات في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من قتامة هذه الصورة، قامت الحكومة اليمنية بإجراء العديد من الإصلاحات التي من شأنها تمكين مؤسسات الدولة، مثل البنك المركزي ووزارة المالية، من العمل بفعالية واتساق بهدف التعافي الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي. كما سعت الحكومة، منذ وقت مبكر، إلى إعادة بناء الاقتصاد وتطوير قطاع خاص أكثر قدرة على التعامل مع المخاطر والصدمات بهدف تحسين دخل المواطن وخلق فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في اليمن.

خامساً، تشكل ظاهرة تغير المناخ وما يترتب عليها من ندرة المياه والجفاف والتصحر والفيضانات المدمرة في بعض محافظات اليمن، فضلاً عن ضعف السياسات المائية، سبباً إضافياً لتدهور الأمن الغذائي في اليمن، كما زادت جائحة كورونا من تعقيد الأزمة الإنسانية.

تتفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي في اليمن بسبب تأثيرات التوترات والصراعات القائمة في مناطق عديدة من العالم، حيث يستورد اليمن جزءاً كبيراً من وارداته الغذائية، وبالتالي يتأثر الوضع الهش في اليمن بأية تحديات تواجه سلاسل الإمداد والتجارة العالمية. وفي هذا الصدد، نشيد بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي كان لها أثر بارز في ارتفاع وتقلب أسعار السلع الغذائية الحيوية، حيث مكنت المبادرة من تصدير أكثر من 15 مليون طن من الأغذية خلال العام الفائت. وهنا نؤكد على أهمية إعطاء الأولوية للدول التي تعيش حالات نزاع وتلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتجنب وقوع مجاعة وكارثة لا تحمد عقباه،

لقد وفرت الهدنة الأممية، التي رفضت الميليشيات الحوثية تمديدتها، نافذة أمل لليمنيين. حيث أبدت الحكومة اليمنية دعمها لجميع المبادرات الدولية والأممية ومارست المزيد من المرونة لضمان تحقيق

على تقديم تقريره (S/2023/345)، وكذلك للمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم القيمة.

وفقاً لآخر الإحصاءات، يحتاج أكثر من 21.6 مليون يمني إلى المساعدات الإنسانية، ويواجه أكثر من 17 مليون من هؤلاء نقصاً حاداً في الغذاء. ولا تزال معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن مرتفعة للغاية. وهذه الصورة القاتمة للوضع في بلدي هي نتيجة الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية على الشعب اليمني لأكثر من ثماني سنوات. إن فهم أسباب انعدام الأمن الغذائي وتردي الخدمات الأساسية في اليمن عنصر أساسي في إيجاد الحل. لذلك اسمحوا لي أن أوضح بعض هذه الأسباب في النقاط التالية:

أولاً، من الأسباب الرئيسية لنقص الغذاء في اليمن عدم قدرة الناس على تحمل تكاليف وأعباء المعيشة واستخدام الميليشيات الحوثية حصار المدن، لا سيما حصار مدينة تعز التي يعيش فيها أكثر من أربعة ملايين مواطن، وتجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ونهب ورفض هذه الميليشيات توريد عوائد الضرائب والجمارك وإيرادات ميناء الحديدة وفقاً لاتفاق ستوكهولم إلى حساب خاص للمساهمة في دفع رواتب الموظفين.

ثانياً، عندما قدم المجتمع الدولي إسهاماته السخية لتوفير الغذاء والخدمات الأساسية لليمنيين، استمرت حالة النقص الحاد في الغذاء التي يعاني منها أغلب اليمنيين. وقد تحدثت وكالات الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأغذية العالمي، بوضوح عن العقبات التي يفرضها الحوثيون في طريق إيصال المساعدات الإنسانية وسرقة جزء منها من "أفواه الجوع"، ناهيك عن فرض القيود على العملات في القطاع الإنساني وفرض ما يسمى بسياسة المحرم.

ثالثاً، حتى عندما تتجاوز المساعدات - التي تصل غالباً إلى اليمن عبر ميناء الحديدة الرئيسي - عقبات الحوثيين وتصل إلى مخيمات النازحين الذين يصل عددهم إلى أكثر من 4 ملايين شخص، فإنها تصل في كثير من الأحيان متأخرة، بسبب التصعيد العسكري من قبل الميليشيات الحوثية الذي يضطر النازحين إلى الفرار مرة أخرى إلى مخيمات مختلفة.

للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات والاستغناء عن المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق نشدد على أهمية التركيز على العلاقة والترابط بين الشقين الإنساني والتنموي طويل الأجل لتعزيز قدرات المجتمعات والأفراد على الصمود والسعي نحو مستقبل أفضل ضمن فيه خلق فرص عمل تساهم في الحد من انتشار ظاهرتي الفقر والجوع.

- تضمين جوانب بناء القدرات وتعزيز القدرة على الصمود في مختلف البرامج والتدخلات الإنسانية. - العمل مع الحكومات في البلدان المستفيدة لرفع قدراتها البشرية والفنية وتوفير التقنيات الحديثة للخروج ببرامج وطنية شاملة ومفصلة للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة لرفع جودة الخدمات الحكومية وحياة المدنيين.

- يجب العمل على دعم الدول الأقل نمواً، لا سيما التي تعيش مرحلة النزاع أو ما بعد النزاع لمواجهة تغير المناخ، انطلاقاً من مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وكذا مواجهة تداعيات جائحة كورونا من خلال صندوق الخسائر والأضرار المعتمد مؤخراً، وكذلك الاستفادة من مبادرات التعويض الدولية للتغير المناخي الأخرى. - ضمان استمرار سلاسل الإمداد وتدفق السلع الغذائية ومكافحة التضخم وارتفاع الأسعار لضمان أمن وكرامة المدنيين. شكرا سيدتي الرئيسة، وعفوا على الإطالة.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا. **السيدة رودريغيس مانيسيا (غواتيمالا) (تكلت بالإسبانية):** تشكر غواتيمالا الاتحاد الكونفدرالي السويسري على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت وتشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

تتشاطر غواتيمالا الآراء المعرب عنها في المذكرة المفاهيمية (S/2023/307، المرفق)، بمعنى أن المدنيين ما زالوا الأكثر تضرراً من النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال. ومن المؤسف أن النزاعات لا تزال تشكل العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي والتشرد، الذي يتفاقم بفعل الأزمات المتزايدة، بما في ذلك تغير المناخ.

ونستعري انتباه جميع الدول إلى التزامها بتطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة. وقد بينت لنا التجربة أن استخدام

تقدم من شأنه إنهاء الصراع رفع المعاناة عن المدنيين وتيسير عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية وتسهيل وصول الواردات التجارية، بالإضافة إلى تمكين المدنيين من حرية التحرك من وإلى وداخل اليمن. لكن ذلك مهدد بسبب رفض الحوثيين التعاطي الإيجابي مع مبادرات وجهود السلام ورفضهم تمديد الهدنة الإنسانية تمهيدا لوقف شامل لإطلاق النار وبدء عملية سياسية بقيادة يمنية وملكية يمنية وبرعاية الأمم المتحدة لإنهاء النزاع.

أخيراً، في سياق تحقيق الهدف الأساسي لجلستنا هذه ولضمان الخروج برؤى ومقترحات قابلة للتحقق لتوفير الحماية اللازمة للمدنيين وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، نؤكد على ما يلي:

- الضغط على الميليشيات الحوثية لوقف نهبها مقدرات الشعب اليمني ووقف خروقاتها والالتزام بالتهدئة كأولوية إنسانية والانخراط بنية صادقة مع جهود المبعوث الخاص للأمن العام وجهود الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان للتوصل إلى حل عادل ومستدام للامنة اليمنية.

- الضغط على الميليشيات الحوثية للتوقف عن استهداف المنشآت النفطية والبنى التحتية والانتهاكات الأخرى التي تهدد العملية السلمية وتسبب في الضرر الاقتصادي لكل اليمنيين وتقادم من الوضع الإنساني، وتمكين الحكومة من استئناف تصدير النفط لتمكين من الوفاء بالتزاماتها المالية الملحة تجاه مواطنيها، بما في ذلك دفع الرواتب التي تدعم السكان وتمكنهم من مجابهة الظروف المعيشية الصعبة وتمويل الواردات الغذائية المتدفقة إلى مناطق سيطرتها والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين على حد سواء.

- التأكيد على أن يكون للدعم الإنساني دور بارز في الاستقرار الاقتصادي من خلال مصارفة أموال الدعم المقدمة من المانحين عبر البنك المركزي بدلا من البنوك التجارية أو محلات الصرافة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات بهدف تعزيز دور المؤسسات الوطنية واستقرار الاقتصاد وسعر صرف العملة الوطنية.

- يجب أن تكون المعالجات طويلة الأمد وترتكز في الأساس على دعم القدرة على الصمود لدى الفئات الأكثر ضعفاً وتضرراً،

ونقدر تقديرا عاليا دعم مجلس الأمن لنظم الإنذار المبكر لتزويد الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بمعلومات موثوقة ودقيقة ويمكن التحقق منها في الوقت المناسب لمنع آثار حدوث أزمة غذاء في سياق نزاع مسلح والتخفيف منها.

ونتابع باهتمام تنفيذ توصيات فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي يشكل مجلس الأمن جزءا منه، وعملية تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومركز التنسيق المشترك، وهي جهود متعددة الأطراف للتخفيف من الآثار المدمرة المترتبة على عدوان الاتحاد الروسي غير القانوني وغير المبرر ومن دون سابق استفزاز على أوكرانيا.

وندعو إلى السلام والعدالة، مع التركيز على مكافحة الفقر والجوع وتغير المناخ، وضمان حياة شعوبنا وتتميتها، بغية تحقيق الخطة الجديدة للسلام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

وأود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر من صميم قلبي الرئاسة السويسرية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. مما يؤسف له أن الهجمات على السكان والبنية التحتية الحيوية، من المستشفيات والمدارس إلى أنظمة تخزين المياه أو الغذاء أو مولدات الطاقة، شائعة في سياقات مثل أفغانستان وسورية ومالي أو أوكرانيا بالطبع.

لكن أوكرانيا ليست فقط مثالا على الفظائع التي يواجهها المدنيون في سياقات النزاع، بل تظهر أيضا كيف يمكن أن يكون للنزاعات تداعيات إنسانية عالمية، في هذه الحالة من خلال انعدام الأمن

الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يسبب أضرارا جسيمة للمدنيين ويؤثر على الخدمات الأساسية لبقائهم.

إن البيئة الأمنية لبعثات حفظ السلام متقلبة بشكل متزايد وتتطلب إعادة تعديل ولايات المجلس بغية تلبية الاحتياجات الحقيقية، وخاصة تلك المتعلقة بحماية المدنيين. ومن الضروري أن تقوم الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة للأمم المتحدة، باستعراض قواعد الاشتباك لضمان استكمالها ومواءمتها على النحو السليم.

وثمة حاجة إلى الاعتراف بأهمية اتباع نهج متكاملة ومنسقة وشاملة لتنفيذ الولايات. ويجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان تقييمات خطر العنف ضد المدنيين في عمليات التخطيط التشغيلي وصنع القرار التي تحدد متى وأين ستتشر قدرات عمليات حفظ السلام - وفي تقييم الجمعية العامة للولاية، وكذلك في اللجنة الخامسة - حيث يجب الموافقة على الموارد اللازمة.

وتوجه غواتيمالا نداء عاجلا لمعالجة أزمة الجوع بوصفها إحدى أولويات جدول الأعمال الدولي. ونقر بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي ونكرر التأكيد على أهمية ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني في الميدان.

ويجب أن يكون للتعاون الدولي نهج وقائي وليس مجرد نهج رد الفعل، يعالج الأسباب الجذرية للجوع من منظور كلي. لذلك نستعد لعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتقييم المنظومات الغذائية لعام 2023 ونشدد على أهمية العمل المنسق لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والوطنية.

ونؤكد من جديد دعمنا لتوصيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحفاظ على التجارة المفتوحة في مجال السلع الغذائية والزراعية، وتعزيز الإنتاج المحلي ونقل التكنولوجيا. والمسؤولية الوطنية أساسية لضمان الاستدامة وتحسين الشفافية وتعزيز المؤسسات.

وأخيراً، ابتداء من 1 تموز/يوليه، سيتولى بلدي أيضاً رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، حيث ستكون المسائل الإنسانية حاضرة بوضوح، وسنواصل الدعوة إلى حماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية.

السيدة كارلسون (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): أولاً، تشكر الجمهورية الدومينيكية سويسرا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. ونعرب عن تقديرنا وترحيبنا بعرض تقرير الأمين العام (S/2023/345) ونحيط علماً بتوصياته.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا، باسم مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، وممثل الكويت، باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

يصادف هذا العام مرور خمس سنوات على اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018) كدليل على اهتمامه وتصميمه على معالجة واحدة من أكثر المسائل أهمية في سياق النزاع المسلح. وفي عام 2020، اعتمد المجلس، بقيادة الجمهورية الدومينيكية، بياناً رئاسياً عام 2020/6، S/PRST/2020/6، أعطى زخماً جديداً لهذه المسألة ووسع نطاقها من خلال التأكيد على الحاجة إلى الإنذار المبكر كوسيلة لتيسير عمل مجلس الأمن في الوقت المناسب.

ولكن من المؤسف أن الواقع هو أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال. وعلى الرغم من التحذيرات والإنذارات، أصيب مجلس الأمن، في بعض الأحيان، بالشلل عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية المدنيين من الجوع والعوز. ولا يزال الجوع يستخدم كسلاح في النزاعات، على حساب الفئات السكانية الضعيفة، على مرأى ومسمع من الجميع.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية التأكيد مرة أخرى، على أننا بحاجة إلى نقلة نوعية تجربنا على توقع أسباب انعدام الأمن الغذائي والمجاعة

الغذائي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لمدة شهرين، ونشيد بالأمين العام على جهود الوساطة التي يبذلها.

يشير تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2023/345) إلى أنه في عام 2022، فقد 174 عاملاً في مجال الصحة حياتهم في هجمات، معظمهم في أوكرانيا. وذلك أمر غير مقبول. وندعو إلى الامتثال للقرار 2286 (2016)، الذي روجت له إسبانيا في عام 2016، بشأن حماية المستشفيات وسيارات الإسعاف والعاملين في مجال الصحة في حالات النزاع.

ويبين التقرير أيضاً كيف لا تزال النساء والفتيات يتعرضن بشكل خاص للعنف الجنسي في حالات النزاع. لذلك من الضروري دعم النهج الوقائية ومشاركة المرأة في محافل صنع القرار، بما في ذلك في الاستجابة الإنسانية للنزاع المسلح، بما يتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولم تستمر الهجمات على المدارس والمعلمين فحسب، بل ازدادت في عام 2022. وسنواصل تشجيع دعم إعلان المدارس الآمنة، الذي أقرته غيانا في أيار/مايو، ليصل عدد البلدان الموقعة إلى 118، ونشجع جميع البلدان التي لم توقع عليه بعد، على أن تفعل ذلك.

كما نشجع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الإعلان السياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان على أن تفعل ذلك. ويجب أن ندمج مضمون الإعلان السياسي في ممارسة قواتنا المسلحة بغية ضمان الحماية الفعالة للمدنيين في النزاعات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن إسبانيا وافقت مؤخراً على استراتيجيتها الأولى للدبلوماسية الإنسانية للفترة 2023-2026 من أجل توفير استجابة أكثر تنسيقاً وفعالية للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وتتناول هذه الوثيقة جميع هذه المسائل، من الجوع في النزاعات المسلحة ومكافحة الإفلات من العقاب، إلى رعاية اللاجئين والمشردين داخليا وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع.

القرار 2417 (2018)، ويواجه السكان المدنيون في العديد منها أيضاً نزاعات مسلحة وانعداماً للأمن.

ونأسف أيضاً لأن البنية التحتية الحيوية، ولا سيما تلك التي تمكّن من توفير الطاقة والرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي، قد تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة للنزاع المسلح، بعد عامين من اتخاذ القرار 2573 (2021)، مما أدى إلى تعطيل إمكانية الوصول للمدنيين.

ويساورنا قلق بالغ من أن النزاع لا يزال يدمر أو يعطل البنية التحتية المدنية والأصول الضرورية لكسب الرزق والأمن الغذائي والبقاء. وقد حُرم ملايين الأشخاص من مياه الشرب المأمونة وتعرضوا للتلوث وتفتش الأمراض الفتاكة والمخاطر الجسيمة لسوء التغذية. وأود أن أشدد على أن الأمر يتعلق برفاه الناس الذين يتقون بالأمم المتحدة ويأملون في أن يتم دعمهم والحفاظ على سلامتهم، بالدرجة الأولى، في حالات النزاع.

إن تدمير البنية التحتية المدنية، مثل النظم الزراعية وشبكات النقل، لا يؤدي إلا إلى زيادة معاناة المدنيين - ومرة أخرى، هؤلاء هم بشر - مما يحد من إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، ما يطمس الخط الفاصل لمبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني.

لذلك تدرك السلفادور الصلة المباشرة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، مما يزيد من ضعف الملايين من الناس ويسلط الضوء على الاحتياجات الإنسانية الأساسية. يعاني المدنيون في النزاعات المسلحة والنازحون قسراً بشكل مباشر من الآثار المدمرة للحرب والعنف.

ونأسف لأن المدنيين في سياقات النزاع يُمنعون عمداً أو بصورة غير مباشرة من الحصول على الغذاء والماء، وأن الوصول إلى المساعدة الإنسانية يُعاق - ويكون ذلك في الحالات القصوى نتيجة للهجمات على العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية.

الناجمة عن العنف والنزاعات والأزمات الإنسانية ومنع وقوعها والاستجابة لها على نحو أفضل. لذلك نحن بحاجة إلى الاستثمار في العمل الاستباقي والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وبناء السلام وسبل العيش القادرة على الصمود للحيلولة دون تحول الأزمات الإنسانية إلى كوارث. ولكن يجب علينا، قبل كل شيء، زيادة الإرادة السياسية لاستخدام الأدوات المتاحة لنا وبالحسم اللازم في الوقت المناسب.

ويجب أن نجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل للقرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، وكذلك البيان الرئاسي S/PRST/2020/6، ولا سيما من خلال حماية الأصول التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين، والحرص الدائم على الحفاظ على أرواح المدنيين والأعيان المدنية، وتيسير المرور السريع ومن دون عوائق لعمليات الإغاثة الإنسانية المحايدة إلى جميع المحتاجين.

إن النزاع والعنف هما السببان الرئيسيان للجوع. ولهذا السبب نحتاج إلى كسر الحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، وإيجاد حلول سياسية للنزاعات ودعم الاستجابات المتكاملة لمعالجة الدوافع المتعددة.

إن العالم لا يسلك المسار الصحيح للقضاء على الجوع بحلول عام 2030. ولذلك، نكرر التأكيد على أن تكلفة التقاعس عن العمل ستكون أكبر بالنسبة لجميع بلدان العالم إذا لم نتخذ إجراءات الآن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة السويسرية على قيادتها في تنظيم وعقد هذه المناقشة بشأن ضمان أمن وكرامة المدنيين في النزاعات، والتي تتيح فرصة فريدة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ونأسف السلفادور لأن أكثر من 250 مليون شخص عانوا من الجوع الحاد في أكثر من 50 بلداً وإقليماً، بعد خمس سنوات من اتخاذ

الجهات المتحاربة بالقانون الدولي الإنساني والمعايير المرتبطة به التي تحمي المدنيين في خضم النزاع المسلح.

إن الحرب، بطبيعتها، تتجاهل الكرامة. ولا تكمن أبرز حماية لكرامة المدنيين وأمنهم في كيفية شن الحرب، بل في منعها. وفي حالة نشوب نزاع، يصبح اتخاذ إجراء فوري وكفؤ وحاسم للتوسط لوقف إطلاق النار وتيسير السلام بالتفاوض أمراً لا غنى عنه.

ومن المفارقة أن التركيز المتكرر على مراعاة المعايير أثناء النزاعات قد يثبت صحتها عن غير قصد. يأتي هذا من الاعتقاد الخاطئ بأن الحرب يمكن أن تكون رصينة - وهو وهم جرننا مراراً وتكراراً إلى حروب اختيارية متكررة ومكلفة للغاية في العقود الأخيرة.

وأقدم التوصيات التالية لينظر فيها المجلس:

أولاً، يجب أن تحترم الدول المساعي الحميدة للأمين العام والتي ينبغي لها أن تتمسك باستقلالها وأن تستفيد بصورة أكبر من تلك المساعي. وينبغي أن تكون لهذه الجهود قيادة كفؤة ومؤهلة وشجاعة.

ثانياً، كثيراً ما تعجل الحرب بالجوع والمجاعة، حتى عندما لا يستخدمان كسلاح. وبينما ندين الهجمات على الموارد المدنية الحاسمة الأهمية للأمن الغذائي، يجب علينا أيضاً تمكين التدخلات الإنسانية التي تعزز الإنتاج المحلي وسبل العيش.

ثالثاً، من الضروري إنشاء جسر متين يصل ما بين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تسعى جاهدة للتخفيف من مخاطر الاستثمار في المناطق الهشة الخارجة من النزاع التي عادة ما تكافح لتأمين الاستثمار التقليدي.

رابعاً، يجب أن نمنع التصعيد نحو نزاعات القوى الكبرى التي تؤدي حتماً إلى حروب بالوكالة وتعرض المدنيين للأذى. ويجب أن نطالب مجتمعين بأن تبدي الدول الكبرى، بما لها من نفوذ اقتصادي وسياسي وعسكري بعيد المدى، حنكة سياسية مسؤولة لإقامة عالم متوازن ومستقر متعدد الأقطاب. وبإمكانها أن تعترف بمصلحتها

ينفلق كل ذلك بسبب الآثار المدمرة لتغير المناخ والظواهر الجوية القصوى، مثل الجفاف والأمطار الغزيرة، التي أدت إلى تدهور كبير في الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، بما في ذلك في البلدان التي تشهد نزاعات. ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد أشير إلى ذلك مراراً وتكراراً في مختلف البيانات القطرية التي أدلى بها هنا. ويجب أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لحماية السكان ومنع الجوع ومكافحته في النزاعات، ولكن ذلك يتطلب استجابة عاجلة ومتناسكة من منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتتغتم السلفادور هذه الفرصة لتعرب عن تأييدها الكامل للقرارين 2417 (2018) و 2573 (2021) وتكرر تأكيد الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل تنفيذها والامتثال لهما بالكامل. ويجب وضعهما موضع التنفيذ لا مجرد بقائهما حبراً على ورق. ويجب أن نفي بمسؤوليتنا عن ضمان رفاه جميع الناس، ولا سيما أكثرهم ضعفاً. وتعتزف السلفادور، بوصفها بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، بالدور الأساسي الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في منع أعمال العنف ضد السكان المدنيين والحد منها. ويؤكد بلدي من جديد على التزامه الراسخ بتنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام.

ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تعمل على ضمان احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني أن تضاعف جهودها على أرض الواقع - ولن أكل أو أمل من قول ذلك - بغية ضمان حماية المدنيين والأمن الغذائي. فلنعمل معاً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا. السيدة كينيونغو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناننا لوفد سويسرا على مبادرته بإجراء هذه المناقشة الهامة.

وتتضم كينيا إلى الوفود الأخرى إذ تدين بشدة أي عمل يستهدف المدنيين أو البنية التحتية المدنية. ونؤكد على الضرورة القصوى للالتزام

إن الامتثال لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني المنطبقة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، أمر ضروري للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وحظر استخدام التجويع كسلاح حرب وحماية البنية التحتية المدنية إلى جانب ضمان وصول المساعدات الإنسانية. ويتعين علينا ضمان المساءلة عن انتهاك هذا الإطار المعياري/القانوني. كما يتعين علينا تحسين تحديد البنية التحتية الحيوية وتحديث قوائم عدم الاستهداف.

تقع على عاتق الدولة المسؤولية الرئيسية عن حماية مدنييها. ولذلك، ينبغي تعزيز قدرة الحكومة الوطنية على تنفيذ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي وقانون اللاجئين. وينبغي التمسك بأولوية الحل السياسي وتفضيل الدبلوماسية الوقائية. ونحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك من خلال دعم البلدان الضعيفة من أجل تميماتها الاقتصادية.

ومع إعطاء الأولوية للمناطق المتأثرة بالنزاعات، يجب أن نعالج انعدام الأمن الغذائي من خلال بناء منظومة غذائية مستدامة ومرنة وشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والعالمي.

ولا تزال نيبال تؤيد إطار الأمم المتحدة المعياري ونهجها الكلي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وبوصفها ثاني أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة، تسهم نيبال حالياً في حماية المدنيين في أكثر أجزاء العالم اضطراباً. غير أنه لا بد من توفير ما يكفي من موارد مالية وبشرية وتكنولوجية من أجل تنفيذ الولاية المتعلقة بحماية المدنيين.

وشمة حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين والخدمات الأساسية قبل أن تتحول الحالات إلى كارثة إنسانية على نطاق واسع. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام القواعد والتصرف بالأسلوب الصحيح.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): برهنت أحداث العام المنقضي للمجتمع الدولي على أهمية حماية المدنيين بوصفها مبدأ أساسياً من مبادئ قيمنا المشتركة.

الطويلة الأجل في التمسك بتعددية أطراف قوية تقيد قوانينها واتفاقاتها الأقوياء، بدلاً من تعددية الأطراف الممزقة لوقتنا الحاضر التي يصبح فيها الإفلات من العقاب - مع كل عمل عابر للقوى العظمى - واجهة لنظام دولي دارويني وحشي.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام كينيا بتعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح والتصدي للتحدي الخطير المتمثل في انعدام الأمن الغذائي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أريال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة سويسرا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة والمتبصرة في هذا الصباح.

إن حماية المدنيين في صميم عمل الأمم المتحدة ومقاصدها. ومع ذلك، يرسم تقرير الأمين العام (S/2023/345) صورة قائمة تشير إلى تسجيل حوالي 17 000 حالة وفاة بين المدنيين في 12 نزاعاً مسلحاً في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 53 في المائة مقارنة بعام 2021. وتنتهك كل من الدول والجهات من غير الدول الأطر المعيارية الدولية وقانون النزاعات المسلحة.

وتتعرض البنية التحتية المدنية والأصول الضرورية لسبل عيش الناس وبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك المنظومات الغذائية وخدمات الرعاية الصحية والمياه والكهرباء، لهجمات متعمدة. وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة، مقترنا بآثار تغير المناخ، إلى تزايد معاناة المدنيين. ويواجه أكثر من ربع بليون شخص الآن مستويات حادة من الجوع.

وأدت الأزمة الأوكرانية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وانعدام الأمن في مجال الطاقة. وأضر ارتفاع أسعار الأغذية والنفط بأقل البلدان نمواً مثل نيبال وبأكثر سكانها ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال.

ويعترف القرار 2417 (2018) بالصلوات بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. وبالمثل، يسلم القرار 2573 (2021) بأنه لا غنى عن حماية البنية التحتية المدنية.

على المدنيين الإسرائيليين من مناطق مدنية مأهولة بالسكان. فالجميع معرضون لخطر القتل. وما من جريمة أخطر من ذلك.

إن استهداف المدنيين واستخدامهم كغطاء في الوقت نفسه ليس أمراً لا يمكن تصوره فحسب، بل إنه أيضاً جريمة حرب مزدوجة، ولا يزال المجتمع الدولي صامتا. وبالنسبة لإسرائيل، فإن قيمة الحياة البشرية تكتسي أهمية قصوى. ونبذل قصارى جهدنا لحماية أرواح كل من سكاننا وآخرين. وفي هذا الصدد، تُسخر إسرائيل الابتكار والإبداع في تطوير تكنولوجيات دفاعية رائدة، مثل القبة الحديدية والشعاع الحديدي، لإنقاذ أرواح لا حصر لها.

وقبل أسبوعين، بينما كانت الصواريخ تنهمر على إسرائيل، اعترضت القبة الحديدية وغيرها من التدابير الدفاعية 371 صاروخاً أطلقت على مدنيينا. وحال ذلك مباشرة دون وقوع خسائر فادحة في الأرواح وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية. وبينما تستثمر حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحزب الله وغيرهم من الوكلاء الإرهابيين للنظام الإيراني في قتل المدنيين، تستثمر إسرائيل في حمايتهم.

واستخدمت الجماعات الإرهابية هجماتها القاتلة كفرصة لعرقلة تلك المعونة على حساب المدنيين الفلسطينيين. وتستهدف الجماعات الإرهابية في غزة مرارا وتكرارا المناطق المتاخمة للمعابر من قطاع غزة وإليها. وتجبرنا تلك الهجمات على إغلاق تلك المعابر، مما يحول دون مرور المعونة، بل ومرور المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يحتاجون إلى علاج طبي أساسي في إسرائيل. وحدث ذلك قبل أسبوعين عندما كانت حركة الجهاد الإسلامي تطلق الصواريخ على إسرائيل، وأيضاً قبل عامين عندما أطلقت حماس بشكل عشوائي أكثر من 4 000 صاروخ على إسرائيل. ولا يمكن أبداً أن تكون المساعدات الإنسانية هدفاً بموجب القانون الدولي، وأي عمل يعرقل وصول المساعدات الإنسانية أو يعيقه يجب إدانته بأشد العبارات.

وبينما تتخذ إسرائيل كل التدابير لحماية أرواح الأبرياء، يتصرف أعداؤها بطريقة معاكسة تماماً. فنحن نستخدم صواريخنا لحماية أطفالنا

وتكتسي حماية المدنيين في النزاعات المسلحة أهمية قصوى بالنسبة لإسرائيل على وجه التحديد، بوصفها دولة تواجه تهديدات أمنية لا هوادة فيها منذ تأسيسها قبل 75 عاماً. ولا تزال إسرائيل ملتزمة بتوفير المعونة الإنسانية في جميع أنحاء العالم وتشاطر الدول الأعضاء الأخرى قلقها إزاء أثر النزاعات المسلحة على الأمن الغذائي العالمي، فضلاً عن الاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية الحيوية.

إن حماية المدنيين يجب أن تكون في صدارة أي نزاع مسلح. ومع ذلك، فإن أعداءنا يفعلون العكس تماماً. ففي وقت سابق من هذا الشهر، أطلقت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وهي منظمة إرهابية معترف بها عالمياً، أكثر من 400 صاروخ بشكل عشوائي على البلدات والمدن الإسرائيلية. وجاء ذلك بعد أسابيع من إطلاق وإبل من 34 صاروخاً على إسرائيل من جنوب لبنان، حيث يواصل حزب الله تعزيز وجوده بلا هوادة وينتهك بشكل سافر العديد من قرارات مجلس الأمن، معرضاً حياة المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين على السواء للخطر. وخلال تلك الهجمات الصاروخية الإرهابية السافرة الأخيرة، أصيب عدة إسرائيليون بجروح وقُتل إسرائيليون تبلغ من العمر 82 عاماً، هي إنغا أفراميان، وهي زوجة وأم وجدة محبة.

وفي حين تبذل إسرائيل جهوداً تفوق ما يتطلبه نص القانون لحماية أرواح المدنيين، فإن أولئك الذين يسعون إلى تدمير إسرائيل يستهدفون المدنيين الإسرائيليين عمداً بينما يستخدمون المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين كدروع بشرية. إنهم يخفون صواريخهم وسط السكان المحليين ويستغلون المساكن الخاصة كغرف عمليات ويستخدمون المناطق الحضرية المكتظة كمناصات لإطلاق الصواريخ.

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال عملية "الدرع والسهم" الأخيرة قبل أسبوعين، أخطأ صاروخ واحد تقريباً من كل خمسة صواريخ أطلقتها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين هدفه وسقط في غزة بدلاً من إسرائيل. وأدى العديد من هذه الصواريخ التي أخطأت أهدافها إلى مقتل طفلين فلسطينيين على الأقل، هما يزن عليان، 16 عاماً، وليان مدوخ، 8 أعوام. وتلك هي النتيجة عندما يعتمد الإرهابيون إطلاق الصواريخ

هذا الصدد، نرحب باعتماد "الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان".

إن جمهورية سان مارينو يساورها بالغ القلق إزاء حالة الفئات الضعيفة في النزاعات المسلحة. إذ يعاني العديد من الأطفال من انتهاكات وتجاوزات جسيمة. ويحرمون من حقوقهم الأساسية، مثل التعليم، بينما تتعرض مدارسهم للهجوم أو التدمير أو استخدامها كمرافق عسكرية. وفي ذلك الصدد، انضمت سان مارينو إلى الصكوك المهمة التي تهدف إلى حماية الأطفال في النزاعات، فضلا عن إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، مثل إعلان المدارس الآمنة، ومبادئ باريس، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

ويشكل احتمال عدم تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مناطق النزاع من الفرار من الهجمات وإمكانية التخلي عنهم شاعلا آخر لسان مارينو. وعلاوة على ذلك، فإن تعطيل الخدمات الأساسية في تلك المناطق يحرمهم من احتياجاتهم الأساسية. ولذلك، من الأهمية بمكان العمل معا بفعالية لحماية تلك الفئات المحددة.

مرة أخرى، أود أن أؤكد من جديد الأهمية الحاسمة للقانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع الأطراف أن تلتزم التزاما صارما بتلك القواعد، ولا بد لنا من دعم التدابير الرامية إلى ضمان مساءلة المنتهكين. كذلك فإن الوساطة السياسية وآليات الإنذار المبكر والسياسات والممارسات الملموسة لازمة أيضا لحماية المدنيين على نحو فعال. لن نتمكن في نهاية المطاف من حماية المدنيين في النزاعات المسلحة إلا بالالتزام حقيقي من جميع الأطراف وأصحاب المصلحة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المهمة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة القيمة.

فيما يستخدمون هم أطفالهم لحماية صواريخهم. ويجب إدانة الإطلاق العشوائي للصواريخ على السكان المدنيين واستخدام الناس كدروع بشرية. ولكن الأمر الأهم هو ضرورة أن يتوقف ذلك. ونحث جميع الوفود على الانضمام إلينا في إدانة تلك الأعمال الإرهابية الشائنة التي يرتكبها حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجميع المنظمات الإرهابية التي تسعى إلى قتل المدنيين الإسرائيليين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سان

مارينو.

السيد بليفي (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة جدا وأن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

تتسبب النزاعات المسلحة في سقوط أعداد لا يمكن قبولها من الضحايا في صفوف المدنيين. فغالبا ما يصاب المدنيون. ويتوجب عليهم الفرار من ديارهم. وهم يعانون من نقص الغذاء وتدمير منازلهم وبنيتهم التحتية الحيوية.

وتشعر سان مارينو بالجزع إزاء أزمة الغذاء والتغذية التي لم يسبق لها مثيل والتي تسببها جميع النزاعات وتؤثر على مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. فمستويات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة لا يمكن إلا أن تزداد عندما يطول أمد الأعمال العدائية.

ويساورنا القلق إزاء العواقب المباشرة وغير المباشرة للأعمال العدائية على المنظومات الغذائية والبنية التحتية للمياه والكهرباء وعلى خدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية. وتدعو سان مارينو جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار 2417 (2018)، الذي يدين استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، فضلا عن المنع غير القانوني لإيصال المساعدات الإنسانية إليهم. وعلاوة على ذلك، تؤيد سان مارينو القرار 2573 (2021)، الذي يدين الهجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وفي

فضلا عن احترام قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها بجدية. ويجب على الدول الوفاء بالتزاماتها بحماية حياة المدنيين وصحتهم وكرامتهم في أوقات النزاع، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين والأشخاص المعوقين.

للأسف، بعد 77 عاما من الوعد الذي قطعناه بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لا تزال النزاعات المسلحة مستعرة في أجزاء كثيرة من العالم، مسببة معاناة إنسانية هائلة. وبينما نواصل السعي إلى إنهاء النزاع المسلح، يجب أن نفعل المزيد لدعم القانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان حماية المدنيين. وستواصل ماليزيا القيام بدورها في الإسهام البناء في ذلك المسعى.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش. **السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المهمة اليوم. والشكر موصول للأمم العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومقدمة الإحاطة الأخرى على إحاطاتهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به الكويت باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة والبيان الذي أدلت به كرواتيا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

بعد أن عانت بنغلاديش من الدمار الذي خلفته الحرب في عام 1971 وعواقبها على المدنيين الأبرياء أثناء الحرب وبعدها، فإنها لا تزال ملتزمة التزاما عميقا بحماية المدنيين. ويتجلى التزامنا بقوة في مساهمات رجالنا ونسائنا الذين يعملون كذوي الخوذ الزرق في مختلف أنحاء العالم المتضررة من النزاعات. وبنفس الروح فتحت حكومة بلدي حدودها لأكثر من مليون من أقلية الروهينغا عندما فروا من الفظائع في ميانمار.

وخلال النزاع، يعاني المدنيون أكثر من غيرهم. وتتفاقم معاناتهم عندما تشن هجمات على الخدمات الأساسية أو البنية التحتية. ويمكن

قبل خمس سنوات بالضبط، اتخذ مجلس الأمن القرار 2417 (2018)، الذي يدين استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب في النزاعات المسلحة. وتؤكد جلسة الإحاطة اليوم من جديد أن المسألة لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لمعالجة المسألة بشكل بناء وتركيز جهودنا على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران 2417 (2018) و 2573 (2021).

يدين وفد بلدنا الهجمات العنيفة على المدنيين في النزاعات المسلحة. ومن المحزن أن العنف الذي طال أمده في أجزاء كثيرة من العالم - على سبيل المثال، في فلسطين وميانمار - تسبب في دمار هائل ومعاناة جسيمة للمدنيين الأبرياء، وكثير منهم من النساء والأطفال. وتشمل المصاعب التي يواجهها المدنيون المحاصرون في النزاعات المسلحة عادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والافتقار العام إلى الضروريات الأساسية.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، تؤمن ماليزيا بالحلول السلمية والتفاوضية للنزاعات المسلحة. ونظل ندعو الدول الأعضاء، والمجلس بصفة خاصة، إلى الوفاء بالالتزام بدعم دعوة الأمين العام في عام 2020 إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ثانيا، تعتبر ماليزيا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة لا غنى عنها في حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وفي بعض الأماكن، يشارك حفظة السلام في مشاريع لتعزيز الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، ساهم حفظة السلام الماليزيون، من خلال مشروع سريع الأثر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في تعزيز الأمن الغذائي من خلال مساعدة المجتمعات المحلية على بناء الهياكل الأساسية الزراعية. وينبغي لنا أن نفعل المزيد لاستكشاف هذه الإمكانيات.

وأخيرا، نكرر دعوتنا إلى تقيد جميع أطراف النزاع بمعايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق،

الأجل على المناخ وحياة الناس في حالات النزاع. إلى جانب ذلك، يؤدي انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالنزاع إلى تفاقم معاناة الأشخاص الذين يعانون من أوجه الضعف القائمة، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغير المناخ والجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى. ويلزم أخذ هذه المسائل في الاعتبار على نحو كاف عند الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي وكذلك في معالجة أسبابه الجذرية.

رابعا، تؤدي بعثات حفظ السلام دورا حاسما في حماية المدنيين في البيئات المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك بتوفير الأمن للهياكل الأساسية المدنية الحيوية وأيضا أثناء إيصال المعونة الإنسانية. ويحتاج المجلس أيضا إلى تمكين بعثات حفظ السلام وتعزيزها بالموارد والقدرات اللازمة حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها على نحو فعال فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وغالبا ما تعاني النساء أكثر من غيرهن عندما تندلع النزاعات وتسبب انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، يمكن للمرأة أيضا أن تضطلع بدور حاسم في معالجة انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع. وقد أقرت بذلك العديد من قرارات المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن ثم، نكرر دعوتنا إلى بذل جهود أقوى لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في الختام، أؤكد مجددا التزام بنغلاديش بحماية المدنيين. وسنواصل الإسهام في حماية الولاية المدنية للأمم المتحدة من خلال عمليات حفظ السلام وغيرها من أشكال المشاركة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيدة داكواك (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر البعثة الدائمة لسويسرا ورئيسة المجلس لهذا الشهر على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا بشأن موضوع "ضمان أمن المدنيين وكرامتهم في النزاع: معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية". ويشكر وفد بلدي أيضا فخامة السيد آلان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري، على ترؤسه المناقشة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛

أن تؤدي هذه الهجمات إلى انعدام الأمن الغذائي والتشرد. ولتلك الأعمال غير المسؤولة أيضا آثار طويلة الأجل على تلك البلدان، مما يجعل إعادة البناء بعد انتهاء النزاع أكثر صعوبة.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2023/345)، كان النزاع وانعدام الأمن الغذائي أهم العوامل المسببة لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد لحوالي 117 مليون شخص في 19 بلدا وإقليما. وتشمل أسباب انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع في تلك الحالات وغيرها من حالات النزاع الضرر المباشر الذي يلحق بمصادر الغذاء والمياه، فضلا عن العوائق التي تحول دون إنتاج الأغذية وتمنع المياه وإيصالها والحصول عليها.

وأود أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن موضوع اليوم.

أولا، يضطلع مجلس الأمن، بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بدور رئيسي في التصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وحماية الخدمات الأساسية. وفي ذلك الصدد، نذكر بالقرارين 2417 (2018) و 2573 (2021) ونسعى إلى تنفيذهما بالكامل. ومن المهم بنفس القدر ضمان احترام جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني والامتنثال الكامل له.

ثانيا، عندما تتسبب النزاعات في انعدام الأمن الغذائي والجوع، غالبا ما يكون السبيل الوحيد لبقاء المدنيين على قيد الحياة هو الحصول على المعونات الإنسانية. إن ضمان وصول المحتاجين بدون عوائق وسلامة العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الموظفون الوطنيون، أمر بالغ الأهمية لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نشدد على أهمية ضمان إيصال المعونة الإنسانية إلى جميع المجتمعات بغض النظر عن العرق أو الدين أو المعتقد. ويساورنا القلق من أن مسلمي الروهينغا في ميانمار يواجهون عقبات في إمكانية وصولهم إلى المساعدات الإنسانية في أعقاب الإغصار موكا. وقد يؤدي هذا التمييز إلى مزيد من التشريد.

ثالثا، يساورنا القلق إزاء أثر النزاعات على البيئة. قد يكون للمخاطر البيئية الناجمة عن تدمير البنية التحتية الحيوية تأثير طويل

الذين يشيرون إلى أن 70 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الجوع الحاد يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات.

وفي أفريقيا، تؤثر الحرب الأوكرانية سلباً على سلسلة الإمدادات الغذائية، مما يزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي القائم من قبل والذي ينبع في بعض الحالات من الإرهاب. كما أدى انخفاض الأنشطة الزراعية أو حتى توقفها بسبب انعدام الأمن والنزوح إلى عواقب وخيمة أخرى. ويجب وقف النزاع العنيف، وفي جميع الحالات ينبغي إعطاء الأولوية لحماية السكان المدنيين.

ويتوقع تقرير حديث للأمم المتحدة أن يرتفع عدد سكان أفريقيا إلى ما يقرب من 3,8 بليون بحلول عام 2100. وبالنظر إلى النهب المألوف تماماً لموارد أفريقيا من خلال نظام تجاري دولي غير منصف والفساد وعوامل أخرى، يتعين على الدول الأفريقية والمجتمع الدولي على حد سواء إلقاء نظرة معيارية ومؤسسية جادة على تلك الحالة.

إن النساء والأطفال هم أكثر المدنيين عرضة للقتل أو الإصابة. ومن المعروف جيداً أن النساء نادراً ما يبادرن إلى إشعال النزاعات العنيفة، ومع ذلك فإنهن يعانين من أسوأ عواقبها على جبهات متعددة: جسدياً ونفسياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وكثيراً ما تقع النساء ضحايا لبطش أمراء الحرب الذين يستخدمون الاغتصاب والعنف الجنسي بشكل منهجي كسلاح من أسلحة الحرب. وتتفاقم معاناة المرأة بسبب استبعادها من عمليات صنع القرار الرئيسية التي قد تعزز السلام والاستقرار. ولذلك، يجب علينا مضاعفة جهودنا وبدء التفكير بطريقة جديدة وخلاقة لسد الفجوات المستمرة وإزالة الحواجز الهيكلية التي تعترض مشاركة المرأة وتوليها القيادة، وكذلك في إيصال المساعدة الإنسانية. ويمكن القيام بذلك بطرق من بينها، إنشاء منظومات فرعية لحماية المرأة تكفل المشاركة الكاملة للنساء في جميع العمليات المجتمعية سواء في الحرب أو في السلم.

وبينما نستعد لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر القادم ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل، من المهم أن يبدي المجتمع الدولي مزيداً من الالتزام برد التدفقات

ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة عائشة مونكايلاً على إحاطاتهم. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

إن هذا الموضوع تذكير بأن السكان عرضة لمعاناة انعدام الأمن الغذائي في أوقات النزاع وبضرورة اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي لبعض تلك التحديات والتحديات ذات الصلة. لقد أودت النزاعات بحياة الآلاف من المدنيين العزل، وكثيرون غيرهم عالقون في شبكة الأزمات الناجمة عن النزاعات، حتى في الوقت الذي نجتمع فيه هنا اليوم.

ونزح الكثير من المدنيين بسبب النزاعات وفقدوا كرامتهم جراء تدمير منازلهم وسبل عيشهم، بما في ذلك فقدان الحياة الأسرية، فضلاً عن المرافق والبنية التحتية الأساسية. وفي العديد من النزاعات، لا سيما في أفريقيا، يزيد التمرد والإرهاب من تعقيد الحالة. وفي ظروف كهذه، غالباً ما نواجه انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع ما يترتب على ذلك من آثار تفاقم النزاع والخسائر في أرواح السكان المحليين والعاملين في المجال الإنساني.

وأدى توافر الأسلحة غير المشروعة على نطاق واسع وإساءة استخدامها إلى نزوح مئات الآلاف من المدنيين وإصابة العديد منهم واغتصاب النساء ومقتل الكثيرين في هجمات. ومن السهل جداً الحصول على الأسلحة والعنف المسلح منتشر جداً، في حين أن المساعدة الإنسانية كثيراً ما تُعلق أو تتأخر. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، واسعة الانتشار. ويجب أن نتصدى لذلك الخطر وأن نراقب حركة الأسلحة وأن نتمسك بقواعد القانون الدولي الإنساني. لقد ارتبط انعدام الأمن الغذائي بالعديد من النزاعات الأخيرة.

وكان النزاع عاملاً رئيسياً وراء تعطيل المنظومات الغذائية وتدمير سبل كسب العيش وغير ذلك. وكما هو الحال في العديد من الحالات، كان التأثير أكثر حدة على الفقراء الذين يعتمدون على الزراعة للحصول على الموارد الغذائية وغيرها من الموارد. ويلاحظ وفد بلدي بقلق تقرير برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ويؤكد التقرير السنوي للأمم العام (S/2023/345) كذلك على خطورة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع والحاجة الماسة إلى حماية البنية التحتية المدنية الحيوية والخدمات الأساسية. ويجب أن نفكر ملياً في تنفيذ القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، وهو ما يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في معالجة الجوع المرتبط بالنزاع وضمان سلامة الخدمات الأساسية.

إن إيطاليا، بوصفها البلد المضيف لوكالات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية التي تتخذ من روما مقراً لها، ملتزمة بشكل خاص بمعالجة المسألة بالغة الأهمية المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي العالمي. وفي ذلك السياق، يظل التجديد الأخير لمبادرة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب منارة أمل في الحفاظ على سلاسل غذائية مفتوحة وخفض أسعار الأغذية العالمية واستقرارها. ونؤيد بقوة جهود الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث في ذلك الصدد.

وعلاوة على ذلك، تدرك إيطاليا الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة الحيوية في الأزمات الإنسانية الأخرى في بلدان جنوب الكرة الأرضية. وسنستضيف غداً مؤتمراً لإعلان التبرعات الإنسانية بشأن القرن الأفريقي بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وقطر. ونشجع الدول الأعضاء على التفضل بالمشاركة الرفيعة المستوى في المؤتمر وتقديم مساهمات مالية كبيرة لدعم تلك المبادرة الهامة.

وبالإضافة إلى ذلك، حددت إيطاليا، بوصفها رئيسة الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، انعدام الأمن الغذائي بوصفه موضوعاً رئيسياً لهذا العام. وبالتعاون مع كينيا، نشارك في تيسير القرار الإنساني السنوي وذلك بهدف تعزيز صياغة أجزاء القرار المتعلقة بالأمن الغذائي والتصدي لمخاطر الحماية.

أود أيضاً أن أذكر هنا بأنه من دواعي شرف إيطاليا أن تستضيف الحدث المتمثل في تقييم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي سيعقد في روما في تموز/يوليه 2023. سيوفر هذا الحدث فرصة ثمينة لتقييم الحلول المبتكرة والشاملة لمواجهة التحديات المعقدة للأمن الغذائي.

والأصول المالية غير المشروعة إلى البلدان النامية وتخفيف عبء الديون عنها والمساعدة في تحديث الزراعة في أفريقيا.

ولا تزال نيجيريا ثابتة في التزامها بكفالة كرامة وأمن المدنيين في النزاع والعمل جنباً إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء لدعم جميع الحقوق الدولية وحقوق الإنسان، بما في ذلك القانون الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نيجيريا ملتزمة أيضاً بمعالجة انعدام الأمن الغذائي وتوفير وحماية الخدمات الأساسية للمدنيين في النزاعات.

ويأمل وفد بلدي أن تكون مناقشاتنا اليوم بمثابة حافز يُترجم إلى عمل ملموس من أجل تحول نموذجي نحو الإنصاف والعدالة للاقتصاديين والحد من النزاعات وكفالة سلامة المدنيين والأمن الغذائي الذي تمس الحاجة إليه للجميع، وخاصة في حالات النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. ونود أن نشكر الرئاسة السويسرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح مع التركيز بشكل خاص على المسائل الملحة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية.

اليوم، أصبحت تلك المواضيع أكثر إلحاحاً وإثارة للقلق عن أي وقت مضى. إن الآثار المدمرة على المدنيين الناجمة عن العدوان العسكري الروسي غير المشروع على أوكرانيا، والذي ندينه بشدة، والعواقب غير المباشرة لذلك العدوان الشنيع على أزمة الأمن الغذائي العالمية هي تذكير صارخ بالأهمية الحاسمة لاحترام القانون الدولي الإنساني.

إن احترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية في منع الجوع أثناء النزاعات وحماية أرواح المدنيين. وكما نعلم جميعاً، يحظر القانون الدولي الإنساني صراحة استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب ويوفر حماية خاصة للأعيان الضرورية لبقاء السكان المدنيين.

الأماكن التي ينشب فيها القتال فحسب، بل في كثير من الأحيان أيضا نلمس هذا في البلدان المجاورة وخارجها. لذلك من المهم المساعدة في التخفيف من آثار النزاع المسلح على الأمن الغذائي وذلك بتحاشي تدمير المحاصيل والأراضي الزراعية والبنية التحتية الحيوية. وعندما يحدث هذا التدمير، يصبح تجويع المدنيين تحديا إنسانيا هائلا. ومن هنا تأتي أهمية حماية الهياكل الأساسية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية ومياه الشرب، وخاصة في مناطق الصراع.

ثانيا، يحتاج التعاون الدولي إلى إعداد خطط للاستجابة السريعة وتنسيق الإجراءات الاستباقية لتعزيز نقاط الضعف في مناطق الصراع. وهذا يتطلب معرفة متعمقة بالتحديات المحلية المنظورة التي يواجهها المدنيون في الصراعات، وبالتالي يستلزم مشاركة أصحاب المصلحة المحليين الأقرب إلى السكان. وفي هذا السياق، فإن الشراكات والتعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات الإنسانية الدولية تكتسي أهمية قصوى.

ثالثا، ثمة حاجة إلى تغيير مستدام في النظام العالمي للأغذية والزراعة إذا أردنا إطعام 800 مليون شخص يعانون من الجوع اليوم وسيعاني من نقص التغذية مليوني شخص بحلول عام 2050. وقد دأبت المملكة المغربية على الاستثمار في الزراعة والأسمدة الخصبة، لا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تضم أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة في العالم. وبموجب التوجيهات الملكية التي حددها جلالة الملك محمد السادس، يشكل الأمن الغذائي أولوية استراتيجية بالنسبة إلى المغرب، وهذا الأمر في صلب نموذج التنمية الجديد لعام 2035.

تضم أفريقيا من السكان الشباب أكثر من مليار شخص، ولديها سوق قاري ضخم. ولذلك، يؤيد المغرب بقوة منطقة التجارة الحرة الأفريقية، وهي تجارة تنطوي على إمكانية تنشيط تبادل المنتجات الغذائية فيما بين البلدان الأفريقية بتكلفة أقل، وتحسين دخل المزارعين وتشجيع الزراعة. من الضروري أيضا، من أجل بناء القدرة على الصمود، الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة، وتعزيز الفرص

في الختام، نحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده والقيام بعمل حاسم للصمود أمام التحديات الصعبة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي، وحماية الخدمات الأساسية، وتهيئة مستقبل أكثر أمنا وكرامة لجميع المدنيين المتضررين من الصراعات في جميع أنحاء العالم. وإيطاليا مستعدة للقيام بدورها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لحساني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البعثة الدائمة لسويسرا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة وعلى ترؤسها لها.

إن اهتمام المملكة المغربية بتعزيز الأمن ومكافحة الجوع والنهوض بالزراعة المستدامة ينبع من وعي عميق بتحديات الأمن الغذائي في العالم عموما وفي القارة الأفريقية خصوصا. وفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023، أدت النزاعات المسلحة وغيرها من التهديدات الأمنية إلى افتقار 139 مليون شخص إلى الأمن الغذائي الحاد في عام 2021، وخاصة في أفريقيا، مما يمثل زيادة عدد هؤلاء الناس تقدر بنحو 40 مليون شخص مقارنة بالعام السابق. وفي عام 2023، ازداد الوضع سوءا. فقدت بدت آثار تغير المناخ وتأثير مرض فيروس كورونا والتوترات الجيوسياسية الحالية ملموسة في جميع أنحاء العالم. يؤثر التضخم والديون بشدة على الإنتاجية الغذائية المحلية.

سيتعين على إفريقيا في غضون 30 عاما إطعام ضعف عدد سكانها الحاليين. لسوء الحظ، تواصل القارة استيراد أكثر من 43 مليار دولار من المواد الغذائية سنويا، وبالتالي لا تزال تعتمد على الواردات لإطعام سكانها المتزايدين. وهذه الحالة لها تداعيات كبيرة على استقرار أكثر البلدان ضعفا، حيث أن ندرة الموارد والزيادة المفاجئة في أسعار المواد الغذائية توجب الاضطرابات الاجتماعية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أتشاطر مع مجلس الأمن بعض وجهات نظر المغرب حول كيفية ضمان أمن وكرامة المدنيين في الصراع على نحو أفضل، لا سيما في معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية.

أولا، من الواضح أن الصراعات، لا سيما على نطاق واسع وفي الأجل الطويل، تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي، ليس في

بطبيعتها. وبمرور الوقت، تؤدي هذه التحديات إلى تضاعف قدرة الناس على الصمود، وتجر عواقب إنسانية وخيمة.

في الختام، أود أن أشدد على أن المغرب لا يزال مقتنعا بأن الشراكات المبتكرة في هذا المجال ستمكّن من تعميق وتطوير جوانب التأثر الواعدة لضمان أمن وكرامة المدنيين في الصراعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مراد (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أشكر، بالنيابة عن وفدي، البعثة الدائمة لسويسرا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة التي تعقد بحضور فخامة السيد ألان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري.

(تكلمت بالعربية)

في زمن تزداد فيه وتيرة الأزمات وتتنوع نُهجها وأنماطها، وتتشابك في الحدة والخطورة شتى التداعيات، يظل المدنيون العزل الضحية الأولى لهذه الأزمات، سواء أكانت نزاعات من صنع الإنسان، من قبيل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية التي لا حول لهم فيها ولا قوة. إن عنوان جلسة اليوم الذي اختارته الرئاسة السويسرية مشكورة عنوانا للنقاش المفتوح يتمحور بصورة رئيسية وحصرية حول ضمان أمن وكرامة المدنيين في النزاعات المسلحة.

إنني انتمي إلى بلد شهد فيه مواطنوه ويلات النزاعات المسلحة حروبا أهلية مزقت أوصاله، وأنهكت اقتصاده، وشردت أهله، وأودت بحياة العديد من الناس الذين تركوا وراءهم أمهات ثكلى ينتظرن عودة أزواجهن أو أبنائهن، طالت كثيرا، حيث انهكهم الانتظار المطبق، وانسدت فرص عودتهم أحياء. إنني أمثل بلدا دفع أبنائه العزل أرواحهم وسُبل رزقهم وحصادهم ثمنا للصراعات الإقليمية المسلحة التي لم توفرهم.

إن صور جثث الأطفال النضرة، وأشلاء الأمهات والفئات الضعيفة من المدنيين العزل الذين لجأوا إلى الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان في عام 1996، هربا من

الجديدة في هذا القطاع للمزارعات والشباب. ويمكن أن يؤدي تعزيز القطاع الزراعي إلى استحداث فرص عمل وتغذية الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

إن حماية المدنيين مسؤولية تقع على عاتق الدول في المقام الأول. وتؤدي عمليات حفظ السلام، عند تكليفها بولايات، دورا حاسما في هذا الصدد من خلال ضمان وتعزيز العملية السياسية والانتشار في المناطق التي يحتمل أن يتعرض فيها المدنيون إلى مخاطر. ويجب فصل العمل الإنساني لحماية المدنيين بشكل واضح عن الأهداف السياسية وحمايته من الاستغلال من جانب أي طرف في الصراع.

إن توفير حماية أفضل للعاملين في المجال الإنساني وضمان إيصال المساعدة الإنسانية بسلاسة، يقتضي من البعثات المكلفة بولايات أن تنشر آليات حماية كافية لضمان عدم استهداف المدنيين من أي جماعات مسلحة. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما البلدان المضيفة، أن تحترم القانون الإنساني الدولي، وأن تقي بالتزاماتها بحماية المدنيين، وأن تكفل وصول المعونة الإنسانية، ومن ثم إيصالها إلى المتلقين المقصودين. ولا بد من زيادة التنسيق بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني لتفادي أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين على نحو آمن ومأمون. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على الاضطلاع بولايتها النبيلة بأمان وبدون تدخل سياسي.

وعلاوة على ذلك، نرى أنه في غاية الأهمية تشجيع اتباع نهج وقائي لحماية المدنيين، يمكن تطويره من خلال بناء القدرات في البلدان المعنية، وسيادة القانون، وضمان الحكم الرشيد، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وإنشاء آليات للإنذار المبكر قادرة على الكشف عن حالات ما قبل الصراع وتجنب تحولها إلى مواجهات مفتوحة ومميتة مع خسائر فادحة في الأرواح والأضرار في صفوف المدنيين. وينبغي ألا ينظر إلى الصراعات المسلحة والعوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية كونها مسائل منعزلة. بل إنها تعزز بعضها البعض، وغالبا ما تكون دورية

الناجعة لكيفية حماية المواطنين في أوقات جمّة كهذه، على المجتمع الدولي، أن يجهد باتجاه اجتثاث جذور النزاعات وأسباب تأجيجها، من تجارة أسلحة مستعرة وصراعات دولية بالوكالة. فعوضاً عن التدخل بصورة لاحقة للملحة تداعيات الأزمات والنزاعات، حري بنا أن نعمل على وأدّها في مهدها بصورة مسبقة، واتخاذ رزمة تدابير احترازية، مدخلها الأساسي التنمية، وجسر العبور الإلزامي لها رزمة تنمية شاملة ومستدامة بكل تفرعاتها تلامس كافة أوجه الحياة أفقياً وعمودياً.

في الختام، وفي خضمّ الإعداد لقمة الموسم، قمة التنمية المستدامة المرتقبة، فإن المجتمع الدولي مدعو اليوم، ومعه كافة الدول الأعضاء صناع السياسات الدولية في أجهزة صنع القرار التابعة للأمم المتحدة، إلى ضرورة إيلاء العناية الواجبة وزيادة الاهتمام بالصلة القائمة بين التنمية والمساعدة الإنسانية وتعزيز هذه الصلة لإيجاد حلول مستدامة، ولتعزيز قدرة الشعوب على التكيف والاستمرار، ومعها، ترسيخ مفاهيم الاستقرار والأمن والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة السويسرية على عقد هذه الجلسة المهمة.

كما أكد الأمين العام في تقريره (S/2023/345)، فإن تعزيز حماية المدنيين يتطلب إرادة سياسية والتزاماً باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أكبر بكثير مما شهدناه حتى الآن. ومن الواضح أن هذا يجب أن يكون الهدف الرئيسي.

لقد ارتكبت أرمينيا، خلال ما يقرب من 30 سنة من العدوان على بلدي منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، جرائم حرب متعددة، أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، والتطهير العرقي الواسع النطاق، والتدمير الواسع النطاق، والطمس الثقافي. إن تواتر الهجمات وتوقيتها، واستهدافها المتعمد للسكان المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات، واستخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة والقنابل العنقودية ضد مناطق مكتظة بالسكان، وما نجم عن

القصف الإسرائيلي للاحتفاء بالشرعية الدولية، ومظلة الأمم المتحدة، لا تزال هذه الصورة حية وراسخة في الذاكرة الوطنية اللبنانية. وإنها عبء على ضمير المجتمع الدولي، حيث استهدف القصف الإسرائيلي الممنهج والمتعمد أحد مواقع الأمم المتحدة الحاضنة لمواطنين عرّ، مما أدى إلى وقوع ضحايا في صفوف الأطفال والنساء والمسنين.

إن النزاعات المسلحة هي عقاب مجاني لمواطنين لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ولا لهم فيها كلمة فصل أو رأي أو مشورة. إنهم متلقون، وأحياناً يستخدمون كدروع بشرية، إما من جانب الأطراف المتنازعة نفسها أو كدروع بالمعنى المجازي لمعاقبة حكومات وأنظمة، كفرض حصار اقتصادي، أو تدابير زجرية أحادية، تقطع المتنفس المعيشي والاقتصادي بالدرجة الأولى عن المواطن الأعزل.

وحيث نتكلم عن حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة، بما في ذلك ضمان أمنهم الغذائي، فهذا يرتب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط اللازم في فرض المنافذ والمسالك والأنفاق الجوية والبرية الإنسانية لإيصال هذه المساعدات الإنسانية والمؤن والمواد الغذائية إلى كافة المدنيين العزل تحت الحصار دون انتقائية. فالمساعدات الإنسانية وتحديد الحاجات ومناطق الضرر، حين يتعلق الأمر بمواطن أعزل، ليست انتقائية.

إن المواطن في أوقات النزاعات يصل إلى أعلى درجة من الهشاشة على كافة المستويات، سيّما في أمنه وأمانه، أكان غذائياً أو غير ذلك. فما بالك إذا كان هذا المواطن من المجموعات المستضعفة، متلقياً لما يحصل وغير مشارك فيه؟ وهنا لا بد من الإشارة، كذلك الأمر، إلى الاستهداف المباشر الذي يتعرض له صحفيون ومراسلون من الميدان، خلال تغطيتهم لهذه النزاعات؛ سلاحهم الوحيد أقلامهم وخوذهم وستراتهم؛ والمثال الأبلغ على ذلك مقتل الصحفية العزلاء شيرين أبو عاقلة العام الماضي.

ختاماً، وفي ظل حُمي السباق على التسلح واتساع رقعة النزاعات المسلحة في العالم قاطباً، قد يجوز أن الوقت قد حان لتغيير المقاربات وإعادة هيكلة الأولويات. فبالإضافة مع السعي للوقوف على السبل

ووصفت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في قرارها المؤرخ 26 كانون الثاني/يناير 2016، تصرفات أرمينيا بأنها عدوان بيئي يهدف إلى خلق مشاكل إنسانية وبيئية لمواطني أذربيجان. وفي وقت سابق من هذا العام، لجأت أذربيجان إلى إجراءات التحكيم بين الدول بموجب اتفاقية برن المعنية بحماية الحياة البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية، وذلك حتى تتحمل أرمينيا المسؤولية عن تدميرها الواسع النطاق لبيئة أذربيجان وتنوعها البيولوجي.

وفي الختام، أود أن أرد على البيان الذي أدلى به في وقت سابق نائب وزير خارجية أرمينيا. والادعاءات الواردة في بيانه عن فرض ما يسمى بمحاصرة طريق لاتشين - خانكندي، وقيام أذربيجان بقطع الكهرباء والغاز الطبيعي في منطقتها الاقتصادية في قره باغ، و"النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية" بقصد التطهير العرقي هي ادعاءات كاذبة واستفزازية بشكل واضح. لم تضع أذربيجان قط عقبات أمام حرية تنقل السكان على الطرق أو استخدامها لتوريد الأغذية والأدوية أو لأي أغراض إنسانية أخرى أو تعرقل وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتؤكد ذلك أدلة موثقة وافرة تفضح افتراءات أرمينيا.

أما فيما يتعلق بإنشاء نقطة التفتيش الحدودية، فإن لجمهورية أذربيجان حقا سياديا لا يمكن إنكاره - وهو الحق نفسه الذي تتمتع به جميع الدول الأخرى في ضمان أمن حدودها وحمايتها فضلا عن مراقبتها. يستند هذا الحق إلى المبادئ الأساسية للسيادة الإقليمية والسلامة الإقليمية وكذلك واجب أذربيجان في كفالة أمن تنقل الأشخاص والمركبات والبضائع على طرقها. لقد أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن تأمين الحدود حق سيادي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن تفهم أرمينيا أن المعلومات المضللة والمغلوبة تضر بأهداف السلام والاستقرار والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي بداية أن أرحب بترؤس فخامة السيد آلن بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري، لجلسة مجلس الأمن اليوم، وأشكر الوفد السويسري على عقد هذه المناقشة المفتوحة

ذلك من حجم الدمار، إنما يدل على النية والغرض الواضح لترويع المدنيين الأذربيجانيين أو قتلهم أو طردهم، ومنع السكان النازحين من العودة إلى ديارهم.

ويتضح حجم الأعمال الوحشية أيضا في أن حوالي 4 000 مواطن أذربيجاني باتوا في عداد المفقودين فيما يتصل بالنزاع، بما في ذلك 719 مدنيا، تمتع أرمينيا عن توضيح مصيرهم. وتعرض معظم الأسرى الأذربيجانيين للتعذيب الشديد، بما في ذلك الضرب والتشويه والتجوع والإذلال. وقد أفلت مقترفو الفظائع العديدة التي ارتكبت ضد المدنيين الأذربيجانيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية من العقاب، في تجاهل واضح للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من انتهاء النزاع، ترفض أرمينيا تشاطر معلومات دقيقة وشاملة عن مئات الآلاف من الألغام الأرضية التي زرعتها في أراضي أذربيجان، التي لا تزال تقتل المدنيين وتشوههم.

وتم أيضا استهداف البنية التحتية المدنية الأساسية. على سبيل المثال، في خريف عام 2020، تعرضت مينغاشيفير، وهي مدينة أذربيجانية فيها خزان رئيسي للمياه ومحطة كهرباء، لهجمات صاروخية متكررة خلال الأعمال القتالية. ولو نجحت تلك الصواريخ في ضرب المنشآت، لكانت قد تسببت في فيضانات مدمرة كانت ستمتد لأكثر من 240 كيلومترا وتحرم السكان من الحصول على مياه الشرب والكهرباء.

كما تسبب العدوان في إلحاق أضرار جسيمة وطويلة الأجل بالبيئة في أذربيجان، مع إزالة الغابات على نطاق واسع، وتدهور الأراضي، ونهب وتدمير البنية التحتية للمياه، وتلوث موارد المياه. وعلى وجه الخصوص، أدى إهمال وسوء إدارة خزان المياه والسد وقناة الري في سارسانغ في الأراضي الأذربيجانية التي كانت محتلة سابقا إلى حدوث أزمة إنسانية، إذ حرم 400 000 من الأذربيجانيين الذين يعيشون في مناطق المصب، من المياه للأغراض المنزلية والزراعية الحيوية، وتسببا في آثار بيئية شديدة مثل تآكل التربة والجفاف والتصحر. ولا تزال تلك الآثار السلبية مستمرة حتى الآن، إلى جانب استمرار تلوث الأنهار العابرة للحدود التي تجري من أرمينيا إلى أذربيجان.

الشقيقة بشأن الالتزام بحماية المدنيين وتيسير تنقلهم وحصولهم على المساعدات الإنسانية والطبية، بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مشيدةً بالجهود والمسااعي الحميدة للمملكة العربية السعودية الشقيقة والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة لحل الأزمة السودانية عن طريق الحوار السلمي.

إذ تؤمن مملكة البحرين بأن ضمان بقاء وأمن وكرامة السكان المدنيين أثناء النزاع المسلح أمر في غاية الأهمية، تدرك المملكة أن التدابير الوقائية والتأهب ضرورية لحماية البنية التحتية المدنية الأساسية والموظفين والأدوات مثل تلك المتعلقة بإنتاج وتوزيع الغذاء والمياه والصرف الصحي والطاقة والرعاية الصحية.

لتحقيق ذلك تؤكد مملكة البحرين على ضرورة مواصلة حرص المجتمع الدولي على الإجراءات التالية:

أولاً، تبيان المعايير المعترف بها دولياً التي تحدد بوضوح التزامات أطراف النزاع المسلح عندما يتعلق الأمر بحماية البنية التحتية المدنية الأساسية والأفراد والأعيان.

ثانياً، دعم البلدان المتضررة من النزاعات لتمكينها من بناء المرونة لمواجهة التحديات المختلفة، بما في ذلك خطط التأهب للطوارئ التي تعطي الأولوية لحماية البنية التحتية المدنية الأساسية والموظفين والأعيان.

ثالثاً، تعزيز الحوار والمفاوضات بين أطراف النزاع المسلح لتخفيف حدة التوتر وحل الخلافات وتحقيق نتائج سلمية في نهاية المطاف.

رابعاً، تشجيع أطراف النزاع المسلح على مراعاة القوانين الإنسانية الدولية، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين وسبل عيشهم.

خامساً، ضمان حصول الجهات الفاعلة الإنسانية على وصول آمن ومستدام ودون عوائق لتقديم المساعدة والدعم الضروريين للمجتمعات المتضررة.

المهمة حول حماية المدنيين في النزاع المسلح ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية.

كما أتوجه بالشكر إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطتهما القيمتين.

إن النزاعات المستمرة في مختلف أنحاء العالم تعد العامل الرئيسي لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث عادة ما تسبب النزاعات تدمير أو تعطيل البنى التحتية المدنية والخدمات الأساسية لسبل العيش، وتشريد الأشخاص، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، هذا وقد فاقم ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة، فضلاً عن آثار تغير المناخ، الاحتياجات الإنسانية في مثل هذه الحالات، وهو ما أوضحه معالي الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي الأخير عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345).

تدرك مملكة البحرين الترابط بين البيئة والموارد الطبيعية والمناخ والأمن الإنساني والغذائي والمائي، وهو ما يستدعي اتباع نهج دولي شامل ومنسق يأخذ في الاعتبار الأبعاد الإنسانية والإنمائية للآزمات الغذائية، والاستثمار في تحقيق التنمية والسلام المستدام.

كما تؤكد مملكة البحرين على أهمية ضمان حماية المدنيين في النزاع المسلح من خلال المتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن 2417 (2018) و 2573 (2021).

وقد رحبت مملكة البحرين مؤخراً بإعلان تمديد اتفاق البحر الأسود لنقل الحبوب الأوكرانية لمدة شهرين إضافيين، باعتباره خطوة مهمة للمساهمة في تعزيز وضمان الأمن الغذائي العالمي، معربةً عن تقديرها لجهود الأمم المتحدة والجمهورية التركية في إقرار هذا الاتفاق وتمديده، ودعمها وتأييدها للمسااعي الدولية لحل الأزمة الروسية الأوكرانية بالسبل السلمية، بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كما أعربت مملكة البحرين عن ترحيبها بتوقيع "إعلان جدة" بين ممثلي القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في جمهورية السودان

الديون وإعادة هيكلتها وإلغائها علاوة على معالجة الاختناقات في مجال الاستثمار. ويسهم كل ذلك في الجهود الرامية إلى التخفيف من شدة انعدام الأمن الغذائي. تكفل هذه التدابير أيضا القدرة على الصمود في حالات نشوب النزاعات وعدم الاستقرار.

ثانيا، إن توفير الدعم الإنساني في الوقت المناسب وبشكل كاف لمن يحتاجون إلى المساعدة أمر في غاية الأهمية. وفي حين تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكانها، نرى أيضا ضرورة تعزيز التعاون الدولي. ولكي تحقق المساعدة الإنسانية أهدافها، من الأهمية بمكان أن تعمل جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في احترام كامل لمبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال وأن تمتثل لقوانين البلدان المضيفة وسيادتها.

ولا ينبغي أبدا تسييس المساعدة الإنسانية أو استخدامها استغلالا للنفوذ أو تحقيقا لمكاسب سياسية ضد الدول. ونرى أيضا أن ثمة ضرورة عملية لإيلاء نفس الاعتبار لحياة جميع الأشخاص الذين يواجهون الكوارث الإنسانية وتجنب الممارسات التمييزية في التعاون الإنساني.

ثالثا، إن العمل على الوفاء بالتزامات المتعلقة بتغير المناخ بتزويد البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بالموارد اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها أمر حاسم الأهمية. ولا تزال الآثار الكارثية لتغير المناخ على الموارد المائية والغطاء النباتي وأنماط الطقس وخصوبة التربة تشكل تحديا وجوديا للسكان الذين أسهموا بأقل قدر في الاحترار العالمي. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالعمل المناخي والاستثمار في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ.

وفي الختام، نعتقد أن تلك التدابير ستساعد على معالجة أوجه الضعف التي تقوم عليها العلاقة المباشرة والسببية بين الصراع وانعدام الأمن الغذائي. ويجب أيضا التمسك في جميع الأوقات بأولوية الحل السلمي للنزاعات والحياد المتأصل للعمليات الإنسانية.

ختاماً، تؤكد مملكة البحرين دعمها للمبادرات الرامية إلى حماية المدنيين والحد من آثار النزاع المسلح على حياتهم، بما في ذلك من خلال وضع تدابير وقائية من أجل ضمان بقاء السكان المدنيين وأمنهم وكرامتهم أثناء النزاع المسلح، وبما يلبي تطلعات شعوب العالم في الأمن والسلام والاستقرار والنماء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد يوسف (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر سويسرا، رئيسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم هذا الصباح. كما أنه برؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا في هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم.

إن انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع سببان للنزاعات ونتيجة لها في الوقت نفسه. إدراكا منا للآثار المتفاقمة للنزاعات الناشئة عن انعدام الأمن الغذائي، يجب أن نضاعف جهودنا وأن نتخذ منحى سلميا نحو منع نشوب النزاعات وحلها. علاوة على ذلك، يجب علينا أن نعالج الأسباب الكامنة وراء النزاعات، بما في ذلك الفقر وعدم القدرة على الصمود فضلا عن التكيف مع الآثار الهائلة لتغير المناخ. عليه، أود أن أسلط الضوء على النقاط الموجزة الثلاث التالية استنادا إلى خبرة بلدي.

أولا، نسلم بأن النزاع من أحد العوامل التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي. ويتعلق السبب في استمرار المعاناة المؤسفة للأشخاص في حالات النزاع في أفريقيا والبلدان النامية الأخرى نتيجة لانعدام الأمن الغذائي بالضعف الهيكلي لاقتصادات هذه البلدان. لذلك فإن التعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتصدي للتحديات في القطاع الزراعي أمور بالغة الأهمية. ومن المهم دعم البرامج الوطنية الرامية إلى تحسين إنتاج الأغذية وإنتاجيتها. ويجب أن يقترن ذلك بالمهام الأساسية المتمثلة في كفالة استقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف عبء

جزءاً لا يتجزأ من الهند. وتكرار موقف خاطئ لا يجعله مقبولا في أي وقت من الأوقات أو في أي محفل. وقد اعترف مجلس الأمن بحق الشعب الكشميري في تقرير مصيره ووعده به من خلال قراراته. وعلى مدى أكثر من سبعة عقود تمنع الهند الكشميريين، عن طريق القوة والاحتلال، من ممارسة ذلك الحق ومن إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكينهم من تقرير مصيرهم السياسي.

إن حديث الهند عن الإرهاب هو مجرد محاولة لتمويه إرهاب الدولة الذي تمارسه. الهند سجنّت القيادة الكشميرية بأكملها؛ واحتجزت الآلاف من الشباب الكشميريين، بمن فيهم النساء والأطفال، بشكل غير قانوني؛ وأعدمت الصبية الصغار بإجراءات موجزة؛ وقمعت الاحتجاجات بعنف وأحرقت أحياء وقرى بأكملها. جامو وكشمير التي تحتلها الهند هي المنطقة الأكثر عسكرياً في العالم، حيث تم نشر ما يقرب من 900 000 من أفراد قوات الأمن من قبل الهند لكبح الكفاح المشروع للكشميريين. ولا تؤدي هذه التدابير إلا إلى تعزيز عزم الشعب الكشميري وقدرته على الصمود لمواصلة كفاحه ضد الاحتلال الهندي غير المشروع وتكثيف كفاحه من أجل الحق في تقرير المصير. وحتى في مواجهة أسوأ الفظائع، كما يتضح من آلاف المقابر الجماعية المجهولة وغير المميزة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بصورة غير مشروعة، يظل شعب جامو وكشمير البريء ثابتاً في مطالبته بالحق في تقرير المصير.

وستواصل باكستان فضح وحشية الهند وإطلاع المجتمع الدولي على محنة الكشميريين. ونطلب إلى العالم، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يطالب الهند بوضع حد لإرهاب الدولة الذي تمارسه والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رفعت الجلسة الساعة 20/15.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الهند الإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد سيتيا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز، توفيراً للوقت. من المؤسف أن باكستان اختارت أن تسيء مرة أخرى استخدام جلسة لمجلس الأمن لنشر دعاية كاذبة وخبيثة ضد بلدي وصرف الانتباه عن موضوع ومحور مناقشة اليوم.

إن إقليمي جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين كانا ولا يزالان وسيظلان دائماً جزءاً غير قابل للتصرف ولا يتجزأ من الهند. ولا يمكن لأي قدر من الخطب الرنانة والدعاية من جانب أي بلد إنكار هذه الحقيقة. وليس لباكستان الحق في التعبير عن رأيها أو التدخل في الشؤون الداخلية للهند، بما في ذلك الأراضي الهندية الخاضعة لاحتلال باكستان غير القانوني والقسري. إن هناك رغبة حقيقية في السلام والأمن والتقدم في شبه القارة الهندية. وهي رغبة مشتركة على نطاق واسع ويمكن تحقيقها. وس يحدث ذلك بالتأكيد عندما يتوقف الإرهاب عبر الحدود، وعندما تصفو نية الحكومات إزاء المجتمع الدولي وشعوبها، وعندما يوضع حد لاضطهاد الأقليات وليس أقله الاعتراف بتلك الحقائق في الاجتماعات مثل اجتماع اليوم.

وباكستان، مدفوعة بممارستها السابقة وهوسها القهري بالهند، قد تأخذ الكلمة مرة أخرى وتواصل دعايتها الكاذبة الخبيثة ضد بلدي، لكنني سأمتنع عن الرد عليها احتراماً للعمل الذي يتعين علينا القيام به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت ممثلة باكستان الإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن.

السيدة إعجاز (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أجد نفسي مضطرة لأخذ الكلمة للرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الهند ضد بلدي.

تواصل الهند إدانة موقف غير صحيح وقائعيًا عاماً تلو الآخر. إن جامو وكشمير معترف بها دولياً كأرض متنازع عليها وليست